المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص سياسات الدفاع و الأمن

الموضوع:

دور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات في إفريقيا

حالة غينيا الإستوائية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ(ة) :**

عالم محمد وليد د.مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة	الصفة
أ.جنوحات حسين	رئيساً
د.تسعديت مسيح الدين	مشرفاً و مقرراً
د.شابي عبير	مناقشاً

السنة الجامعية : 2013 – 2014

إهداء...

"أهدي هذا العمل بشكل خاص إلى روح المرحومة الزميلة صواب ميمونة رحمها الله"

إلى الوالدين الغاليين على دعمهما اللامتناهي .

إلى أختي العزيزة وعائلتها الصغيرة .

إلى الأخوين سمير وسليم الرائعين .

إلى أخي ، صديقي و زميلي مطري هشام.

إلى قريبي و أخي العشعاشي محمد شرف الدين .

إلى كل الأصدقاء و الأقرباء و ما أكثرهم الحمد لله وليد .

شكر و عرفان ....

أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وعلى رأسهم الأستاذة مسيح الدين تسعديت التي أشرفت على هذا العمل وأشكر كذلك الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة تلمسان أبو بكر بلقايد .

كما أشكر كل موظفي وزارة الشؤون الخارجية من دبلوماسيين و إداريين خاصة بالمديرية العامة لإفريقيا .

أشكر كل من ساندني بفكرة ، بكلمة ، بدعاء ، بابتسامة .

شكراً للجميع .

الملخص :

عرفت خصخصة القطاع الامني تطوّراً رهيباً في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من مجرّد حراسة البنوك والشخصيات إلى تكوين جيوش للمشاركة في الحروب .

فبعد نهاية الحرب الباردة ظهرت فواعل جديدة أصبح لها دور أساسي في النزاعات في إفريقيا و تمثلت هذه الفواعل في الشركات العسكرية الخاصة التي تتميز بفعاليتها ووسائلها المتطورة لإنهاء النزاع لصلح الطرف المتعاقد معها مقابل الحصول على أرباح مالية ضخمة، كما أن أدوارها اختلفت من دولة لأخرى إلاّ أنها كلّها كانت تصبّ في حماية مصالح إقتصادية لأطراف لها علاقة بالنزاع، وفي ظل كل هذا تبق مسألة عدم وجود قوانين واضحة وملزمة خاصة بالشركات العسكرية الخاصة تمثل أكبر عائق في التعامل معها .

الكلمات المفتاحية : المرتزقة ، المتعاقدون الخواص ، الحروب الجديدة ، خصخصة الأمن.

Résumé :

La privatisation de la sécurité a connu ces dernières années une évolution fulgurante , elle a évolué du simple gardiennage des institutions , des banques et de la protection de personnalités (V.I.P), a la formation et l'instruction d'armées afin qu'elles participent à des guerres et des conflits armés .

Aprés la fin de la guerre froide , il y'a eu l'apparition de nouveaux acteurs ayant un rôle essentiel dans la définition de la direction des conflits en Afrique . Ces nouveaux acteurs sont des sociétés militaires privées qui se caractérisaient par une grande efficacité ainsi que la possession de gros moyens militaires qui leur permettaient de terminer les conflits armés a la faveur de la partie contractante et en contrepartie , elles avaient droits a de grosses sommes d'argent . leur rôles étaient essentiellement la protection des intérêts économiques des parties contractantes ou ayant une relation directe ou indirecte avec le conflit .

Cependant , l'inexistence d'un cadre juridique clair et contraignant est le plus grand handicap pour traiter la question des sociétés militaires privées .

Mot clés : Mercenaires , contractans privés , les nouvelles guerres , la privatisation de la sécurité .

Abstract :

The privatization of security knew an important evolution in the last two decades, by moving from the simple protection of institutions and very important personalities (V.I.P) to the involvement in armed conflicts .

After the end of the cold war , new actors have emerged having an essential role in Africa's conflicts, these actors are private military companies . They are caracterized by their efficiency and military ability to end the armed conflict in in the favor of the contracting party and in return they are highly paid ,especially because of the protection of economic interests of the actors who had a direct or indirect relation with the conflict .

In fact , the big lacuna is the absence of a clear binding laws to deal with the private military companies .

Key words : Mercenaries , private contractors , new wars , privatization of security .

قائمة المحتويات

مقدمـــة 1

الفصل الأول :الشركات العسكرية الخاصة: تفويض لمهمة سيادية للدولة 13

المبحث الأول : ماهية الشركات العسكرية الخاصة 14

المطلب الأول : نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة 14

المطلب الثاني : تعريف الشركات العسكرية الخاصة 20

المطلب الثالث : أسباب ظهور الشركات العسكرية الخاصة 28

المبحث الثاني :الوضع القانوني لنشاط الشركات العسكرية الخاصة..... 34

المطلب الأول: الاتفاقيات والمواثيق الدولية لتجريم المرتزقة. 34

المطلب الثاني : الجهود الدولية لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة 38

المطلب الثالث : الشركات العسكرية الخاصة في بعض التشريعات الوطنية 44

خلاصة الفصل الأول :..... 48

الفصل الثاني : الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا..... 50

المبحث الأول : واقع الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا 51

المطلب الأول : أهم الشركات العسكرية الخاصة الناشطة في إفريقيا 51

المطلب الثاني : عوامل ظهور الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا..... 58

المبحث الثاني : الشركات العسكرية الخاصة في مناطق النزاع في إفريقيا 63

المطلب الأوّل : الشركات العسكرية الخاصة في مهام قتالية..... 63

المطلب الثاني : الشركات العسكرية الخاصة في مهام حفظ السلم والأمن الدوليين .. 73

خلاصة الفصل الثاني :..... 84

الفصل الثالث : دور الشركات العسكرية الخاصة في غينيا الإستوائية..... 85

المبحث الأول: عوامل الاهتمام بجمهورية غينيا الاستوائية..... 87

المطلب الأول: العوامل الجغرافية والأوضاع السياسية بغينيا الإستوائية:..... 87
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية 92
المبحث الثاني: مسح عام عن تواجد الشركة العسكرية الأمريكية MPRI بغينيا الاستوائية: 96
المطلب الأوّل: أسباب تعاقد حكومة غينيا الإستوائية مع شركة أم.بي.آر.آي MPRI96
المطلب الثاني: دور شركة أم.بي.آر.آي MPRI في غينيا الإستوائية..... 101
المطلب الثالث: نتائج تعاقد حكومة غينيا الإستوائية مع شركة MPRI 103
خلاصة الفصل الثالث :.....105
الخاتمـــــة.....106
قائمة المصادر و المراجع 110

ـ قائمة الأشكال :

الشكل	الصفحة
01 : نسبة المتعاقدين الخواص في الجيش الامريكي من 1775 م إلى 2003 م	23
02 : تصنيف الشركات العسكرية الخاصة حسب قربها من الجبهة القتالية	31
03 : الخسائر المترتبة عن القرصنة البحرية بين 2010 م و 2012 م	86
04 : موقع الشركات العسكرية الخاصة من العقد	88
05: تطور نسبة نمو الناتج المحلي الخام لدولة غينيا الإستوائية بين 1995 م و2002 م	98

ـ قائمة الجداول :

الجدول	الصفحة
01: أهم الشركات العسكرية الخاصة	26
02: الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصةو الشركات الأمنية الخاصة	29
03: عرض للحالة الإقتصادية لدول خليج غينيا 2010 م	100

ـ قائمة الخرائط :

الخريطة	الصفحة
01: موقع دولة أنغولا	69
02: المناطق المحررة من طرف شركة EO	70
03: موقع دولة سييراليون	71
04 : عمليات EO قي سييراليون	73
05: الحقول النفطية في سواحل الكونغو برازافيل	76
06: ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية بين 2005م و 2006م	84
07: موقع دولة غينيا الإستوائية و جزيرة بيوكو	92
08: المياه الإقليمية لمنطقة خليج غينيا	95
09: موقع جزيرة مباني	96
10: خليج غينيا كمعبر للتجارة بالمخدرات	104
11: تواجد شركة MPRI بسواحل جزيرة بيوكو	106

مقدمـــة :

يعتبر موضوع الأمن موضوعاً بالغ الأهمية، حيث أنه لا يمكن الحديث عن العلاقات الدولية دون الحديث عن المسائل الأمنية، وذلك ما أكدته أغلب النظريات المفسرة للقضايا الأمنية. غير أن مهمة الدولة في ضمان أمنها وأمن مواطنيها وترابها لم تعد من اختصاصها بشكل حصري مثلما أشارت إليه الاتجاهات التقليدية أو الوضعية في تحليلها لمفهوم الأمن بنظرة صلبة، بل أصبحت هناك فواعل جديدة تشارك الدولة في ضمان الأمن باختلافها واختلاف مهامها.

اختلفت الرؤى تجاه هذه الفواعل المتمثلة في شركات أمنية وعسكرية خاصة والتي تضمن الأمن مقابل حصولها على أرباح. فهناك من يرى فيها محاولة لإضفاء الشرعية على عمل المرتزقة، كما ان هناك من ينظر إليها على أنها فواعل لابد منها لمرافقة الدول العاجزة عن تأدية مهامها الأمنية .

لابد من الإشارة أن تطور هذه الفواعل يعود إلى تطور البيئة الدولية أثناء الحرب الباردة بظهور عدة صراعات إقليمية تحكمها توجهات إيديولوجية لمعسكرين، مما انعكس على الدولة في تأدية مهامها الأساسية خاصة الأمنية منها، حيث أنه تمت مزاحمتها من طرف فواعل أخرى متمثلة في شركات أمنية وعسكرية خاصة، تؤدي مهاما مختلفة من حراسة البنوك والمؤسسات، إلى ضمان أمن الشخصيات وتدريب الجيوش النظامية والشرطة على تأدية المهام القتالية والحفاظ على النظام أو حتى المشاركة في الحروب ويظهر تواجد هذه الشركات في مناطق مختلفة من العالم (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وتعرف نمواً رهيباً من حيث العائدات مقابل تأدية مهامها.

وبالحديث عن القارة الإفريقية باعتبارها مسرحاً لهذه الشركات، كطرف مساعد للدولة في مهامها، أو كتهديد حقيقيا للدولة من حيث وجودها وسيادتها. إلا أن ذلك يختلف من دولة

لأخرى مثلما سنرى في دراستنا لمناطق تواجد هذه الشركات وذلك من خلال مهامها وأدوارها في النزاعات في إفريقيا عموماً، وفي دولة غينيا الاستوائية خصوصا .

مبررات اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا للموضوع لمجموعة من الأسباب الموضوعية العلمية وأخرى ذاتية تعبر عن اهتمام شخصي بالموضوع وطبيعته فيمكن إبراز أهم الأسباب فيما يلي:

I. **مبررات موضوعية**:

يعتبر موضوع الأمن من بين المواضيع البارزة في الوقت الحالي إن لم يكن أبرزها، وذلك لوجود العديد من بؤر التوتر عبر العالم، والتي لها علاقة مباشرة بالمسائل الأمنية وبعدم قدرة الدول المعنية على تأدية مهامها في ذات المجال.

كما تعد القارة الإفريقية منذ زمن طويل مسرحاً للصراعات باختلاف طبيعتها (عرقية، إثنية....إلخ) والتي عرقلت عملية بناء الأمن والتنمية. وقد عرفت ظاهرة الأمن الخاص تطوراَ رهيباَ في القارة الإفريقية، مما أثّر على عمل الدول الإفريقية التي لجأت بقوة لهذه الشركات الخاصة، فانتشرت ظاهرة المرتزقة بقوة في القارة الإفريقية على اختلاف دور المرتزق وطريقة عمله من فترة إلى أخرى .

مبررات ذاتية :

الرغبة في دراسة المسائل الأمنية الحديثة كخصخصة الأمنية .

إختيار للقارة الإفريقية لكون الجزائر متواجدة فيها، وبالتالي فضلنا البقاء في فضاء إقليمي له صلة مباشرة بالجزائر.

الإيمان بأن الأمن هو الأساس لتطور الأمم وتنميتها .

أدبيات الدراسة :

إن موضوع دور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات في إفريقيا حظي باهتمام بعض الدارسين للمسائل الأمنية، إلا أنه بقي محدودا جداً مما يجعل دراسة هذا الموضوع صعبة من حيث الجانب الكمي للمعلومات المتوفرة حوله، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى دراسات قيمة كان لها دور كبير في إثراء هذا الموضوع :

- هناك الدراسة التي قام بها **Didier Bigo** في مجلة *Culture et Conflits* بعنوان : Les entreprises de coercition para-privées : de nouveaux mercenaires ? حيث أنه يركز في دراسته على الدول الإفريقية ويطرح مجموعة من التساؤلات حول طبيعة عمل هذه المؤسسات الأمنية الخاصة، وكيف يمكن للدولة أن تسمح لفواعل جدد أن تتقاسم معها مهام سيادية متعلقة بالأمن.
- و هناك أيضاً الدراسة بعنوان Private Security in Africa التي قام بها سابيلو غومدزي Sabelo Gumedze في 2007 م بمعهد الدراسات الأمنية الإفريقي حيث تطرّق الكاتب إلى عوامل تواجد الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا وأهم التحديات التي تواجه القطاع الأمني الخاص في القارة الإفريقية، كما أنه أشار ضرورة وجود إطار قانوني لتنظيم عمل الشركات العسكرية الخاصة و كذلك ضرورة أخذ العامل الأخلاقي بعين الإعتبار في مهامها .
- ومن بين الدراسات القيمة في الموضوع كذلك الكتاب الذي جاء به كل من Creg Mills and John Stremaleau : The privatisation of security in Afrcia حيث أ يعطي فكرة عن المرتزقة ونشأة هذه الظاهرة في القارة السمراء، ويدرس كيف تم تنظيم عمل هذه الشركات العسكرية الخاصة بعد أن كان ذلك يتم بشكل عشوائي على حساب الدول الإفريقية .

وجود هذه الدراسات يعتبر قاعدة لدراستنا، إلا أننا سنحاول التطرق لمواضيع جديدة متعلقة بالعمل الميداني للشركات العسكرية الخاصة وأدوارها وذلك بدراسة التصنيفات المختلفة لها والتي تحدد بشكلٍ كبير دورها.

إشكالية الدراسة :

تعتبر إفريقيا مسرحاً لانتشار الشركات العسكرية الخاصة بحكم العدد الكبير من النزاعات، وتفضيل حكومات الدول الإفريقية اللجوء لهذه الشركات لمجموعة من الاعتبارات مثلما هو الحال بالنسبة لدولة غينيا الاستوائية . ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا عموماً، وفي غينيا الاستوائية خصوصاً ؟

حدود الإشكالية:

تتمثل الحدود المكانية لدراستنا في الدول الإفريقية التي تنتشر فيها ظاهرة المرتزقة عموما، وفي غينيا الاستوائية التي تعد النموذج الحديث لنشاط الشركات العسكرية الخاصة.

أما الحدود الزمانية للدراسة فتتمثل في الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا .

تساؤلات الدراسة:

1- لماذا تلجأ الدول الإفريقية بالخصوص إلى الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة؟

2- أين تتواجد الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا وما هو دورها ؟

3- ما هي طبيعة النزاع في غينيا الإستوائية، وما موقع الشركات العسكرية الخاصة منه؟

فرضية الدراسة:

- تمثل دور الشركات العسكرية الخاصة في حماية مصالح إقتصادية للدول العظمى المتواجدة بالقارة .
- ارتبط لجوء الدول الإفريقية إلى الشركات الأمنية الخاصة بفعل التحوّل الهيكلي في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة.

- ازدياد عدد الشركات العسكرية الخاصة في مناطق النزاع في إفريقيا مرتبط بعدم وجود إطار قانوني واضح لها
- يتمثل دور الشركات العسكرية الخاصة في غينيا الإستوائية في حماية مصالح اقتصادية للدول أخرى من التهديدات التي يفرضها الوضع الداخلي .

الإطار المنهجي للدراسة:

لدراسة دور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات في إفريقيا لابد من اتباع اقترابات ومناهج معينة وهي:

1. الإقتراب التاريخي :

ويستخدم في دراسة ظواهر حدثت في الماضي حيث يتم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها، والتعلم منها ومعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها. ولدراسة موضوعنا سنحاول معرفة أصل الظاهرة في إفريقيا، وإبراز أهم المحطات التي كان لها أثر على مسار الظاهرة.

2. منهج دراسة حالة :

يهتم منهج دراسة حالة بدراسة حالة واحدة كدراسة شركة معينة أو دولة، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات التفصيلية عن الظاهرة حول الوضع الحالي والسابق للظاهرة ومعرفة العوامل المؤثرة فيها .

وفيما يتعلق بموضوعنا سنقوم بدراسة حالة غينيا الإستوائية بتسليط الضوء على الشركات العسكرية التي كان لها دور في مرحلة النزاع وما بعد النزاع .

الإطار النظري للدراسة :

بهدف الإلمام بكل جوانب الدراسة لابد من إبراز الجانب النظري للموضوع وذلك حسب طبيعته، فقمنا بتحديد الإطار النظري للدراسة من خلال النظرية التالية:

1. الواقعية الجديدة :

بحكم أننا بصدد دراسة تتعلق ببروز فواعل جديدة إلى جانب الدولة تقوم بمهمة الأمن والدفاع، فالمقاربة الواقعية الجديدة تعتبر في السياق، حيث حاولت التعامل مع ا النقص الذي شهدته النظريات التي سبقتها في عملية تعديلية ضمت فيه هذه الفواعل واعتبارها جزء في التحليل دون أن تكون ذات استقلالية عن سياسات الدول وأهدافها، وكما يقول Keneth Waltz " ...فعلى مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون...". [1]

وتتضح أهمية الواقعية الجديدة في موضوعنا من خلال أن مهمة الأمن لم تصبح مرتبطة بالدولة بشكلٍ حصري بل ظهرت فواعل جديدة تقوم بمرافقة الدولة أو أخذت مكانها لضمان الأمن، متمثلة في شركات عسكرية خاصة عادةً ما تكون فرعاً من شركات متعددة الجنسيات تسعى للحفاظ على مصالحها في دولة غير قادرة على تغطية ترابها أمنياً .

الإطار المفاهيمي للدراسة:

1- الأمن:

يعد الأمن مصطلحاً له حضور كبير جداً في دراسات العلاقات الدولية من خلال استخدامات مختلفة كالمعضلة الأمنية، الأمن القومي، الجماعة الأمنية، الأمن الشامل، الأمن المجتمعي .... إلاّ أن تعريف الأمن يعرف إختلافًا ونقاشاً كبيراً بين وسط الدارسين والمنظرين

[1] جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية : بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، السنة)، ص.ص 166-169 .

وقد جاء مفهوم الأمن في قوله تعالى (*فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف*)[1]، لذلك فإن الأمن ضد الخوف، والمقصود به هنا هو ما يهدد المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وفكريًا. وبصفة عامة فإن الأمن هو التحرر من التهديد والشعور بالاطمئنان والسلام .

أما وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا (Robert McNamara) يرى أن : "أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، إن الأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، الأمن هو عبارة عن التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو، في الواقع لا يمكن ببساطة أن تكون آمنة ومستقرة " .[2]

كما أن آرنولد وولفرز Arnold Wolfers يعرفه بمعناه موضوعي وذاتي، " موضوعي أي غياب التهديدات لقيم مكتسبة لجماعة معينة، أما الذاتي أي غياب الخوف من تعرض تلك القيم للتهديد ".[3]

كما يعرف باري بوزان الأمن على أنه : *" العمل على التحرر من التهديد* " أما على المستوى الدولي فالأمن هو " قدرة الدول والمجتمعات عل الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي وهذا ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية "[4]

2- خصخصة الأمن :

من الصعب تحديد مفهوم خصخصة الأمن إذ أن هناك من يعتبر أن الخصخصة والخوصصة مختلفان من حيث المعنى، إذ يتم ربط الثاني بالجانب الإقتصادي ويستعمل الأول لدراسة المواضيع الأمنية، فالخصخصة بشكلٍ عام هي "إدارة منشأة بشكلٍ تجاري من خلال نقل ملكيتها جزئياً أو كلياً للقطاع الخاص أو تأجير البعض من خدماتها لجهة محترفة"[5]

---

[1] سورة قريش ، الآية (3 - 4 .)

[2] روبرت ماكنامارا ، ***جوهر الأمن*** ، تر: يوسف شاهين ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970)، ص 125 .

[3] عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي***، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005) ، ص.13.

[4] بشكيط خالد ، ***دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي*** ، مذكرة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011 ، ص 18 .

[5] عادل عبد الجواد محمد الكردوسي،" خصخصة بعض الخدمات الأمنية " ، (البحرين: مركز الإعلام الأمني)، ***(http://www.policemc.gov.bh/researches.aspx***. في 2013/11/25 .

أما الخصخصة الأمنية فهي إيجاد محور تعاوني بين سلطات الدولة والقطاع الخاص ليضطلع هذا الأخير بمسؤولية تطبيق الإجراءات والنظم الأمنية على المرافق العمومية المختلفة . ويبدو واضحاً بُعد السوق في مفهوم خصخصة الأمن أي الطابع الربحي في المفهوم، ويمكن تعريفه على أنه : لجوء الدولة إلى شركات أو فواعل خاصة بهدف توفير تغطية أمنية لقطاعات يكون فيها غياب تام أو نسبي للدولة . حيث أن خصخصة الأمن يمكن أن تأخذ أشكال مختلفة كالتعاقد مع أطراف خارجية، داخلية، من طرف إدارات، شخصيات، مؤسسات الدولة، تدريب القوات النظامية [1] ....

3- الدولة الفاشلة :

منذ بداية التسعينات وبعد أوّل استخدام لمصطلح الدولة الفاشلة في مجلة فورين بوليسي Foreign Policy في 1992م عرف المصطلح تصاعداً كبيراً، ولا يزال محل نقاشات ودراسات بين وسط المفكرين أمثال روبرت روتبرغ Robert Rotberg، كروز Krause وميليكن Miliken . وظهرت العديد من الدراسات أجمعت على أن الدولة الفاشلة هي تلك الدول غير القادرة على أداء مهامها الأساسية، كضمان أمنها وأمن مواطنيها وكذا توفير الحاجات الجماعية والعمومية.[2]

فالمفكر روتبرغ Rotberg يعد من بين الأوائل الذين قدموا تصنيفاً للدولة من حيث قدرتها، إذ أنه فرق بين الدولة القوية، والضعيفة، والفاشلة والمنهارة، لكون المتغير الأساسي للتفريق بين هذه المستويات هو قدرة الدولة على توفير الحاجات السياسية والإجتماعية من تطلعات المجتمع، وفرض واجبات مقبولة على المواطنين وتنمية الثقافة السياسية، وكلها تكوّن ما يسمى بالعقد بين الحاكم والمحكومين في إطار التفاعل بين الحكومة أو النظام والمواطنين.

---

[1] حسن الحاج علي محمد ، ***خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة*** ، (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2007) ،ص 16 .

[2] Vincent Chapaux ," Reussite , Fragilité , Faillite : Les etats de l'etat dansles discours politiques et les discours experts " , p.13 , Disponible sur : ***http://www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf*** (15/03/2014) .

فآخر مستوى للدولة حسب تصنيف روتبرغ المتمثل في الدولة المنهارة يعتبر النسخة الأسوأ للدولة الفاشلة أي أقصى مستويات فشل الدولة. وهذا الفشل يظهر ميدانياً من خلال الإخلال بالنظام العام، عدم قدرة الدولة على التحكم المادي والفعلي في التراب الوطني أو انهيار مؤسسات الدولة .

4- النزاع :

قدم الدارسون تعاريف مختلفة للنزاع، فيعرف النزاع على أنه: " الخلافات التي تكون الدول وأشخاص القانون الدولي من غير الدول أطرافاً فيها "[1]، ويرى جون غالتونغ John Galtung أن: " هناك نزاع أو عدم تجانس عندما يقترن طرفان بصورة تكون فيها فجوة المصالح الحقيقية بينها في تزايد " [2]

فإذا كان التعريف الأوّل يبرز لنا أطراف النزاع، يبرز لنا الثاني موضوعه، حيث أن النزاع ينبع عن تصادم في الرؤى والمصالح مما يؤدي بالأطراف إلى عدم قبول الوضع واستخدام القوة لتغييره.

كما أن النزاعات تختلف من حيث طبيعتها ، حيث أن هناك التصنيف الذي جاء به **زليزا Paul Tiyambe Zeleza** [3]و الذي صنّف فيه النزاعات إلى الحروب الإمبريالية ، الحروب ضد الإستعمار ، النزاعات الداخلية التي تتفرع بدورها إلى :

النزاعات الانفصالية لما يسعى إقليم ما إلى الانفصال عن الدولة التي هو تابع إداريا لها، كإقليم البيافرا في نيجيريا.

- نزاعات تحررية وحدوية irredentist سعي جماعة ما للانضمام إلى دولة أخرى كالصوماليين في كينيا وإثيوبيا والمطالبة بالالتحاق بالصومال.

---

[1] محمد نصر مهنا ، ***العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة*** ،(الإسكندرية : منشأة المعرف ، 2002)، ص 597 .

[2] John Galtung , " A structural Theory of imperialism" **, *Journal of Peace research*** , Vol 8 , N°2 , 1971 , p82 .

[3] Brian Vincent IKEJIAKU, “The Relationship between Poverty, Conflict and Development”, **Journal of Sustainable Development**. March, 2009 , disponible sur : http://ccsenet.org/journal/index.php/jsd/article/viewFile/231/191, (24/05/2014) à 19h45 .

- نزاعات حول انتقال السلطة devolution conflicts، تقودها الجماعات المهمشة تجاه الدولة المركزية عادة من أجل اللامركزية كما هو الحال في نزاع جنوب السودان قبل 2005، أو في دارفور اليوم.

- نزاعات من أجل التغيير السياسي: وبدأت أولى الأمثلة في أوغندا سنة 1986 على يد Yoweri Museveni، وعرفتها دول أخرى ليبيريا، سييراليون، وساحل العاج ...وغيرها.

- النزاعات اللصوصية :Banditry Conflicts وهي أعمال عنف واسعة منظمة اجتماعيا ضد قوة الدولة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بهدف خلق فوضى تسمح بالتراكم اللصوصي Predatory Accumulation. وهو ما تقوم به لوردات الحرب في سيراليون وليبيريا، وكوتديفوار.

- نزاعات التمرد: وهي تعبر عن الأحقاد الدفينة والنعرات العرقية والدينية، والقبلية كما حدث خلال الحروب الأهلية في بورندي ورواندا.

كما أشار الكاتب إلى أن هناك أيضاً النزاعات البينية كتلك النزاعات حول الحدود و كذلك النزاعات العالمية الي تكون فيها مشاركة من طرف عدد كبير من الأطراف كالحرب بين الدول العربية و إسرائيل .

5- المرتزقة :

المرتزقة ليست بالظاهرة الجديدة في العلاقات الدولية ، ولا ظاهرة خاصة بإفريقيا. فمن الناحية الإيتيمولوجية كلمة Mercenary أصلها لاتيني Merces أي أجرة وهذا ما يفسر مختلف التعاريف للمرتزقة، حيث أن المرتزقة على مر التاريخ لعبوا عدة أدوار سواءً في الدفاع عن منطقة معينة أو الهجوم، أودعم حكومة وجيوش نظامية.

فالمرتزق هو "ذلك الشخص المرغوب في خدماته الأمنية التي يؤديها مقابل حصوله على مدخول "[1]

[1] Creg Mills and Jhon Stremlau ,***Privatisation of security in Africa*** , (The South African institute of International Affairs , 1999) p. 06.

كما أن هناك تعريف للمرتزقة ورد في قاموس القانون الدولي العام : " *هو كل فرد يلتحق بشكلٍ إرادي بقوات مسلحة لدولة طرف في نزاع ما، لا يكون من بين أحد رعاياها وذلك بهدف تحقيق مصلحة شخصية مالية* " [1]

أما اتفاقية جنيف 1949 والبروتوكولان الإضافيان 1977 في الفقرة الثانية من المادة 47 فتعرف المرتزق على أنه أي شخص:

- يجري تجنيده خصيصاً، بالداخل أو بالخارج، ليشارك في نزاع مسلح
- يشارك فعلاً ومباشرةً في الأعمال العدائية .
- يحفزه للإشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مكسب مادي .
- ليس من رعايا أي طرف من أطراف النزاع .
- ليس عضواً في القوات المسلحة لأطراف النزاع .
- ليس موفداً في مهمة رسمية من طرف دولة ليست طرفاً في النزاع .[2]

وتعرف اتفاقية الوحدة الإفريقية للقضاء على المرتزقة 1977 المرتزق أنه " شخص ليس من رعايا الدولة التي يقوم بأعمال ضدها والذي يتم توظيفه وتوجيهه من طرف شخص آخر "وذلك بهدف:

- إسقاط نظام الحكم لدولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية باستخدام الأسلحة.
- المساس باستقلال ووحدة التراب أو عرقلة عمل مؤسسات دولة في المنظمة
- عرقلة عمل الحركات التحررية المعترف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية باستخدام وسيلة معينة. [3]

---

[1] Jean-Jacques Roche, ***Insécurités publiques, sécurité privée ? essais sur les nouveaux mercenaires , (***Paris : Ed. Economica, 2005) , p 16.

[2] Christopher Kinsey ,**"** Le droit internationale et e controle des mercenaires et des compagnies militaires privées" , ***Culture & Conflits*** ,N°52 , Hiver 2003 , p 93 .

[3] "Convention de l'OUA pour l'elimination dumercenariat de 1977" , disponible sur: ***http://www.cetim.ch/fr/documents/conv-africaine-fra.pdf*** , (25/05/2014) à 20h.

الفصل الأول :

الشركات العسكرية الخاصة: تفويض لمهمة سيادية للدولة

إنّ ظاهرة انتشار الشركات العسكرية الخاصة في المناطق التي تعرف نزاعات وخاصة في القارة الإفريقية، ليست بالظاهرة الجديدة، حيث أنها شهدت تطوراً كبيراً منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما يبينه الحجم الكبير للعائدات المحققة والتوسع الذي تعرفه السوق. فقد انتقلت العائدات من 50 مليار دولار أمريكي في بداية التسعينيات لتصل إلى حوالي 200 مليار دولار أمريكي سنة 2010. وتبرز هذه الأرقام أهمية مثل تلك الفواعل الجديدة في النزاعات.

ويمثل عمل هذه الشركات امتداداً طبيعياً لظاهرة معروفة في تاريخ العلاقات الدولية تسمى الارتزاق أو المرتزقة، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الأول من خلال دراسة نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة في المطلب الأول، ثم تعريف الشركات العسكرية الخاصة وبيان خصائصها والتصنيفات المختلفة لها . أما في المبحث الثاني فسنحاول تسليط الضوء على العوامل التي أدت إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة في العالم من جهة والإطار القانوني الذي تشتغل ضمنه من جهة ثانية.

المبحث الأول : ماهية الشركات العسكرية الخاصة

إن الشركات العسكرية الخاصة تعد الإمتداد الطبيعي لظاهرة المرتزقة و ذلك ما سنحاول إبرازه بالتطرق إلى الجذور التاريخية للإعتماد على قوات تاريخية و من ثم سنبرز مختلف التعريفات التي جاءت كنتيجة لإجتهادات لنبرز بعد ذلك الأسباب التي أدت إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة .

المطلب الأول : نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة

لم تعد النظرة الفيبيرية * للدولة ككيان سياسي يحتكر العنف الشرعي صالحة في العصر الحالي، بل يرى البعض أن "نموذج ماكس فيبر مبالغ فيه منذ البداية مما أدى به إلى التراجع، ليترك المجال لفواعل أخرى تقوم بمهمة الإكراه أو العنف الشرعي متمثلة في شركات عسكرية خاصة والتي تعتبر امتداداً لظاهرة المرتزقة". [1]

إن ظاهرة الاعتماد على قوة عسكرية خارجية وتكليفها بمهام قتالية بهدف الحفاظ على مصالح معينة ليست بالظاهرة الجديدة، إذ أن هناك العديد من الأمثلة والمحطات التي تم التطرق فيها إلى المرتزقة كالجيش البريطاني الذي كان يضم في صفوفه العديد من المرتزقة، وقد **قال إدوارد الأوّل**(1239 - 1307 م) عن الفائدة التي جناها من استخدام المرتزقة: "نستطيع التأكد أنهم لم يتركو غير عظام الأعداء، فليس لهم من قدرة وشفقة للاعتناء بالأرامل واليتامى، وبعد ذلك فإنه لمن السهل التخلص منهم عندما نريد " [2].

كما تم التطرق لظاهرة المرتزقة في كتابات مفكرين كبار أمثال **نيكولاي ميكيافيلي Nicholas Machiavel** في كتابه **"الأمير"** ، حيث أنه استخدم عبارة الجنود الخارجيين وكان يرى أنهم لم يكونو بالفعالية التي تتميز بها الجيوش الوطنية، حتى أنه في تقديمه نصائح للحاكم آنذاك **لورنزو دي ميديشي Lorenzo Di Medici** الملقب بلورنزو الأعظم قال: "

---

* نسبة إلى ماكس فيبر Max Weber 1864 – 1920م

[1] Paul D.Williams , ***Security studies : An Introduction*** , London: Routledge , 2008 , p.439

[2] زبير سلطان قدوري. ***الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة الجدد من النشوء إلى غزو أفغانستان والعراق)***. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. 2011. ص-ص 25-30 .

الأمير الحكيم يفضل الخسارة بجيش وطني على الفوز بجيش خارجي" [1] وهنا يشير إلى المرتزقة كما أنه قال: "أن من يقيم حكمه على أسلحة قوات مأجورة، لن يستطيع التأكد من قوة وثبات ولايته لأنها قوات مفككة ولها مطامعها الخاصة، وهي غير منظمة ولا عهد لها، إذ أنها تبدو قوية أمام الأصدقاء لكنها جبانة أمام الأعداء "[2].

وفيما بعد وأثناء حرب الثلاثين عاماً كان هناك استعمال واسع للجنود المتعاقدين في الجيوش الفرنسية مما قوض سلطة الملوك على الجيوش لعدم وجود رقابة عليها. ويظهر ذلك في رسالة المارشال **شاتيون Chatillon** إلى أمين الدولة للحرب في عهد **لويس الثالث عشر Louis XIII** في 1638 " فيما يخص الفرسان الأجانب، تأتيني مستجداتهم يومياً بفعل الفوضى العارمة التي يُحدثونها " [3]. وتكرر الأمر في عهد **لويس الرابع عشر Louis XIV** وكان يتم الإعفاء عن هؤلاء الجنود بالرغم من الجرائم التي كانوا يرتكبونها في حق ناس أبرياء، بسبب فعاليتهم وإمكانية اللجوء إليهم في أي وقت أراد الملك تدعيم صفوفه .

وقد انتشرت ظاهرة الأمن الخاص في القرن الثامن عشر في إنجلترا بظهور جماعات من السكان يتّحدون ليشكلوا فرقاً تضمن الأمن لأحيائهم. وكانت أول أشكال الجماعات التي نراها في وقتنا الحالي والتي تسمى Gangs.، حيث أن ظهورها يعود للانتشار الواسع الذي عرفته الجريمة، فكانت هذه الفرق مسلحة لحماية ممتلكات السكان بالحصول على مقابل. كما تم تشجيع هذه المبادرات من طرف السلطات بمكافأة تلك الفرق على أعمالها خاصة في حال إيقافها للمجرمين المطلوبين .

أما على المستوى الخارجي في المستعمرات البريطانية آنذاك خاصةً في الهند، فكانت الجيوش الخاصة التي ظهرت في تلك الفترة (1750 - 1783 م) تعتبر الأشهر، وذلك يعود

---

[1] نيكولاي ميكيافيلي،. ***الأمير***. ت: أكرم مؤمن، مصر : ابن سينا للطبع والنشر. 2004. ص66 .

[2] ***- المكان نفسه***.

[3] Jean Christophe Romer et Laurent Heninger , " Armées Privées , Armées d'Etat : Mercenaires et auxiliaires d'hier et d'aujourdhui " sur : ***http://www.defense.gouv.fr/irsem/publications*** (21/02/2013) à 14h20 .

أساساً إلى "العدد الكبير للجنود المنخرطين في صفوفها ومن جنسيات مختلفة، حيث أن العدد وصل إلى 100 ألف جندي في سنة 1783 م، إضافة إلى فعاليتها وسرعتها في تنفيذ المهام "[1]

والواقع أنّ هذه المرحلة ميزها الاعتماد على المرتزقة لتدعيم الجيوش النظامية، أو للقيام بأعمال محددة لا يرغب الملوك التورط فيها بجيوشهم النظامية، حيث يكون من السهل التخلص من هؤلاء المرتزقة. إلا أنّ في المراحل التي تلت وخاصة مع دخول القرن العشرين ظهر هناك تنظيم لعمل المرتزقة بنشأة شركات تعمل في المناولة للجيوش النظامية خاصةً أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، كان يتم اللجوء للشركات العسكرية أو الأمنية الخاصة لتأمين مصانع ومخازن الأسلحة أو حتى بنائها .

ومن أهم الشركات التي تستثمر في هذا المجال شركة هاليبرتون ك.ب.ر Halliburton KBR * ، حيث أنها اختصت في بناء منشآت الدفاع الأمريكية وتمكنت من الحصول على عقودها الأولى أثناء حرب الفييتنام ليتطور عملها فيما بعد 1980م. كما ظهرت شركات أخرى تمثلت مهامها في تأمين المنشآت ضد الهجمات الإرهابية المحتملة خاصة في عصر عرف الصراع بين المعسكرين، كما كان من ضمن مهامها حماية الشخصيات والرؤساء.

ومع نهاية الحرب الباردة عرفت الظاهرة بعداً آخر بالدخول في عصر العولمة، وظهور تهديدات من نوع جديد خلقت تحديات أمنية جديدة، فقد ارتفع عدد المتعاقدين مع الشركات الأمنية العسكرية الخاصة (الموظفين) 200 ألف أثناء الحرب العالمية الثانية إلى أكثر من مليون متعاقد حالياً .[2]

ولم تكن إفريقيا بمنأى عن هذه التطورات، حيث شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تواجد عدد كبير من المرتزقة ذوي الأصول الغربية على أراضيها. وكان الهدف من هذا التواجد إسقاط أنظمة الحكم ذات التوجه الاشتراكي، أو تدعيم أخرى ضد حركات

---

[1] Karen M.Hess , ***Introduction to Private Security*** , Canada : Wards Worth Cengage Learning , 5th edition , 2009 , p08 .

* أنشأت في 1962 ، وكانت أثناء الحرب الباردة ثاني أكبر مجمع لتقديم الخدمات في مجال المحروقات في العالم. المدير العام لهذه الشركة من 1995 إلى 2008 هو ديك تشيني Dick Cheney نائب الرئيس جورج بوش الابن .

[2] ***Ibid*** , p 15 .

انفصالية، ومن أمثلة ذلك الانقلاب الذي وقع في جزر القمر سنة 1975، حيث قام مرتزقة بقيادة المرتزق الشهير الفرنسي **بوب دينار** **Bob Denard** وبمساندةٍ سرية من القوات الفرنسية بالاستيلاء على السلطة وعيّن نفسه حاكماً، إلاّ أنه طُرد من طرف القوات الفرنسية بعد أن حقق لها أهدافها. وأعاد الكرة سنة 1995 ليعيد الجيش الفرنسي طرده.

ومن المرتزقة البارزين كذلك هناك **سيمون مان** **Simon Man** الذي كان على علاقة بالشركة الجنوب **إفريقية** Executive outcomes وشارك في نزاع كابيندا بأنغولا، ونزاع سيراليون إلى أن تم القبض عليه في زمبابوي بتهمة التنظيم لانقلاب في غينيا الاستوائية سنة 2004.[1]

والواقع أنّ نهاية الحرب الباردة ونشوب عدد كبير من النزاعات الداخلية حيث قُدر عددها بأكثر من 57 نزاع في 47 منطقة حول العالم، أنتجت مناخا ملائما لنمو صناعة عسكرية خاصة، لاسيما وأن الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية ترك وراءه مخازن أسلحة ضخمة وجنود ذوو خبرة عالية جداً. إذ أن الأسلحة الحربية مثل الكلاشنيكوف Kalachnikov كان يُباع في الدول الإفريقية التي تعرف نزاعات كرواندا وجزر القمر وسيراليون... بأسعار منخفضة جداً تصل إلى أقل من مائة دولار أمريكي.

أما الجنود ذوو الخبرة، فبعد التسريح الكبير للجنود من جيوشهم النظامية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة في أمريكا، وفرنسا والإتحاد السوفيتي وبريطانيا، انتقل عدد الجنود في هذه البلدان من 5.23 مليون إلى 1.24 مليون فقط وذلك بين 1987 و1997 م - عرفت توجهاً لإفريقيا حيث كانت الحاجة إليها كبيرة، مثلما كان الحال لجنوب إفريقيا وأنغولا اللتان كان فيهما معظم الطيارين أوكرانيين وبلغاريين. وقد اكتسبت الشركات العسكرية الخاصة ثروة أساسها أفراد لا يتقنون أعمالاً أخرى في حياتهم سوى الحرب .

ولذلك مثلت فترة ما بعد الحرب الباردة أفضل مراحل تطور الشركات العسكرية الخاصة، حيث أنها أصبحت تحقق أرباحاً ضخمة وتتدخل في مناطق مختلفة من العالم

[1] زبير سلطان قدوري. ***مرجع سابق***. ص32

كشركة EO[1] الجنوب إفريقية التي تدخلت في كل من أنغولا وسيراليون وغينيا الاستوائية. وشركة Military Professional Ressources Inc (MPRI) الأمريكية في كرواتيا وغينيا الاستوائية والكويت، وكذلك شركة ساندلاين Sandline البريطانية المعروفة بتدخلها في نزاع سييراليون الذي أحدث ضجة كما سنراه لاحقاً.

وقد أعطت الأزمة العراقية دفعة كبيرة للشركات العسكرية الخاصة بتعاقد أكثر من ألف شركة خاصة مع الجيش الأمريكي أثناء الحرب للقيام بمهام مختلفة كحماية الشخصيات، وتقديم الدعم اللوجستي للجيش الأمريكي، ولحماية المنظمات غير الحكومية، ومراكز الصحافة هناك. فوصلت قيمة العقود الموقعة بين هذه الشركات والبنتاغون إلى 87 مليار دولار أمريكي . وكان من أبرز الشركات في حرب العراق شركة بلاك ووترBlack Water . إذ أن عدد المتعاقدين في حرب العراق وصل إلى 180 ألف متعاقد، أي ثاني أكبر قوة من حيث العدد بعد الجيش الأمريكي متجاوزةً الجيش البريطاني. [2]

كما أن الحكومة الأمريكية وقعت بين 1994 و2004 م أكثر من 300 مليار دولار أمريكي كعقود مع الشركات العسكرية الخاصة. وكان عدد المتدخلين الخواص في الجيش الأمريكي بمعدل 1 من 100 في حرب الخليج في 1991 م ليصبح 1 من 10 في 2003 م في غزو العراق أي بنسبة 20 % من قوات الجيش الأمريكي. [3]

وما يميز الشركات العسكرية الخاصة هو أن معظمها من الدول الغربية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا لظاهرة المتعاقدين الخواص. سواء المدنيين أو العسكريين منذ حرب الاستقلال في 1776 إلى غاية حرب العراق في 2003 .

---

[1] Executive outcomes

[2] Mohamed Youssef Laarissa , ***Les implications de la prolifération des sociétés militaires privées sur les droits de l'homme ,*** Master, Université Cadi Ayyad (Marrakech) Faculté des sciences economiques juridiques et sociales 2010 , p 12 .disponible sur : www.memoireonline.com (21/02/2013) à 16h20 .

[3] Christian Malis, Didier Danet , Hew Strachan **,** ***La Guerre irrégulière*** , Paris: Economica , 2011 , p115 .

الشكل 01 : نسبة المتعاقدين الخواص في الجيش الأمريكي من 1775م إلى 2003م[1].

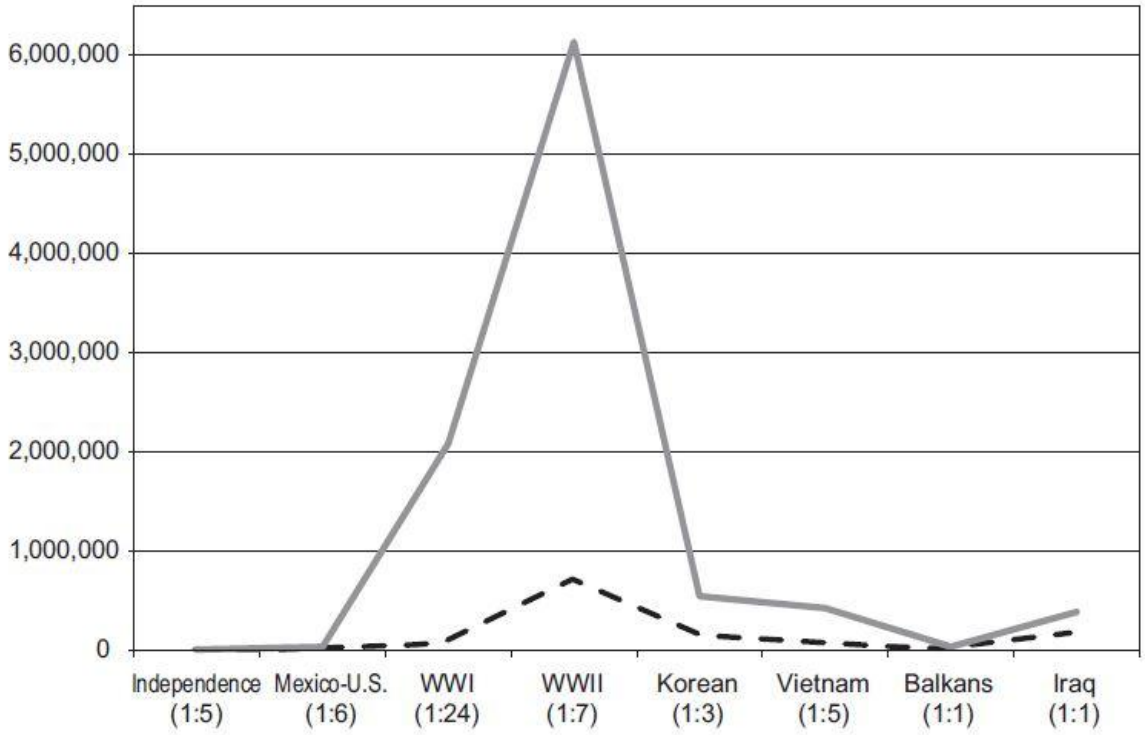

: الجيش النظامي الأمريكي / ---------- : المتعاقدون الخواص

يمثل الشكل تطور عدد الجنود في الجيش الأمريكي بالموازاة مع تطور عدد المتعاقدين الخواص منذ حرب الاستقلال بين 1775 و1783 إلى حرب العراق 2003م. فنسبة المتعاقدين من بين العدد الإجمالي لجنود الجيش الأمريكي(الممثل بالخط المستمر) معطاة مع كل مرحلة وممثلة بالخط المتقطع . ونشير إلى أن هذه المعلومات تم إعدادها من طرف مكتب الكونغرس للإحصائيات في أغسطس 2008.

[1] Carlos Ortiz **,** ***Private Armed Forces and global Security (a guide to the issues)*** , California : ABC-CLIOB-LLC , 2010 , P28.

المطلب الثاني : تعريف الشركات العسكرية الخاصة

تعدّدت واختلفت الآراء حول تعريف محدد للشركات العسكرية الخاصة، وشمل الاختلاف حتى التسمية المناسبة التي ينبغي وضعها لهذه الفواعل حول ما إذا كانت شركات أمنية أم عسكرية، بالإضافة إلى ظهور تسميات أخرى مثل المتعاقدون الأمنيون Security Contractors ، كما هناك من يرى أنها تبقى مرتزقة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق للعديد من المبادرات والمعاهدات الدولية إلى جانب العديد من المفكرين الذين اجتهدوا لوضع تعريف للشركات العسكرية الخاصة.

وكبداية نجد التعريف الذي ورد في مشروع الاتفاقية الدولية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الذي قُدم إلى فريق الأمم المتحدة المعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير برئاسة **جوسي لويس غوميز ديل برادو José Luis Gómez del Prado**. فقد عرّف الشركات العسكرية في مادته الثانية كما يأتي: " الشركات العسكرية هي منظمات تنشأ استناداً لتشريع دولة طرف، لتقدم على أساس مشروع خدمات عسكرية من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية، تعمل وفق ترخيص خاص وتشمل الخدمات العسكرية بما فيها الأعمال القتالية، والتخطيط الإستراتيجي، والاستخبارات، والدعم اللوجستي، والتدريب، والدعم التقني، وكل التطبيقات والنشاطات ذات الطابع العسكري... "[1]

يظهر من خلال التعريف مهام الشركات العسكرية الخاصة، والمقصود من استعمال هذه التسمية.

كما أن هناك تعريف آخر ورد في وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة ومفاده أنّ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية. بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسه،

[1] منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**. رقم الوثيقة A/HRC/15/25 ، أنظر موقع : http://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/ (2014/02/22) على 11سا15 .

وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية وبوجه خاص توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية وموظفي الأمن"[1].

أما مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة فعرف الشركات العسكرية الخاصة على أنها " الشركات التي تتخصص بالمهارات العسكرية بما فيها العمليات القتالية، والتخطيط الإستراتيجي، وجمع المعلومات الإستخباراتية، والدعم اللوجستي، وتوفير وصيانة الأسلحة والمعدات " [2].

كما أن هناك من يعرفها على أنها " تلك الجيوش التي تتشكل من جنود محترفين يعرضون خدماتهم لطرف أجنبي مقابل الحصول على أموال" [3]. ويعرفها آخرون على أنها " تلك المنظمات التي تتجاوز خدماتها مجرد المساعدة السلبية للأطراف في الصراع، إذ أنها تقدم خدمات في التدريب والمعدات لتطوير القدرات العسكرية لعملائها، وتوفر لهم الميزة الإستراتيجية والعملياتية اللازمة لقمع وردع معارضيهم. أو حتى تذهب لأبعد من ذلك من خلال لعب دور نشط جنباً إلى جنب مع قوات العملاء كمضاعف للقوة، من خلال نشر قواتها الخاصة في أرض المعركة " [4].

---

[1] منظمة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، **وثيقة مونترو بشأن الإلتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح** ، 17سبتمبر 2008 ، رقم الوثيقة A/63/467- S/2008/636 ، أنظرموقع : http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/montreux-document-170908.htm يوم2014/03/25 على 11سا20 .

[2] صابرينا شولتز. كريستينا يونغ." النوع الإجتماعي وأثره في دور الشركات العسكرية الأمنية الخاصة" . مركز جنيف للرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة. 2008، ص 10 . في : ***http://www.dcaf.ch/Publications/Private-Military-and-Security-Companies-and-Gender-Tool-10*** (2014/02/22) على19سا20 .

[3] مصطفى أبو الخير ، ***مستقبل الحروب: الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة*** ، القاهرة : إيتراك للنشرو التوزيع ، ط1 ، 2008 ، ص256 .

[4] ***المكان نفسه***

وتتمثل أهم الشركات العسكرية الخاصة فيما يلي :

الجدول 01 :أهم الشركات العسكرية الخاصة [1]

إسم الشركة	الأصل
Armor Group آرمور غروب	الولايات المتحدة الأمريكية
Blackwater(Xe) بلاكواتر	الولايات المتحدة الأمريكية
Control Risks Group,Ltd كونترول ريسك غروب	بريطانيا
Defense system Limited دفانس سيستم ليميتد	بريطانيا
Dyncorp دينكورب	الولايات المتحدة الأمريكية
Executive outcomes إكسيكيوتيف أوتكومز	جنوب إفريقيا
Geos جيوس	فرنسا
Kellog Brown and Root , Ltd كيلوغ براون أند روت (KBR)	الولايات المتحدة الأمريكية
Levdan لفدان	إسرائيل
MPRI ميليتيري بروفيشيونال ريسورسيس آي.أن.سي	الولايات المتحدة الأمريكية
Pacific Architects and enginners باسيفيك آركيتكت أند أنجينيرز	الولايات المتحدة الأمريكية
Sandline international ساندلاين أنترناشيونال	بريطانيا
Vinnell Corporation فينال كوربورايشن	الولايات المتحدة الأمريكية

[1] David Hornus , "Eclairage sur les sociétés militaires privées" , sur ***http://www.infoguerre.fr/matrices-strategiques/eclairage-sur-les-societes-militaires-privees/*** (09/03/2014) à 10h40 .

❖ خصائص الشركات العسكرية الخاصة :

تتميز الشركات العسكرية الخاصة بمجموعة من المميزات التي تجعلها مختلفةً عن أي شركة تجارية عادية أو جيش نظامي معين وهي تتمثل فيما يلي:

- أنها شركات تجارية بالدرجة الأولى تسعى للحصول على أكبر قدر من العقود لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، كما أنها غالباً ما تكون فرعاً للشركات المتعددة الجنسيات العملاقة .
- أنها تعمل في المجال العسكري والأمني وتكون خدماتها منحصرة في هذا المجال سواء بتقديم دعم مباشر لطرف معين في ميدان الحرب أو القيام بدور المستشار.
- مملوكة من طرف أفراد وليس حكومات بحكم أنها شركات تجارية خاصة .
- تتم إدارتها من طرف عسكريين متقاعدين لهم سمعة جيدة، وخبرة كبيرة في العمل العسكري بعد عملهم في الجيوش النظامية .
- تعمل خارج دولة المنشأ أي خارج الدولة التي أُنشئت فيها .
- التنظيم المحكم حيث أنها عبارة عن شركات تجارية كما أشرنا تعمل بشكل قانوني، لها مواقع إلكترونية، تنظم ملتقيات وأبواب مفتوحة، قريبة من دوائر صنع القرار كما هو الحال في واشنطن ولندن [1] .

تعتبر هذه الشركات من بين نتائج التطور السريع في الصناعة الحربية خاصة مع بداية التسعينيات أي بعد نهاية الحرب الباردة. إذ أن هناك نوعان من الشركات العسكرية الخاصة، تتمثل الأولى في كونها شركات تجارية شرعية وتعتبر بديلا للقوات النظامية لضمان الأمن والحفاظ على السلام. والثانية أن هذه الشركات تقلل من سلطة الدولة وسيادتها على إقليمها وتضمن بالمقابل أمن وسلامة الشركات متعددة الجنسيات، وتتسبب أحياناً في نشوب نزاعات ويتم وضعها في نفس خانة المرتزقة. [2]

---

[1] Thierry Rousseau , bruno Le Ray, Patrick Pacorel , ""Les nouveaux Mercenaires en France : La fin des Tabous ", P.266 In : ***http://www.afri-ct.org/Les-nouveaux-mercenaires-en-France*** (23/02/2014) à 20h30 .

[2] Carlos Ortiz , ***op.cit*** , P .06 .

❖ شركات عسكرية أمنية خاصة :

يقسم بعض المحللين هذه الفواعل إلى شركات أمنية خاصة وشركات عسكرية خاصة، ويعتبر هذا التقسيم إشكالا في حد ذاته بحكم أنه ليس واضحاً من حيث المهام والمعنى، لأن الشركات العسكرية الخاصة عادةً ما تقدم خدمات مختلفة حسب العقود الموقعة. فمثلاً شركة دينكورب DYNCORP قدمت خدمات الحماية الأمنية في أفغانستان، وقدمت في المقابل خدمات استشارية عسكرية في ليبيريا. كما أنّ شركة MPRI التي قدمت دعما لوجستيا عسكريا للقوات الأمريكية في نزاع البلقان، وقامت بتدريب القوات الكرواتية، قامت في المقابل بحماية عاصمة غينيا الاستوائية مالابو Malabo من أية محاولة انقلاب عسكري أو هجوم للمتمردين آت من الساحل.

أما الصعوبة الأخرى في التفريق بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تكمن في حدة النزاعات، فإذا كانت النزاعات لا تعرف وجود صدام مباشر بين أطراف النزاع فسيكون من الصعب التفريق بين فواعل عسكرية وأمنية .[1] فهناك من يفضل استخدام تسمية الشركات الأمنية الخاصة مثل كاباريني Caparini وشراير Shreier *، وكذلك الجمعية البريطانية للشركات الأمنية الخاصة BAPSC التي يبرر مديرها العام اختياره لهذه التسمية في قوله: " في بريطانيا نستعمل تسمية الشركات الأمنية الخاصة بدل شركات عسكرية خاصة، وذلك للتعبير بشكلٍ أفضل عن الخدمات الواسعة التي تقدمها هذه الشركات بما فيها العسكرية البحتة في النزاعات المسلحة "[2] .

أما مؤيدو استخدام تسمية الشركات العسكرية الخاصة(سينغر Singer) فيرون أنه في حالة النزاعات المسلحة عادةً ما تدخل هذه الشركات في صدام مسلح، وتسمية الشركات العسكرية الخاصة تعبر بشكلٍ أفضل عن طبيعة المهام المقدمة. ومن جهة أخرى هناك

---

[1] Hannah Tonkin , ***State control over Private Military and Security companies in Armed conflicts*** , UK : Cambridge university Press , 2011, P.33 .

* شراير Shreier وكاباريني Caparini عضوان في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وأصدرا دراسة مشتركة بعنوان :خصخصة الأمن: قوانين ،عمل وتسيير الشركات الأمنية الخاصة . في2005 .

[2] أنظر موقع : . http://www.bapsc.org.uk/

الدراسة التي قام بها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والتي تم فيها التفريق بين مهام الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة وذلك ما يظهر في الجدول 02 :

الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة	الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة
■ الحماية الشخصية (الثابتة والمتحركة) ■ الحماية اللصيقة (كتعيين الحراسة الشخصية) ■ الردّ السريع ■ الحماية التقنية ■ خدمات الرقابة ■ خدمات التحقيق ■ خدمات التقييم الشامل للمخاطر وخدمات تخفيفها في الشركات التجارية الخاصة ■ تحليل المعلومات التجارية، والالتزامات المستحقة، والمخاطر السياسية	■ التدريب / الاستشارات العسكرية للقوات الوطنية أو الأجنبية ■ الاستخبارات العسكرية ■ مشتريات الأسلحة ■ دعم العمليات القتالية ■ نزع الألغام للأغراض الإنسانية ■ الصيانة ■ خدمات الدعم العسكرية وغير العسكرية ■ جميع الخدمات الأخرى التي يتم جلبها من خارج الجيش
■ تقديم الدعم في عمليات إعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع، من خلال تقديم خدمات الحماية والدفاع للوكالات المشاركة في إعادة الإعمار. ■ المجالات الجديدة: مثل إصلاح القطاع الأمني، وعمليات نزع الأسلحة، والتسريح، وإعادة الدمج، والإغاثة في حالات الكوارث والتنمية.	

الجدول 02 : **الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة** .[1]

نلاحظ أن استخدام تسمية معينة قد يؤدي إلى وجود خلل فيما يتعلق بطبيعة النزاعات التي تتدخل فيها الشركات العسكرية الخاصة. فمن جهتنا نفضل استخدام تسمية الشركات العسكرية الخاصة بحكم أن النزاعات في إفريقيا تعرف صدامات مباشرة بين الأطراف، مما يجعل الشركات العسكرية الخاصة فاعلاً يقوم بمهام عسكرية بحتة .

وفيما يخص زبائن الشركات العسكرية الخاصة فهي تتمثل بشكلٍ أساسي في دول قوية ومتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذلك دول ضعيفة وفاشلة كسيراليون أنغولا وغينيا الاستوائية. إلا أن هناك زبائن آخرين كالمنظمات غير الحكومية التي تكون بحاجة لحماية منشآتها وأعضائها في مناطق النزاع، وفي العديد من الحالات تكون الشركات

[1] صابرينا شولتز. كريستينا يونغ ،***مرجع سابق***. ص 10 .

العسكرية الخاصة هي الحل الوحيد. ومن بين هذه المنظمات منظمات إنسانية كمنظمة Save the Children. Care . CARITAS الصليب الأحمر الدولي. MSF (Medecins sans frontières). وكذلك لجنة الأمم المتحدة للاجئين HCR. برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD.[1]

❖ تصنيف الشركات العسكرية الخاصة :

تم تصنيف الشركات العسكرية الخاصة بعدة طرق، إذ أنها صنفت إلى هجومية ودفاعية، فيتم وضعها في خانة الهجومية كلما كانت قريبة إلى ميدان الحرب، وتكون مهامها قتالية بالدرجة الأولى. وتُوضع في خانة الدفاعية لما تكون مهامها ذات طابع لوجستي داعم لقوات نظامية أو لحماية مواقع معينة أو أشخاص ذوي الأهمية البالغة. [2]

ويعود التصنيف الأكثر اعتماداً للشركات العسكرية الخاصة إلى الأستاذ بيتر وارن **سينغر P.W.Singer** إذ أنه من المدعم ين لتسمية الشركات العسكرية الخاصة ولا يستخدم مصطلح Company بل يفضل استخدام Firm (Private Military Firms) . ويرى **سينغر Singer** أنه يجب تقسيم الشركات العسكرية الخاصة إلى :

1) شركات عسكرية خدماتية : Military Providers Firms

وهي الشركات التي تقدم خدمات ذات طابع عسكري كالدعم التكتيكي لعمليات القتال، حيث أنها تكون متواجدة في الخط الأول للقتال، أي في الجبهة والتي سماها Singer بـ Pointe de lance أو Tip of the Spear حيث أن هذه الشركات أصبحت قليلة خاصةً بعد حل شركة Excecutive Outcomes في 1998 وبلاك واتر Blackwater التي أصبحت Xe والتي تم حلها نهائياً في 2010 .

[1] Hannah Tonkin , ***op.cit*** , P.38

[2] Zeljko Branovic , ***op.cit*** , p. 04.

2) شركات استشارية عسكرية Military Consultant Firms

تضم في صفوفها ضباط عسكريين سامين متقاعدين، وتقترح وتقدم نصائح وتوجيهات إستراتيجية اعتماداً على خبرات هؤلاء العسكريين من بين هذه الشركات نجد MPRI, Vineel , Levdan , Silver Shadow

3) شركات عسكرية للدعم Military Support Firms

تقدم خدمات متمثلة في الاستخبارات واللوجستيك والصيانة لتمكين الجنود في الجيوش النظامية من العمل، بتركيز عالي في قلب الحرب. ومن أمثلة هذا الصنف من الشركات نجد Dyncorp , Pacific Architects , Engineers .[1]

نلاحظ أن التصنيف أعلاه يبدأ بالشركات الأقرب إلى ميدان الحرب والقتال ليصل إلى الشركات التي تعمل في الخفاء بالدعم اللوجستي والعمل الاستشاري. فيمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

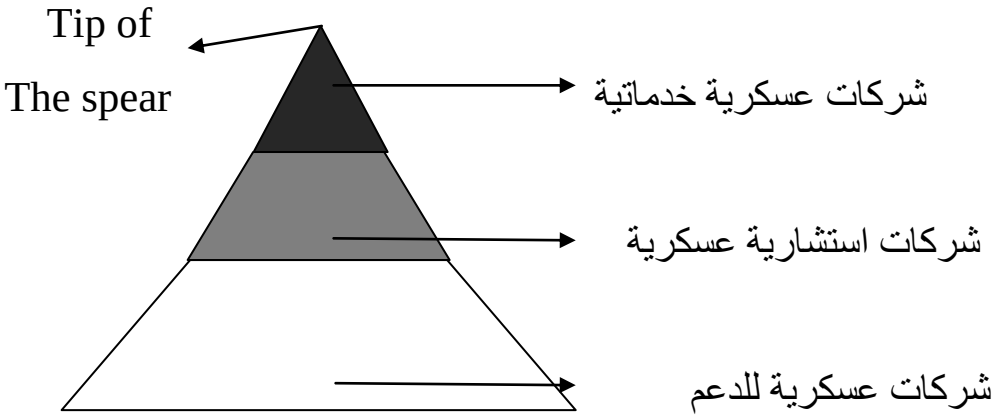

الشكل 02 : تصنيف الشركات العسكرية الخاصة حسب قربها من الجبهة القتالية .[2]

[1] Mohamed Youssef Laarissa , ***op.cit***, p63 .

[2] P.W.Singer **,** ***Corporate warriors : The rise of Privatized Military Industry*** , London: Cornell university Press , 2003 , p 195 .

المطلب الثالث : أسباب ظهور الشركات العسكرية الخاصة

أثناء الحرب الباردة تميّز العالم باستقرار معين بوجود توازن للقوى وصراع غير مباشر بين معسكرين شرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، وآخر غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يتحكمان في الأنظمة المحيطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع نهاية الحرب الباردة وإعادة بناء نظام عالمي جديد دخلت العديد من الدول التي كانت تابعة لأحد المعسكرين مرحلة جديدة تميزت بالتقهقر والتراجع، حيث تواجدت في أوضاع صعبة بعدم قدرتها على إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب مرافقة من أحد المعسكرين كما كان ذلك في السابق. فلم تعد لها السيطرة على مؤسساتها السيادية وكذا عدم قدرة جيوشها النظامية وقوات الشرطة على أداء مهمتها الأساسية ألا وهي ضمان الأمن .

وظهرت إثر هذه الأوضاع مناطق غير مستقرة لا يوجد فيها دولة القانون على محيط الدول القوية. وكانت هذه الأخيرة قد عرفت خفضا كبيرا في جيوشها وفي ميزانيتها للدفاع، حيث انتقل عدد جنود الجيش الأمريكي من 2.2 مليون جندي في الثمانينات إلى 1.4مليون في 2000م.أما الجيش البريطاني فانتقل عدد جنوده من 000 300 في 1989 إلى 000 212 جندي أي انخفاض بـ 30% [1] مما أدّى بهؤلاء الجنود المسرحين من جيوشهم إلى الدخول في مراحل صعبة من البطالة والفقر. وكان لتلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها الجنود المبعَدين أن جعلتهم أول الملتحقين بالشركات العسكرية الخاصة التي استغلت ذلك الوضع [2] .

و يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة عموماً فيما يلي :

---

[1] Carlos Ortiz , ***op.cit*** , p 52

[2] Laurent Joachim , " Securtiy Business : Les nouveaux mercenaires" , ***Politique Internationale*** , La Revue n°131 , Printemps , 2011, Disponible sur : ***http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=131&id=1015&content=texte*** , (16/02/2014) à 12h20 .

1) الأسباب السياسية :

- تعدد وتنوع النزاعات عبر العالم خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدّى إلى وجود عدة طرق للتدخل الدولي، خاصة عبر استخدام ورقة التدخل الإنساني، في ظل تردد الدول الكبرى للتدخل في نزاعات هامشية دون أهمية جيواستراتيجية.
وقد عبرت عن ذلك الورقة الخضراء Green Paper التي أعدتها وزارة الشؤون الخارجية البريطانية في 2002 والمتعلقة بتنظيم عمل الشركات العسكرية الخاصة حيث يقول وزير الخارجية البريطاني آنذاك: "نتواجد في عالم جديد يشهد حروباً من نوع جديد، ودول ضعيفة تحتاج إلى مساعدة خارجية لضمان أمنها، قد تجدها في القطاع الخاص الذي يعرف بدوره نمواً في الدول المتقدمة إذ أنه يتدخل بشكل متزايد في النشاطات العسكرية والأمنية "[1]

- تفشي ظاهرة الانقلابات عبر العالم ما يجعل هؤلاء الحكام المهددين يلجئون إلى الشركات العسكرية الخاصة لحماية أنفسهم ضد محاولة انقلاب قد تأتيهم من الداخل .

- السعي إلى التحايل على القوانين أو تفادي ضغوطها كما حدث في نزاع البوسنة والهرسك، إذ أن الكونغرس الأمريكي حدد عدد الجنود الذين سيتوجهون إلى منطقة النزاع بأن لا يتجاوز 20 ألف جندي. إلا أن التعاقد مع شركات عسكرية خاصة كشركة MPRI أدى إلى زيادة العدد بشكلٍ كبير .

- تجنب الضغط الإعلامي الكبير بفعل الخسائر البشرية في صفوف الجيش النظامي، وعرفت الولايات المتحدة ذلك بشكلٍ كبير في حربها في فيتنام والعراق بسبب العدد الكبير للقتلى بين جنودها .

- إمكانية الدخول في حرب ودعم طرف معين فيها وذلك في سرية تامة. أي تفادي التدخل العسكري المباشر للحكومات، لتجنب التحقيق في الجرائم التي قد يرتكبها المتعاقدون بحكم

[1] House of commons: Foreign Affairs commitee (UK) ,Green Paper , **Report on the Private military companies : options for regulation** , 10 february 2002 , p.07 In: http://www.privatemilitary.org/regulation/unitedkingdom.html (28/02/2014) à 11h15 .

السرية التي تتميز بها العقود. فالإعتماد على شركات عسكرية خاصة للتدخل في حروب يجنب الجيوش النظامية والدول بصفة عامة عبء المسؤولية تجاه الرأي العام الدولي .[1]

- الفشل الذي عرفته منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع العديد من النزاعات الداخلية الحادة، مثلما حدث في نزاع البحيرات الكبرى مما أدى بالشركات العسكرية الخاصة إلى الإستفادة من هذا الوضع واقتراح نفسها كبديل أفضل .[2]

كما أن هناك من يرى أن ظهور الشركات العسكرية الخاصة يعود إلى ما ترتب عن العولمة من خصخصة لكل القطاعات بما فيها الأمن .

2) الأسباب العسكرية :

- إعادة تحديد مهام الجيوش النظامية بالتوجه إلى جيوش بأعداد قليلة، وإنشاء فرق النخبة للتدخل السريع كفرقة الدلتا فورس Delta Force الأمريكية أو فرقة FAR[3] الفرنسية. فمسألة الزيادة في حجم الجيوش لا تكون إلا إذا تطلب الأمر ذلك مما جعل الجيوش النظامية تتخلى على مجالات لصالح فواعل أخرى من القطاع الخاص. [4]

- عدم قدرة الجيوش النظامية على مواجهة بعض التهديدات بفعل البيروقراطية التي تتميز بها في اتخاذ القرار وكذا عامل الوقت. وفي المقابل يمكن للقطاع الخاص التعامل مع هذه التهديدات بمرونة أكبر .[5]

---

[1] Pascal Boniface **,** ***La Geopilitique : Les relations internationales*** ,IRIS , Paris : Eyroles , p186 .

[2] Choukri Ben Doued , ***Les perspectives de reglementations des activités des sociétés transnationales en l'absence d'un consensus sur la question de leur personalités juridiqueinternationale : exemple des compagnies de sécurité privées*** , Thèse de Doctorat ,université du Quebec à Montreal , juillet 2008 , p 67 disponible sur : http://www.archipel.uqam.ca/1424/ (03/03/2014) à 11h30 .

[3] أُنشأت في 1984 تضم 47000 جندي. الهدف من إنشائها هو التدخل في حالة أزمة مفاجأة إلا أنه تم حلها في 1999.

[4] Thierry Rousseau , bruno Le Ray, Patrick Pacorel , ***Op.cit*** , p.07 .

[5] حسن الحاج علي أحمد. ***مرجع سابق***. ص 35 .

- التطور التكنولوجي الذي تتميز به الشركات العسكرية الخاصة بكونها متخصصة في المجال بما يعطيها الأفضلية على المستوى اللوجستي .

- التحول في طبيعة الحروب على كل المستويات من حيث الحدة في النزاعات وكذا الوسائل المستعملة. فالقوى العظمى أصبحت تعتمد على التكنولوجيا بشكل واسع، وعلى مختصين مدنيين لإدارة المعدات العسكرية التكنولوجية. وصارت مسألة التحكم في المعدات العسكرية وتصميمها متاحة لفواعل أخرى غير الجيوش النظامية، حيث أن هذا التحول زاد من الطلب على خدمات القطاع الخاص في الصناعة العسكرية.

كما أدت الثورة في الشؤون العسكرية RMA[1] إلى التحول في مهام الجندي التقليدي كما كان يراه **كلاوزفيتش Clausewitz***، حيث أن الحروب الحديثة والمستقبلية لم تعد تطلب تواجد عدد كبير من الجنود في ميدان الحرب بقدر ما تطلبه في الدعم اللوجستي. فالاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحربية زاد بدوره من الحاجة لخبرة المختصين من القطاع الخاص، مما يجعل هذا الأخير فاعل أساسي في الحروب المستقبلية والحديثة.

ويظهر ذلك في تقرير جامعة الحرب الجوية الأمريكية الذي صدر في 1999 حيث نصّ على أن الجيش الأمريكي لن يكون قادراً على الدخول مستقبلاً في حروب دون دعم الشركات العسكرية الخاصة .[2]

- الطابع العسكري الذي يميز مختلف العقود العسكرية في مختلف المجالات، خاصةً فيما يتعلق بالبنايات والمنشآت العسكرية التي تسعى الدول إلى الحصول عليها بالتعاقد مع شركات عسكرية خاصة تعمل بشكلٍ سري، مثلما حدث في الكويت أين تم بناء القاعدة

---

[1] Revolution in Military Affairs .

*كارل فون كلاوزفيتش Carl Von Clausewitz (1780-1831 م) من أصول ألماتية و بولندية صاحب كتاب ***الحرب Vom Kierge*** من أكبر المنظرين الإستراتيجيين للحروب ، هو صاحب التصور التقليدي للحروب بتواجد قوتين عسكريتين متساويتين من حيث القوة و الوسائل المستخدمة أي حر تماثلية

[2]Christian Malis, Didier Danet , Hew Strachan ***,op.cit*** , P. 13 .

العسكرية الأمريكية من طرف MPRI * التي قامت بإدارتها وحمايتها وذلك في السرية التامة. [1]

- السعي إلى تخفيف عبء الكثير من المهام على كاهل الجيوش النظامية، إذ أنّ هذه الفكرة فتحت الباب لشركات عديدة تقوم بمهام مختلفة لم تعد تضطلع بها الجيوش النظامية كالتموين والمهام اللوجستية، وكذا حماية مخازن الأسلحة أو التدخل في نزاعات ذات أهمية جيواستراتيجية هامشية. [2]

3) الأسباب الاقتصادية :

يستند أصحاب هذا الاتجاه إلى فكرة أن القطاع الخاص عليه تقاسم المخاطر لأنه عادةً ما يتقاسم الأرباح فقط مع الحكومة، حيث أن ظهور الشركات العسكرية الخاصة من الناحية الاقتصادية يعتبر ضرورة بحكم النمو الذي تعرفه الشركات التجارية واستثمارها في بؤر توتر عبر مختلف مناطق العالم. بالإضافة إلى العمل السريع والفعال الذي تتميز به الشركات العسكرية الخاصة مما يجعلها فاعلا لابد منه بالنسبة للشركات التجارية المتعددة الجنسيات .
ويمكن تلخيص مجموعة الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة فيما يلي:

- المرتبات العالية التي تقترحها الشركات العسكرية الخاصة على جنودها التي قد تصل إلى حد 1500 دولار أمريكي لليوم الواحد، وذلك في ظل ارتفاع معدلات البطالة عبر كل دول العالم تقريباً .

- قد تدفع الحكومات الزبونة مبالغ مالية قليلة مقارنةً بمدخولها العام لإنهاء حرب معينة أو لضمان أمن جهةٍ معينة، فمثلاً العقد الموقع بين سلطات غينيا الاستوائية وشركة MPRI وصل

* شركة MPRI تضم في أعضائها أكبر عدد من الجنرالات من بين كل الشركات العسكرية الخاصة. حيث أن مديرها العام كارل فونو Carl Vuonoيقول " *عدد الجنرالات في المتر المربّع الواحد في MPRI أكبر مما هو عليه في البنتاغون* "

[1] Klen Michel , " La Privatisation de la Guerre" ,***CAIRN*** , Etudes 2004/9 , Tome401 , P06 .

[2] Thierry Rousseau , bruno Le Ray, Patrick Pacorel , ***Loc.cit*** .

إلى 250 مليون دولار أمريكي في حين أن غينيا الاستوائية هي رابع أكبر مصدر للبترول في إفريقيا.

- اللجوء إلى استعمال الشركات العسكرية الخاصة من طرف دول المنشأ يعتبر أقل تكلفةً مقارنةً بالجيوش النظامية ، فعلى سبيل المثال وصلت تكلفة التدخل الفرنسي في مالي إلى حوالي 700 مليون أورو، في حين أن الاعتماد على شركات عسكرية خاصة يكون أقل تكلفة.

- الحكومات لا تكون مجبرة على ضمان المعاشات للجنود أو التغطية الصحية أو حتى توفير أماكن ليمكثوا فيها، لأن كل هذه النقاط تكون ضمن العقد الموقع مع الشركة وهي من تتكلف بذلك.

- نقل جزء من المخاطر المتعلقة بالنفقات العسكرية من الدولة إلى الشركات الخاصة بما يسمح كذلك بتحقيق أرباح أكبر ونفقات أقل، خاصةً وأن المتعاقدين الخواص يحاولون تقديم أفضل الخدمات لإقناع زبائنهم سواء أكانوا دولاً أو منظمات. [1]

- حاجة الشركات التجارية الضخمة (متعددة الجنسيات) إلى حماية مواقعها خاصةً تلك المتواجدة في بؤر التوتر، وبالتالي تلجأ إلى التعاقد مع شركات عسكرية خاصة قد تكون فرعاً لها أي نفس الشركة وذلك لتحقيق هدفين :

- ضمان حماية حقيقية وفعالة لمواقعها .
- تجنب الضغوط التي قد تأتي من الحكومة المحلية في حالة ضمان هذه الأخيرة أمن مستثمرات الشركات التجارية. [2]

نلاحظ من خلال ما سبق أن أسباب ظهور الشركات العسكرية الخاصة عموماً تعود إلى التحول الذي عرفه النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة من جهة، والتحول الذي عرفته الدول داخلياً على المستويات الاقتصادية والسياسية.

[1] Christian Malis , Didier Danet , Hew Strachan , ***Op.cit*** , p121.

[2] Laurent JOACHIM , ***loc.cit*** .

المبحث الثاني :الوضع القانوني لنشاط الشركات العسكرية الخاصة

ليس هناك نصوص قانونية واضحة تلزم الشركات العسكرية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، فسنتطرق في هذا المبحث إلى الاتفاقيات التي جاءت في إطار القانون الدولي الإنساني وتطرقت إلى ظاهرة استعمال المرتزقة، والتعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة .

المطلب الأول: الاتفاقيات والمواثيق الدولية لتجريم المرتزقة.

1- اتفاقية لاهاي وبروتوكولا جنيف:

تعتبر **إتفاقية لاهاي 1907** بمثابة المراجعة الثانية للاتفاقية المتعلقة بقواعد وعادات الحروب في بروكسل في 1874، التي لم تلق إجماعاً كبيراً إلا بعد مراجعتها في 1899 حيث تم التطرق إلى قواعد الحرب البرية، ليتم مراجعتها مرةً ثانية في 1907 بلاهاي " لاحترام قوانين وأعراف الحرب البرية" [1] .

لا تشير الاتفاقية صراحةً إلى المرتزقة بل إلى النتائج المترتبة عن ظاهرة الارتزاق، حيث نصت المادة 4 على أنه "لا يجوز أن تشكل فرقاً للمقاتلين ولا أن تفتح مكاتبا للتجنيد على أرض محايدة لمساعدة أطراف متحاربة في نزاع مسلح" [2]. وتضع المادة 5 المسؤولية بصفةٍ مباشرة على عاتق الدولة المحايدة لضمان عدم حدوث الأعمال المشار إليها فوق أراضيها" [3].

---

[1] الأرجنتين. الشيلي. كولومبيا. بلغاريا. الإكوادور. اليونان. إيران. إيطاليا. الجبل الأسود، البيرو. باراغواي. صربيا. تركيا، الأوروغواي. فنزويلا

[2] ***معاهدة لاهاي حول حقوق وواجبات القوى والأفراد المحايدين في الحروب 18 أكتوبر 1907*** ، المادة 4 ، أنظر موقع :

http://www.icrc.org/applic/ihl/dih.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=A31DF5B79ADB863CC12563140043A39F

[3] نفس المرجع، المادة 5 .

كما نصت الاتفاقية على أن المرتزقة ليس لهم الحق في التذرع بالحياد، مع امتلاكهم لحق الحماية المسموح لمواطني الدول المتحاربة، وهذا ما يبين البعد الإنساني في الاتفاقية بإعطاء المرتزقة الحق في معاملة إنسانية.[1]

أما معاهدات جنيف الأربعة في 1949 فلم تتعرض إلى مصطلح المرتزقة، إلا أن البروتوكولين الإضافيين في 1977 كانا بمثابة أول صك من صكوك القانون الدولي الإنساني الذي تناول بالتحديد وضع المرتزقة، حيث أنهما جاءا لتهدئة الدول الإفريقية التي لطالما طالبت بتجريم ظاهرة المرتزقة، ومن ثمة فقد وضعا 6 شروط لتعريف المرتزقة في الفقرة الثانية من المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول كما أشرنا إليه سابقاً في الإطار المفاهيمي للدراسة. إلا أنّ ما يعاب على المعاهدة أنه من الصعب أو المستحيل تحقق الشروط الستة لتعريف المرتزقة .

وعلى خلاف معاهدة لاهاي فإن المرتزقة لا يحق لهم التمتع بالوضع القانوني للمقاتل أو أسير الحرب. فالمقاتل - حسب المادة 43 في الفقرة 2 - فرداً في القوات المسلحة لطرف من أطراف النزاع، في حين أن المرتزق ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع ، فأي شخص تتوفر فيه شروط تعريف المرتزقة لا يتمتع بالوضع القانوني للمقاتل ، ومع ذلك فالبروتوكولان الإضافيان في 1977 يضمنان معاملة إنسانية وحماية للمرتزقة وذلك في المادة 75 وهي تشمل المعاملة الإنسانية ، الحق في الحماية من القتل، والتعذيب، والعقوبات البدنية وانتهاك الكرامة الشخصية، ونفس الحق في محاكمة عادلة وإجراءات قضائية عادية ، أما فيما يخص عيوب البروتوكولين أنهما لم يتطرقا إلى الحروب الأهلية، بحيث عدم إمكانية تطبيق النصوص المتفق عليها على هذا النوع من الحروب في الوقت الذي بدأت تظهر فيه حروب داخلية وأهلية كثيرة .[2]

---

[1] كاترين فلاح. "الشركات الفاعلة : الوضع القانوني ييمرتزقة في النزاعات المسلحة". ص 5 .في :
http://www.icrc.org/ara/resources/documents/article/review/review-863-p599.htm.
(2014/03/18).

[2] نفس المرجع ، ص 164-166

2- منظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة القضاء على المرتزقة في إفريقيا 1977 .

قدمت اللجنة الدولية للتحقيق بشأن المرتزقة في 1976 مشروع الاتفاقية حول منع الارتزاق وقمعه في لواندا بأنغولا، وتبنت منظمة الوحدة الإفريقية المشروع في ليبروفيل (الغابون) في 1977/07/03[1]، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 1985 حيث أن النص اعتمد بعد البروتوكولان الإضافيان لمعاهدة جنيف 1977 بأقل من شهر .

وقد أتت معاهدة منظمة الوحدة الإفريقية OUA بالجديد لظاهرة المرتزقة، فإذا كانت معاهدة جنيف ترى أن المرتزق هو الشخص الذي يحفزه أساساً المغتنم الشخصي، أو أنه الشخص الذي يتجاوز راتبه بإفراط راتب المقاتلين . فهذه المعاهدة صارمة في مسألة الإرتزاق مقارنةً بسابقاتها، إذ جاء في المادة 1 الفقرة الأولى (ج) " بأن الارتزاق هو كل ما قدم طرف من النزاع (أو ممثل له) وعداً للشخص بمنحه تعويضاً مادياً " [2].

كما أن معاهدة الوحدة الإفريقية OUA وسعت من نطاق الأحكام التي تتعلق بالعمل الإجرامي، ووسعت صفة المرتزق على أشكال أخرى غير مألوفة، فالمسؤولية الجنائية حسب الاتفاقية تشمل الأفراد، والجماعات ، أو ممثلي الدول أو حتى الدول نفسها إذا ارتكبت فعلاً من الأفعال التالية[3] :

أ - الإيواء أو التنظيم أو التمويل أو الإمداد أو التجهيز أو التدريب أو الترويج أو الدعم أو الإستقدام بأي طريقة لجماعات من المرتزقة .

ب - التجنيد أو التسجيل أو محاولة التجنيد في الجماعات المذكورة .

---

[1] أنغولا ، الرأس الأخضر ، ساحل العاج ، جيبوتي ، إريتيريا ، غينيا بيساو ، كينيا ، موريتانيا ، أوغندا ، ساوتومي برينسيبي ، سيراليون ، يوازيلاندا ، التشاد ، السودان الجنوبية ، الصومال .

[2] Organisation de l'unité Africaine , ***Convention de l'OUA sur l'élimination du Mercenariat*** , Libreville , 3 juillet 1977, disponible sur : http://www.icrc.org/applic/ihl/dih.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=CC64A017366FEE80C12563140043AD44 (28/03/2014) .

[3] Christopher Kinsey , ***Op.cit*** , P 93 .

نلاحظ من خلال الأعمال ذات المسؤولية الجنائية حسب المعاهدة أنّ أي فعل من بين الأفعال المنصوص عليها وليس بالضرورة تحققها كلها يترتب عنه مسؤولية جنائية.

وذلك بهدف الإخلال بعملية تقرير المصير أو الاستقرار أو سلامة الأراضي لدولة أخرى. أما فيما يتعلق بمعاقبة جريمة الارتزاق فالمادة 7 تنص على أن ذلك يكون بأقصى العقوبات بما في ذلك عقوبة الإعدام.

3- اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيد ، استخدام ، تمويل وتدريب المرتزقة 1989 م:

لم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ إلا في أكتوبر 2001 ، وذلك بحكم العدد القليل للدول الموقعة عليها حيث قدر عددهم بعشرة دول [1] في 1989 ليزيد عدد الدول في التسعينيات .

وقد عنيت هذه الاتفاقية بالقضاء على المرتزقة إلا أن الجديد يكمن في أنها وضعت شروطا أقل ، فالتعريف الذي وضعته ينقسم إلى شطرين [2]:

الأول يشبه في تعريفه للمرتزقة التعريف الذي جاء في بروتوكول معاهدة جنيف1977، إلا أنه يستبعد الشرط الذي يقضي بضرورة مشاركة الشخص فعلياً في الأعمال العدائية مما يجعل الاتفاقية أوسع .

أما الشطر الثاني فهو أوسع نطاقاً إذ ينص على ما يلي:

في أية حالة أخرى - أي في حالة ليست في سياق نزاع مسلح - يكون المرتزق أيضاً كل شخص يشترك خصيصاً محلياً أو في الخارج في عمل مدبّر من أفعال العنف يرمي إلى :

- الإطاحة بحكومة من الحكومات أو العمل بصورة أخرى على تقويض النظام الدستوري لدولة من الدول .

- تقويض السلامة الترابية والإقليمية لدولة من الدول .

[1] ألمانيا ، أنغولا ، الكونغو ، المغرب ، الجبل الأسود ، نيجيريا ، بولندا ، الكونغو الديمقراطية ، رومانيا ، صربيا .

[2] ***Organisation des Nations Unies , Convention International contre le recrutement , l'utilisation , le financement et l'instruction des Mercenaires*** , le 4 Décembre 1989 , Sur : http://www.icrc.org/applic/ihl/dih.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=91A356EF1753D942C12563140043AEFC(24/03/2014).

وكذا كل من يكون دافعه الأساسي للإشتراك في ذلك هو الرغبة في تحقيق مكسب شخصي ويتلقى وعوداً بدفع مكافأة مادية (كبيرة) أو تدفع له تلك المكافأة، وهنا نلاحظ التشابه مع اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للقضاء على المرتزقة

- لا يكون من رعايا الدولة التي يوجد ضدها

- لم توفده دولة في مهمة رسمية

- ليس من أفراد القوات المسلحة للدولة التي ينفذ الفعل فوق أراضيها

وبالرغم من أن الاتفاقية تحدد شروطاً أقل حتى يكون الفرد في وضع المرتزق، إلا أنها تبقى صعبة التحقيق مثلما هو الأمر بالنسبة لبروتوكول معاهدة جنيف 1977، كما أنها لم تلق إجماعاً من طرف كل الدول.

المطلب الثاني : الجهود الدولية لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة .

تعتبر الشركات العسكرية الخاصة الشكل الجديد للتدخل الدولي في حالة وجود نزاعات أو حروب في دول معينة ، وحسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة فليس هناك ما يمنع الدول في الدفاع عن أنفسهم فرادى أو جماعات في حال وقوع اعتداء على إحدى هذه الدول الحائزة على صفة عضو في منظمة الأمم المتحدة في انتظار صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي واتخاذ التدابير اللازمة[1] .

عادةً ما تلجأ الدول إلى التعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة كما أشرنا إليه سابقاً للدفاع عن نفسها ، إلا أن تدخل هذه الشركات يبقى محل نقاش خاصةً فيما يتعلق بمسألة تنظيمها والتزامها بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني .

و لكن مع دخول القرن الواحد والعشرين بدأ مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة يهتم بمسألة استخدام المرتزقة، وإعاقة الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك عبر إرسال فرق عمل للتحقيق وإعداد تقارير مثلما هو الحال بالنسبة لفريق العمل بقيادة **أنريكي برنالس**

[1] ميثاق الأمم المتحدة ، الفصل السابع ، "المادة 51 ،"في :
https://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml ،(2014/04/17)

باليستيريوس Enrique Bernales Ballesteros في 2002 الذي قام بإعداد تقارير حول استخدام المرتزقة في باناما والسالفادور [1] أو فريق العمل بقيادة **خوسي لويس غوميز ديل برادو José Luis Gomez Del Prado** في 2010 الذي قدم تقريراً حول مهامه في أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية ودول من آسيا إفريقيا وأوروبا [2].

وتمحور عمل هذه الفرق حول دراسة دور الشركات العسكرية الخاصة التي تعتبر شكلا جديدا من أشكال المرتزقة، خاصة بعدما ما جاء في وسائل الإعلام من تجاوزات خطيرة لهذه الشركات . فهدفت التقارير لتحضير مشروع معاهدة دولية لتشجيع احترام حقوق الإنسان وترقية التعاون بين الدول والشركات العسكرية الخاصة، وحتى تكون هناك مسؤولية أكبر للدول في تأدية المهام ذات الطابع السيادي ، فبالرغم من محدودية هذه التقارير فيما يتعلق بإلزاميتها إلا أنها قدمت عدة توصيات للدول لتنظيم الشركات العسكرية الخاصة ومراقبتها .[3]

1- وثيقة مونترو Le Document de Montreux

يعرف العالم اليوم اللجوء المتزايد من طرف الأفراد والحكومات أو حتى المنظمات للاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة ، ويجري التعاقد لتأدية مجوعة من الخدمات وأدّى هذا التزايد إلى التفكير أكثر في الالتزامات القانونية الدولية في هذا المجال.

---

[1] **Rapport de l'expert de l'ONU sur l'utilisation des mercenaires en visite au Salvador et Panama ,** disponible sur **:** http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=3542&Cr=Mercenaires&Cr1= (24/03/2014).

[2] منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**. رقم الوثيقة A/HRC/15/25 ، أنظر موقع : http://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/ (2014/02/22).

[3] Luc Mampaey et Mahdi Mekdoud , "La guerre en sous-traitance : l'urgence d'un cadre régulateur pour les sociétés militaires et de sécurité privée" , ***les Rapports du GRID*** , 2010 , p24 , disponible sur : http://www.grip.org/fr/node/552 (24/03/2014) .

وتسعى وثيقة مونترو إلى تلبية هذا الطلب ، حيث أنها جاءت كثمرة للجهود المبذولة من طرف سويسرا ومنظمة الصليب الأحمر الدولي في 2006 ، إذ أن الوثيقة تشير إلى الالتزامات القانونية للدول وموظفي الشركات العسكرية الخاصة أينما تواجدت ومهما كان سبب تواجدها فالوثيقة جاءت لمساعدة الدول في الامتثال لتلك القوانين وليس لها أي طابع إلزامي ، كما أن إعدادها تم من طرف خبراء حكوميين لسبع عشرة دولة [1]

تحتوي الوثيقة على جزأين ، إذ يشمل الجزء الأوّل الدول المتعاقدة ، دول الإقليم ودول المنشأ بالتمييز بينها ويذكّر كل فئة بالإلتزامات القانونية الدولية ذات الصلة وفقاً للقانون الدولي الإنساني كما أنه يحدد واجبات الشركات العسكرية الخاصة .

أما الجزء الثاني فيتطرق إلى الممارسات السليمة الواجب انتهاجها وكذا الإجراءات التي يمكن للدول إتخاذها أثناء وبعد تعاقدها مع شركة عسكرية خاصة ، إذ قدمت توصيات في شكل نصائح وتوجيهات للدول عددها 70 سميت بالممارسات الجيدة 70 Good Practices حتى تقوم الدول بإدراجها في قوانينها الداخلية .[2]

ةتشير وثيقة مونترو إلى مجموعة من النقاط التنظيمية لعملية التعاقد إذ أن الدول يجب عليها تكييف تشريعاتها وممارساتها المتعلقة بشراء الخدمات والتعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة ، حيث أن هذه النقطة تبلغ أهمية قصوى في حالة وجود دولة تتسم بضعف مؤسساتها وغياب القانون فيها .

كما حددت إجراءات اختيار الشركات العسكرية الخاصة وذلك بتقييم قدرة الشركات عبر الاضطلاع بأنشطتها على نحو يتماشى مع القانون الوطني والقانون الدولي الإنساني والحصول على معلومات متعلقة بالخدمة الرئيسية التي قدمتها الشركة في الماضي ، أو

[1] أستراليا ، أفغانستان ،ألمانيا ، أنغولا ، أوكرانيا ، بولندا ، جنوب إفريقيا ، السويد ، سيراليون ، العراق ، الصين ، فرنسا ،كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، النمسا ، إيرلندا الشمالية .

[2] Centre Suisse de compétence pour les droits humains ," Entreprises militaires et de sécurité privées : Vue d'ensemble sur les principes de réglementation internationaux ", 01 Fevrier 2012 , sur **: *http://www.skmr.ch/frz/domaines/economie/nouvelles/emsp.html*** (19/03/2014)à 14h20 .

الحصول على شهادات مرجعية من طرف متعاملين سبق أن قدمت لهم الشركة خدمات مماثلة .

وتدعو الوثيقة الأطراف المتعاقدة إلى الكشف العلني على كل تفاصيل العقد المبرم مع أي شركة عسكرية خاصة وإعطاء إمكانية للهيئات البرلمانية الرقابة على نشاط وخدمات الشركات العسكرية الخاصة .

من جهة أخرى تنص الوثيقة على نقاط مهمة متعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني من طرف المتعاملين في الشركات العسكرية الخاصة من خلال فرض قدر كاف من التدريب لموظفي الشركات العسكرية الخاصة في مجال احترام القانون الوطني ذي الصلة والقانون الدولي الإنساني .

و من بين الشروط التعاقدية أشارت الوثيقة إلى قدرة الدولة على إنهاء العقد في حالة حدوث أي تجاوزات وعدم الامتثال لأحكامه أو حتى فرض عقوبات مالية على الشركة العسكرية الخاصة المتعاقدة ،[1] فما يميز الوثيقة أنها لم تتطرق إلى شرعية أو عدم شرعية اللجوء إلى خدمات الشركات العسكرية الخاصة بل عملت على تنظيم عملية التعاقد .

كان حلم العديد من الدول أن تصبح وثيقة مونترو مرجعاً قانونياً أساسياً لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة، إلا أن ذلك لم يتحقق بحكم أن الشركات شرعت في وضع نظام خاص بها متعلق بنشاطاتها ومختلف تعاقداتها . [2]

---

[1] منظمة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، **وثيقة مونترو بشأن الإلتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح** ، 17سبتمبر 2008 ، رقم الوثيقة A/63/467- S/2008/636 في : http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/montreux-document-170908.htm .(2014/03/ 25)à 21h20

[2] Assemblée nationale , "Rapport d'information sur les sociétés militaires privées ", 14 Fevrier 2012 , P 47 , disponible sur ***: http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4350.asp#P443_112734*** ,(31/03/2014) à 14h15 .

2- مشروع الإتفاقية الدولية لتقنين نشاط الشركات العسكرية الخاصة

لازالت مسألة التصدي للتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان من طرف موظفي الشركات العسكرية الخاصة تحتل الصدارة في الجهود الدولية المبذولة لحماية حقوق الإنسان، ولا يجب إنكار التقدم الكبير الذي تم إحرازه للتنظيم الدولي لنشاط الشركات العسكرية الخاصة وأفضل مثال عن ذلك وثيقة مونترو وظهور تشريعات وطنية وإقليمية لتنظيم الشركات العسكرية الخاصة ومقاضاة موظفيها الذين قاموا بتجاوزات . إلا أنه ومع هذا لا يزال الفريق العامل المعني يعرب عن قلقه من انعدام الشفافية والمساءلة الكافية وعدم وجود إطار رقابي دولي لرصد أنشطة الشركات العسكرية الخاصة.

ويتطرق مشروع الاتفاقية إلى المسؤولية الدولية في حالة وجود انتهاكات لحقوق الإنسان من طرف الشركات العسكرية الخاصة، ويرى أنها تقع على عاتق دولة الإقليم لمحاكمة الشركات، وفي حالة تعذر ذلك مثلما حدث في العراق بفعل الحصانة التي كانت تتمتع بها الشركات العسكرية الخاصة العاملة هناك بين 2004 و2009 ، فإن المسؤولية تقع على عاتق دولة المنشأ .

أما من حيث الرقابة فاتُّفق بشكل خاص على أنه ينبغي أن تكون هناك رقابة برلمانية عل أنشطة الشركات ووضع أنظمة وطنية للتراخيص لضمان امتثال موظفي الشركات العسكرية الخاصة لمتطلبات مهنية خاصة . كما تم اقتراح نظام رقابة آخر بحيث يوفر التشريع الوطني قائمة واضحة للأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة ،و تحديد أنواع الأسلحة التي يمكن أن تستخدمها أي أن عملية منح الرخص لا تعني تفويض تام للشركات العسكرية الخاصة كي تقوم بكل الأنشطة التي تريدها، بل ينبغي لنظام الترخيص أن يرغم موظفي الشركات العسكرية على إجراء تدريبات للقيام بأنشطة معينة بالإمتثال لحقوق الإنسان .[1]

[1] منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، ***تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة لإنتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير*** ، 22 أوت 2011 ، A/66/317 ، في : http://www.un.org/News/fr-press/docs/2011/AGSHC4023.doc.htm (2014/03/26).على 11سا30 .

وتطرق مشروع الإتفاقية إلى الموظفين بشكل واسع والمهام التي يمكنهم القيام بها كمنعهم من المشاركة بطريقة مباشرة في النزاعات المسلحة مثلما كان يحدث في السابق خاصة في التسعينيات بوجود شركات عسكرية خاصة شاركت بصفة مباشرة في النزاعات المسلحة على غرار شركة إكزيكيوتيف أوت كومز Executive Outcomes أو شركة بلاك واتر Black Water في حرب العراق ، إذ أن مشروع الإتفاقية نص على نقاط ينبغي على الشركات العسكرية الخاصة عدم الخوض فيها كدعم قوة معينة ، الاستيلاء على إقليم ، ارتكاب أعمال إرهابية ، أو الاستيلاء على موارد طبيعية مثلما وقع في العديد من الدول الإفريقية (سيراليون ، الكونغو ، أنغولا) وتطرح هنا إشكالية مراقبة الحقول النفطية من طرف هذه الشركات مثلما جرى في العراق .

كما أن المشروع يذهب أبعد من وثيقة مونترو في بعض النقاط المتعلقة بالأسلحة المستخدمة ، إذ ينص على أن الشركات العسكرية الخاصة ممنوعة من استخدام أسلحة نووية ، كيميائية أو بيولوجية وفي هذا السياق ينص على أن كل دولة متعاقدة يجب أن تتحمل مسؤوليتها .

ومن بين الإقتراحات التي جاء بها المشروع إنشاء لجنة دولية لتنظيم ومراقبة الشركات العسكرية الخاصة ، حيث تقوم اللجنة بتقديم ملاحظات وتوصيات للدولة المتعاقدة مع الشركات العسكرية الخاصة، وكذا جمع معلومات حول الشركات العسكرية الخاصة المشتبه فيها بارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي .

إلا أن أكبر عيوب المشروع تكمن في تركه مجالا واسعا للدول حتى تقوم بوضع تشريعات خاصة بها لتنظيم الشركات العسكرية الخاصة ، فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها تشريع وطني خاص بالشركات العسكرية الخاصة لا يخلو من العيوب والنقائص ، ليست مستعدة لإعتماد معاهدة دولية على حساب تشريعها الوطني بحكم تبعيتها واعتمادها الكبير على الشركات العسكرية الخاصة .[1]

[1] Luc Mampaey , Mahdi Mekdoud , ***Op.cit*** , p 25 .

المطلب الثالث : الشركات العسكرية الخاصة في بعض التشريعات الوطنية

1- الولايات المتحدة الأمريكية

ليس هناك أي نص صريح لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة، إلا أن هناك بعض النصوص التي لها علاقة غير مباشرة بالموضوع ، فالتصور الأمريكي يقوم على مراقبة سوق الخدمات العسكرية بفرض التسريح على كل شركة راغبة في تقديم خدماتها داخل أو خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

يقوم النموذج الأمريكي للمراقبة على نقطتين أساسيتين ، الأولى تقضي بوجود نظام لتقديم التسريحات حتى تباشر الشركات العسكرية الخاصة عملها ويُقدَم التسريح من طرف وزارة الخارجية الأمريكية State Department ، والثانية تتمثل في إمكانية متابعة الشركات العسكرية الخاصة قضائياً عن طريق القضاء العسكري المتمثل في جهاز The Uniform Code of Military Justice (UCMJ) والقضاء العسكري الخارجي The Military Extraterritorial Juridiction (MEJ).[1]

حيث أن وزارة الخارجية لها إمكانية مراقبة نشاط الشركات العسكرية الخاصة عن طريق مراقبتها للتجارة الدولية للأسلحة بفرضها على كل من يصدّر منتجات أو خدمات عسكرية، وتسجيل نفسه في السجل الخاص بتنظيم التجارة الدولية للأسلحة مثلما ورد في قانون International Trafic Of Arms Regulation (ITAR) الصادر عام 1968 م ، وكل عقد يفوق 50 مليون دولار أمريكي يجب أن يخضع لموافقة الكونغرس، إلاّ أنه في هذه النقطة يمكن لشركة معينة أن تتعاقد مع عدد كبير من الأطراف بعقود لا تفوق السعر المحدد مما يجعل هذا التشريع لا يخلو من عيوب .

و من جهة أخرى ليس هناك جهاز لمراقبة تنفيذ العقد الموقع ، فالسفارات الأمريكية في الخارج هي الوحيدة القادرة على ذلك إلا أن ذلك لا يكون عادةً من أولوياتها ، أما فيما يتعلق

[1] Freid Shreier and Marine Caparini , "Privatising security : Law , Practice and Governance of private military and security companies" , ***Geneva center for Democratic control of Armed forces*** , occasional paper n°6 , 2005 , p 105 .

بمحاسبة موظفي الشركات العسكرية الخاصة ، فقانون القضاء العسكري (UCMJ) كان يعطيها الحصانة، ولم يكن بالإمكان محاسبة الموظفين المتورطين في تجاوزات أثناء عملية غير معلنة على مستوى البنتاغون، أي أن المحاكمة تتم إلا في حالة عملية معلنة ومصرح بها ، إلا أن ذلك تغير بعد 2006 م وفي هذا السياق يمكن ذكر مثال 5 موظفين من شركة بلاك ووتر Black Water الذين تمت محاكمتهم في 2008م بعد تورطهم في مقتل مدنيين عراقيين إثر اشتباك أدّى إلى مقتل 14 شخص وإصابة 20 آخرين . [1]

2- بريطانيا

ظهر أول قانون متعلق بالمرتزقة في 1870 م المسمى بقانون تطوع الأجانب في الجيش البريطاني Foreign Enlistment Act ، حيث يمنع هذا القانون تجنيد المرتزقة ومشاركتهم بصفة مباشرة في نزاع مسلح ، أما فيما يخص الشركات العسكرية الخاصة فليس هناك أي قانون صريح خاص بها ، ولذلك طلبت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني في 1998م تبني الورقة الخضراء المقترحة Green Paper لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة[2].

تم إصدار الوثيقة في فبراير 2002م واقترحت 6 طرق أو صكوك لتنظيم نشاط الشركات الخاصة [3] وتمثلت فيما يلي :

- النشاط العسكري الخارجي
- التجنيد للنشاط العسكري الخارجي
- نظام تسليم التسريحات لتقديم الخدمات العسكرية
- نظام تسجيل وتحيين المعلومات حول الخدمات العسكرية

---

[1] Luc Mampaey , Mehdi Mekdour , ***Op.cit*** , p20 .

[2] ***Ibid*** , p22 .

[3] " Corporate Mercenaries" , War on Want , october 2006 , p 17 , in ***http://www.waronwant.org/about-us/publications?start=80*** (31/03/2014) à 15h30 .

- تسريح عام للشركات العسكرية الخاصة

- تنظيم ذاتي : أي إمكانية تطوّع الشركات العسكرية الخاصة بوضع نظام داخلي خاص بها .

كما أن اقتراحات لجنة الشؤون الخارجية تمثلت في أن يتم منع الشركات العسكرية الخاصة من أي مشاركة في نزاع مسلّح ،وجعل استعمال الأسلحة من طرف موظفي الشركات العسكرية الخاصة يكون للدفاع عن النفس أو للتدريب وأن أي عملية تجنيد داخل أو خارج المملكة المتحدة يكون عقابها سحب دائم للتسريح بالنشاط .

تنص الوثيقة في الفصل الخاص بالفوائد الممكن جنيها في حالة وجود تنظيم حقيقي للشركات العسكرية الخاصة ، على أن الأنظمة الشرعية الضعيفة بإمكانها اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة في حالة عدم وجود مبادرة من طرف المجتمع الدولي أو المنظمات الإقليمية والدولية، إذ أنه في الوثيقة تم أخذ دولة سييراليون كمثال ، كما تطرقت الوثيقة إلى إمكانية مشاركة الشركات العسكرية الخاصة في عمليات حفظ أو بناء السلام أو حتى عمليات الإغاثة الإنسانية .[1]

إلا أنّ رد الحكومة كان بعيدا عن هذه الاقتراحات ولم يتم قبولها ، فمنذ 2002 كتاريخ لآخر اقتراح لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة تبقى بريطانيا من دون تشريع صريح في هذا المجال .

3- جنوب إفريقيا

تحوز دولة جنوب إفريقيا على قانون صريح وواضح خاص بتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة، وُصف بأنه الأكثر تطوّراً إذ أنه يتميز بصرامة كبيرة . صدر هذا القانون في 1998 سمي بقانون المساعدة العسكرية في الخارج Foreign Military Assistance

[1] House of commons: Foreign Affairs commitee (UK) ,Green Paper , ***Op.cit*** , p.24 , §83,84,85,96 , In: http://www.privatemilitary.org/regulation/unitedkingdom.html , (01/04/2014) à 16h30 .

(FMA) ويمنع كل مواطن جنوب إفريقي المشاركة في نزاع مسلح وكذا تقديم أي مساعدة عسكرية لدولة معينة أو لمجموعة من الأفراد أو لأي طرف من أطراف النزاع، إلا بوجود تسريح لذلك صادر عن الحكومة الجنوب إفريقية.

ويمنع القانون حتى المقيمين في جنوب إفريقيا من القيام بالأعمال كالتجنيد ، استعمال أو تدريب الأشخاص أو تمويل أي عملية ذات علاقة بعمل المرتزقة . ويعرف عمل المرتزقة على أنه مشاركة مباشرة في نزاع مسلح لتحقيق ربح شخصي، ولذلك على كل شركة عسكرية مقيمة في جنوب إفريقيا قبل أن تقوم بأي نشاط أن تحصل على موافقة الحكومة، ممثلة في لجنة يرأسها وزير لا تكون له صلة مباشرة بمؤسسة الدفاع . وتصل العقوبات إلى 10 سنوات سجن وغرامة مالية تقدر بـ 1 مليون راند (العملة المحلية لجنوب إفريقيا) ما يعادل قرابة 100 ألف دولار أمريكي أمريكي .[1]

وتم في 2007 التوقيع على قانون منع نشاط المرتزقة قانون تنظيم بعض المهام في المناطق التي تعرف نزاعات Prohibition of Mercenary activities and of certain Activities in Areas of Armed conflicts إذ أنه يمنع من تقديم المساعدات ذات الطابع الإنساني في مناطق تعرف نزاعات، وتم تبرير ذلك بأن المواطن الجنوب إفريقي بتقديمه لمساعدات إنسانية في دولة ما قد يتواجد في قلب نزاع نشب أثناء تواجده هناك ما قد يجعله خارج عن القانون الإفريقي [2].

جاءت هذه التشريعات لتنظيم القطاع وليس لمنعه أو حظره إذ عرف نمواً كبيراً في التسعينيات وبدأ حينها يسجل مجموعة من التجاوزات كان أهم فاعليها شركة Executive Outcomes ما دفع بالسلطات الجنوب إفريقية إلى وضع قوانين صارمة تعطي المسؤولية الكاملة للدولة بموافقتها على كل نشاط تقوم به الشركات العسكرية الخاصة، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الشركات العسكرية الخاصة ولجوء بعضها إلى التمركز في الخارج أو الدخول تحت قبعة شركات أمريكية وبريطانية .

[1] Fred schreier and Marina caparini , ***op.cit*** , p. 108

[2] Luc Mampaey , Mehdi Mekdour , ***op.cit*** , p 21 .

خلاصة الفصل الأول :

إن موضوع خصخصة الأمن يمثل انعكاسا للتطور الذي شهده مفهوم الأمن بانتقاله من التحليل والتصور الدولاتي المحض، إلى تصور يشرك فواعل أخرى وقطاعات جديدة . فمن خلال ما تطرقنا إليه يتبين أن الشركات العسكرية الخاصة هي شكل جديد لظاهرة المرتزقة بحكم بقاء الدافع الربحي كمحرك أساسي لعملها . وهي أداة لتقنين وتنظيم ظاهرة المرتزقة، وكأن عمال هذه الشركات مرتزقة لهم قانون يحميهم ورواتب عالية وضمان اجتماعي .

وقد تطورت الشركات العسكرية الخاصة بالتوازي مع التطور الذي عرفه النظام الدولي. إذ أن دورها أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن هو نفسه أثناء الحرب الباردة، ولا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فتزايدت أهمية الشركات العسكرية الخاصة مع مرور الزمن وتدخلها في عدة نزاعات وحروب أهمها الحرب ضد العراق 2003 م. ودخول الجيوش النظامية - لدول المنشأ بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة - في تبعية لخدماتها.

أما على مستوى القانون الدولي فليس هناك أي تشريع صريح وملزم للشركات العسكرية الخاصة ،فجل المبادرات التي ظهرت تمثلت في توصيات لا أكثر أما التشريعات الوطنية كما رأينا لا تخلو من نقائص تعطي لموظفي الشركات إمكانية تفادي الخضوع للقوانين ما أدى إلى وجود فراغ قانوني كبير يجعل الموظفين يتمتعون بشبه حصانة .

لقد أصبحت الشركات العسكرية الخاصة محل العديد من النقاشات حول ما إذا كان وجودها وعملها يعتبر بريئاً ومرافقاً للدولة في أداء مهامها الأمنية أو مهدداً لسيادة الدول كشكل جديد من أشكال الاستعمار . وتعود هذه النقاشات أساساً إلى وزن الشركات العسكرية الخاصة وإمكانياتها التي تتجاوز إمكانيات جيوش نظامية لدول إفريقية مما يجعلها عدواً خطيراً أو حليفاً قوياً .

الفصل الثاني :

الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا

يظهر تواجد الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا في مناطق مختلفة إلا أننا سنركز على بعض هذه المناطق التي عرفت دوراً بارزاً للشركات العسكرية الخاصة بإبراز مختلف المهام التي قامت بها لمحاولة التعرّف على الدور الحقيقي الذي لعبته في النزاعات في القارة الإفريقية ، كما أنه لابد من التعرف على هذه الشركات والخدمات التي تقدّمها وكذا نشأتها لمعرفة طبيعتها ومحاولة الربط مع المهام التي تقوم بها .

ولذلك سنركز في المبحث الأوّل على أبرز الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا وعوامل ظهورها، أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة النزاعات التي عرفت مشاركة كبيرة للشركات العسكرية الخاصة، وكذلك علاقة هذه الشركات بمنظمة الأمم المتحدة في إطار مهام حفظ السلم ومحاربة القرصنة .

المبحث الأول : واقع الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا

تعد القارة الإفريقية مسرحاً للإنتشار الواسع للشركات العسكرية الخاصة بل مثلت مسرحاً لذلك ، إذ تدفقت العديد من هذه الشركات بعد نهاية الحرب الباردة نتيجةً للعديد من العوامل التي سنراها في المطلب الثاني إلاّ أنه قبل ذلك لابد من التعرف على أبرز الشركات العسكرية الخاصة الناشطة في إفريقيا .

المطلب الأول : أهم الشركات العسكرية الخاصة الناشطة في إفريقيا

عرفت القارة الإفريقية تواجداً كبيراً للشركات العسكرية الخاصة ذات الأصول المختلفة (أمريكية ، بريطانية ، إسرائيلية وجنوب إفريقية) ، حيث أن هذه الشركات تعددت واختلفت من حيث خدماتها وطريقة عملها .

تتمثل أبرز الشركات العسكرية الخاصة الناشطة في إفريقيا فيما يلي :

- شركة أم بي آر آي (MPRI) - Military Profesional Ressources Inc :

تم تأسيس شركة MPRI من طرف 8 جنرالات سابقين في الجيش الأمريكي على رأسهم **كارل فونو Carl Vuono** ، وجاء تأسيس الشركة لإقتراح مساعدة خاصة للحكومة الأمريكية بغرض تطوير وترقية سياستها الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالدفاع والأمن ، إذ أن خدمات MPRI ترتكز على خبرة وحنكة العسكريين السابقين المتواجدين على رأسها.

يقع مقر الشركة في مدينة ألكسندرية في ولاية فيرجينيا Virginia ويعمل في المقر أكثر من 700 شخص إلى جانب الآلاف في مختلف المهام الميدانية ، كما أن شركة MPRI تعمل مع الحكومة الأمريكية بشكل كبير وكذلك مع حكومات دول أخرى أو حتى شركات متعددة الجنسيات [1] ، ويتباهى مسيرو الشركة بالعدد الكبير للجنرالات في مقر الشركة إذ قال رئيس الشركة كارل فونو أن عدد الجنرالات في المتر المربّع الواحد في مقر شركة MPRI أكثر مما هو عليه في البنتاغون .

[1] Alain chapeau ," Dossier MPRI " **,** Ecole de guerre economique , Mars 2003 , p 03 , sur :***www.infoquerre.com*** , (12/02/2014) à 12h15 .

تقترح شركة MPRI مجموعة من الخدمات المتمثلة فيما يلي :

- المساعدة على وضع خطط عمل واستراتيجيات لصالح وزارات الدفاع لدى مختلف الدول عبر العالم .
- مرافقة القوات المسلحة في المراحل الإنتقالية نحو الديمقراطية .
- تدريب وتكوين الجيوش لجعلها أكثر احترافية وفعالية
- توفير أجهزة ووسائل عسكرية متطورة والتكوين على استعمالها .
- تقديم الدعم والمعونة اللازمين لمختلف المهام الإنسانية ومهام حفظ السلم. [1]

قدمت شركة MPRIخدمات مختلفة عبر مختلف مناطق العالم (آسيا ، إفريقيا ، أوروبا ...) ،و تمثلت مهام الشركة في إفريقيا في تقديم الخبرة لبرنامج المرافقة والتدريب في العمليات أثناء حالة الأزمات في إفريقيا ACOTA التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ومركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية ACSS التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وتنظم الشركة ملتقيات ودورات تكوينية للتسويق لصورتها كما أنها تعمل في مجال الإعلام وتحسين العلاقات العامة.

و يجب الإشارة إلى أن شركة MPRI لا تتكون من عسكريين فقط بل هناك ضباط سامون في الشرطة يعملون بها بغرض مواجهة تهديدات غير عسكرية كمحاربة التجارة بالمخدرات والتهريب أو للقيام بمهام ذات طابع مدني داخلي كتأمين المؤسسات الحكومية والبنوك... إلخ ، ويتم توجيه هذه المهام من طرف مكتب Alexandria Group .

قدمت شركة MPRI خدمات ذات أصناف مختلفة ، ففي كرواتيا قامت بتدريب القوات الكرواتية بعد اتفاق وُقع بين مدير MPRI ووزير الدفاع الكرواتي بهدف مواجهة القوات الصربية إلا أنه وجّهت لها العديد من الإنتقادات بسبب التجاوزات التي سجلت من طرف الجيش الكرواتي في حق مسلمي البوسنة ، أما في مقدونيا تمثل دور MPRI في توفير الوسائل اللوجستية لنقل المساعدات الأمريكية ، وفي الشرق الأوسط قامت الشركة بتدريب

[1] ***Ibid***, p 6

القوات الكويتية على مستويات مختلفة كالتنظيم الإداري ، التقني واستعمال الأجهزة والوسائل الأمنية المتطورة .

أما في إفريقيا ، قامت بتكوين إطارات الجيش النيجيري بعقد لمدة سنتين ، ونشطت في أنغولا لتكوين القوات الجوية كما تم الإستعانة بالشركة لإنشاء قوات لحفظ السلم عبر برنامج ACOTA لترقية مستوى قوات ACRI (African Crisis Reaction Initiative) المبادرة الإفريقية للرد على الأزمات ، أما في كينيا قامت MPRI بتكوين 580 جندي كيني بعقد قيمته 4.3 مليون دولار أمريكي .[1]

- **شركة ساندلاين إنترناشيونال Sandline International :**

الشركة العسكرية الخاصة البريطانية ساندلاين Sandline أُنشأت في بداية التسعينيات ، مقرها في لندن ومديرها العام هو تيم سبايسر Tim Spicer العقيد السابق في الجيش البريطاني ، قدمت الشركة العديد من الخدمات كتدريب القوات المسلحة للدول الأجنبية المتواجدة في المراحل الإنتقالية ، والدعم اللوجستي للعمليات من خلال توفير الوسائل والمعدات العسكرية أو حتى تقديم الإستشارات العسكرية ، إذ أن شركة ساندلاين تعتبر من الصنف الأوّل حسب تصنيف **وارن سينغر P.W.Singer** أي أنها شركة خدماتية عسكرية بحكم مشاركتها في حروب ونزاعات داخلية وخاصةً في الدول الإفريقية بتواجدها في الخطوط الأمامية للقتال .

عادةً ما يتم الترويج لصورة سلبية عن شركة ساندلاين Sandline باعتبارها شركة مرتزقة إلا أن مسيريها يرفضون تماماً هذه الصورة الخاطئة حسبهم ، ويعود سبب هذا التصور إلى تورط الشركة في نزاع سييراليون حيث أن البلد كان تحت حصار اقتصادي من طرف الدول الغربية وكان من الممنوع تصدير أسلحة أو تقديم أي مساعدة كانت إلا أن شركة ساندلاين تدخلت مما جعل الحكومة البريطانية في وضع حرج .[2]

---

[1] ***Ibid*** , p 19.

[2] Olen Sharop , "Soldiers Of fortune : Sandline International" , in : ***http://www.mercenary-wars.net/recruitment/sandline.html*** , (12/02/2014) à 14h30 .

تم حل شركة ساندلاين Sandline في 16 أفريل 2004م ويُشرح سبب حلها على موقع الشركة كما يلي :

" يعود اتخاذ قرار حل الشركة إلى انعدام الدعم الحكومي للشركات العسكرية الخاصة ومساعدتها على تسوية النزاعات في مختلف مناطق العالم كإفريقيا وكذا في ظل غياب مبادرة دولية حقيقية ، فمن دون وجود إمكانية لشركة ساندلاين للقيام بعمل إيجابي في مناطق تعرف ارتكاباً لجرائم حرب ، أصبح عمل الشركة مستحيلاً " [1]

نشطت شركة ساندلاين في العديد من الدول الإفريقية التي كانت تعرف نزاعات حادة في الماضي أبرزها سييراليون في 1992م عندما تعاقدت الشركة مع حكومة كباح ، وليبيريا في 2003م .

- شركة إكزيكيوتيف أوتكامز Executive Outcomes :

إن شركة EO هي شركة جنوب إفريقية لها مقرها ببريتوريا ، تم تأسيسها من طرف أعضاء سابقين في القوات الخاصة للجيش الجنوب إفريقي المسماة SADF(South African Defence Froces) وذلك في 1989م ، كانت قوات SADF في عهد التمييز العنصري (الأبرتايد) تحارب حركة ANC(African National Cnongress) إلا أنه بعد سقوط نظام الأبرتايد لم يعد مرغوب في خدمات أعضاء SADF مما أدّى بهم إلى الإلتحاق بشركة EO بدعوة من **سايمون مان Simon Man** المرتزق البريطاني المقيم آنذاك في جنوب إفريقيا.[2]

---

[1] أنظر موقع شركة ساندلاين إنترناشيونال : ***http://www.sandline.com*** (2014/04/19) على 16سا20 د .

[2] Andrew Kahil , " Execuive Outcomes " , in :

http://www.globalsecurity.org/military/world/para/executive_outcomes.htm , (16/04/2014) à 20h10 .

كانت الشركة فاعلاً أساسياً في العديد من النزاعات في إفريقيا كما أنها تُعرف بعلاقاتها الجيدة بالشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في الطاقة والمناجم كشركة شيفرون Chevron ، هيريتاج أويل أند غاز Heritage Oil and Gas وبرانش إينرجي Branch Energy .[1]

كان أول نجاح للشركة في أنغولا بعد أن هزمت قوات يونيتا UNITA وتم التوقيع بعد هذا الفوز على بروتوكول لوساكا في 1994م ، وبعدها نشطت الشركة في سييراليون أين حققت نجاحاً آخراً بعد أن ألحقت الهزيمة بالجبهة الثورية المتحدة RUF Revolutionary United Front وأرغمتها على التفاوض مع حكومة كباح .[2]

كانت شركة EO تضم في صفوفها أعضاء ذوي احترافية عسكرية عالية جداً بتحكمهم في مختلف المعدات والوسائل العسكرية (أسلحة ،وسائل نقل ، وسائل إتصال ...) إلى جانب المعدات التي كانت تتوفر عليها كمروحيات Pilatus Pc7 لنقل الجنود ومروحيات Mil-Mi8 للهجوم وتقديم الدعم في ميدان المعركة أو حتى الطائرات الحربية من نوع King Air 200.[3]

مثلت شركة EO العهد الجديد للمرتزقة في إفريقيا ، إذ أنها كانت البديل للعديد من الدول الإفريقية مما جعلها تحقق أرباح كبيرة في ظرف أقل من 10 سنوات إلا أنه تم حل الشركة في 1998م بعد صدور قانون (Foreign Military Assistance)FMA [4] في جنوب إفريقيا .

- شركة جي أس جي (GSG (Gurkhas Security Guards :

أنشأت شركة GSG في 1989م ، وهي شركة بريطانية ومؤسسيها هما مايك بورلاس Mike Borlas وأنتوني هاشير Anthony Husher ضباط سابقون في الجيش البريطاني ، حيث أن الشركة تقترح عدة خدمات :

---

[1] Armand Collin , " Groupe Armés Non Etatique , Violences Privées &Securité Privée" , ***CAIRN*** , N°49 , 2009 , P.161 .

[2] Khareen Pech , "Executive Outcomes - A Corporate Conquest " , Institute of Security Studies , p.84 , in : ***http://www.issafrica.org/uploads/PEACECHAP5.PDF*** (05/04/2014) à 15h30 .

[3] Laurent Joachim , ***op.cit .***

[4] تطرقنا إلى مضمون القانون في المطلب الثالث من المبحث الثاني في الفصل الأول .

- تقديم خدمات الحراسة والإدارة في المناطق المضطربة كحماية الأشخاص ، الممتلكات وتأمين عمليات الجنود والمعدات العسكرية
- تدريب وتكوين الإطارات في الميدان الأمني
- التزويد بالوسائل والأجهزة التكنولوجية العسكرية المتطورة .

إن ما يميز شركة GSG أنها تزوّد شركات أخرى كشركة DSL Defence System Limited التي أصبحت Armor Group وشركة IDAS International Defence and Security ب جنود من النيبال Nepal ، ويعود إسم غورخاس Gurkhas إلى الجنود النيباليين الذين كانوا يعتمد عليهم في الجيش البريطاني الخارجي في آسيا في القرنين السابع والثامن عشر ميلادي ، إذ يعتبر نموذج الغورخاس الأقرب إلى اللفيف الأجنبي الفرنسي La Légion Etrangère Française .[1]

بقي الجيش البريطاني يعتمد على هؤلاء الجنود النيباليين لكن بشكلٍ جديد وذلك في إطار شركات عسكرية خاصة أبرزها شركة GSG ، ونشطت الشركة أثناء التسعينات في كل من أنغولا ، الموزمبيق ، سييراليون والصومال .

- شركة ليفدان Levdan :

شركة لفدان هي شركة إسرائيلية أنشأت في 1989م تعرف بإسم لوردان ليفدان Lordan Levdan ، هي فرع لمجموعة كاردان إنفستمنت Kardan Investment الناشطة في مجال إستيراد وتصدير الماس، حيث أنها معروفة باستغلالها لمناجم الماس في جنوب إفريقيا ، تم تأسيس الشركة من طرف الجنرالين زييف زاشرين Ze'ev Zachrin وموش ليفي Mosh Levy اللذان كانا يعملان مع آرييل شارون لمّا كان قائداً للقوات الإسرائيلية .

تعرف شركة لفدان على أنها كانت تستثمر في مناجم الماس إلى جانب العقود الأمنية التي كانت تتحصّل عليها من طرف الحكومات الإفريقية ، إذ أنها كانت تملك حصصاً في

[1] Alex Vines , " Gurkhas and the Private Security business in Afrcia " , African Institute of Security Studies, p 125 , in :
http://www.issafrica.org/pubs/Books/PeaceProfitPlunder/Chap7.pdf (12/04/2014) à 16h20 .

مناجم بأنغولا والكونغو وعملت بشكلٍ بارز في الكونغو برازافيل مع الرئيس آنذاك ليسوبا Lissouba في 1993م .[1]

- شركة باسيفيك آرشيتكتأند أنجينيرز Pacific Architects And Engineers : (PAE)

شركة PAE هي شركة أمريكية أنشأت في 1955 م ، كانت في البداية شركة للهندسة والتصميم تابعة للحكومة الأمريكية وثلتمت أول مهمة لها في تصميم وبناء القاعدة العسكرية الأمريكية في اليابان . تطورت شركة PAE إلى أن أصبحت تعمل اليوم في أكثر من 60 دولة عبر العالم بعقود مع أطراف مختلفة (دول ، منظمات حكومية وغير حكومية ....) .

تتميز الشركة بنشاطها في عمليات السلم والمهام ذات الطابع الإنساني حيث أنها ساهمت مثلاً في بناء مخيمات السلم في دارفور ، نقل المياه الصالحة للشرب إلى هايتي بعد الزلزال الذي ضرب البلاد في 2008 م ، كما أن الشركة قدمت خدمات عسكرية كتدريب الجيوش النظامية لدول كليبيريا والسودان ، أصبحت شركة PAE في 2006م ملك للشركة المتخصصة في الصناعة العسكرية لوكهيد مارتن Lockheed Martin .[2]

- شركة دينكورب Dyncorp :

هي شركة عسكرية خاصة أمريكية ، مقرها في ولاية فيرجينيا ، إنها واحدة من أكبر الشركات العسكرية الخاصة في العالم حيث يشتغل فيها أكثر من 20 ألف موظف ويقدر رقم أعمالها بأكثر من 3مليار دولار (2006 م) .

أنشأت في 1946 م ، كانت متخصصة في نقل البضائع جوّاً وكانت تحمل آنذاك إسم كاليفورنيا إيسترن آرويز California Eastern Airways ، ما كان يميز الشركة أن كل طياريها كانوا في الجيش الأمريكي سابقاً وعرفت في تلك المرحلة تطوّراً كبيراً أثناء حرب الكوريتين وحرب فيتنام .

---

[1] Shantanu Chakrabarti ," Privatization of security in the Post clod War Period :an Overview of its Nature and Implications ", ***Institute for Defence Studies and Analyses*** , Monograph Series N°02 , December 2009 , p 13 .

[2] أنظر موقع شركة باسيفيك أرشيتكت أند أنجينيرز : ***https://www.pae.com/about-pae*** ،(2014/04/21)على 13سا 20 د.

اكتسبت شركة دينكورب سمعة سيئة بعد تورّط موظفيها أثناء نزاع الكوصوفو في 1992م أين كانت الشركة تنشط في إطار عقد مع الإدارة الأمريكية للمساهمة في عمليات حفظ السلم الأممية - في فضائح متعلقة بالتجارة بالأسلحة والبشر (الفتيات القصّر) إلاّ أن ذلك لم يمنع الشركة من الحصول على عقود أخرى [1] مثل ذلك الذي حصلت عليه في 2006م لتدريب الجيش الليبيري والمساهمة إلى جانب القوات الأممية في حفظ السلم في السودان .

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة دينكورب Dyncorp هي من تولت الحماية الشخصية للرئيس الأفغاني حميد كرزاي في 2002 م ، وأن ثلاثة من موظفيها لاقوا حتفهم في غزة في 2003 م إذ كانوا في مهمة لحماية دبلوماسي أمريكي .[2]

المطلب الثاني : عوامل ظهور الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا

ما يثير الإنتباه هو أن الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، وخاصة تلك التي تعمل في مجال التعدين مثل شركة American Mineral Fields وهي شركة ذات حقوق كندية مقرها في ولاية أركنساس، إذ أنها تعاقدت مع حكومة كابيلا الأب بعد صعوده للحكم في 1997م على رأس الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) بمبلغٍ قيمته 1 مليار دولار أمريكي مقابل استخراج النحاس والقصدير والزنك . تمثل المناطق التي تتواجد فيها استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى في إفريقيا دولاً قائمة داخل الدول الإفريقية أو بين تلك الدول (لأن الشركات المتعددة الجنسيات لم تكن تعترف بالحدود في بعض المناطق الإفريقية وخاصةً في منطقة البحيرات الكبرى) فهذه الشركات تقوم بنفسها بتوفير الأمن للمناطق المتواجدة فيها عبر التعاقد مع شركات عسكرية خاصة أو مرتزقة .

تعتبر الشركات العسكرية الخاصة الصيغة الجديدة للإستعمار Neocolonialisme الذي يدخل ضمن استراتيجية جديدة تهدف إلى إعادة رسم معالم العالم الجديد ويتمثل الهدف

---

[1] Shantanu Chakrabarti **,** ***op.cit*** , p26 .

[2] أنظر موقع شركة دينكورب إنترناشيونال : ***http://www.dyn-intl.com/about-di/history/*** (2011/04/18) على 14سا 20 د

الرئيسي لهذه الإستراتيجية في التحكم في الموارد الطبيعية في كل أنحاء العالم خاصة في القارة الإفريقية الغنية بها وليس هناك وسيلة أفضل من الإعتماد على شركات متعددة الجنسيات التي تحوز على إمكانيات مالية ضخمة تمكنها من الحصول على أداة عسكرية خاصة بها .[1]

هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على الإرتباط الوثيق بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات :

- تواجد الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا يكون في الدول التي تحتوي على إحتياطات هائلة من الموارد الطبيعية كالبترول ، الألماس ، اليورانيوم، الذهب ...

- الشركات المتعددة الجنسيات عادةً ما تكون همزة الوصل بين الحكومات المحلية والشركات العسكرية الخاصة .

- معظم العقود - إن لم تكن كلها - التي أبرمت بين الحكومات في إفريقيا والشركات العسكرية الخاصة كان هدفها حماية مصالح إقتصادية بالدرجة الأولى .

- إن عمل الشركات العسكرية الخاصة مع الشركات المتعددة الجنسيات يضمن لها الحصول على مقابل خدماتها بعيداً على الحكومات الفقيرة .

يعود ظهور الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا إلى عوامل مختلفة لكن يجدر بنا العودة إلى العوامل التي طرأت على هذه الدول بصفة عامة ويمكن حصرها في عوامل ذات طابع هيكلي وأخرى ذات طابع إقتصادي سياسي .

بالنسبة للعامل الهيكلي ، يتم التركيز فيه على هيكل النظام العالمي والتغييرات التي طالته بعد نهاية الحرب الباردة ، فعندما نالت معظم الدول الإفريقية استقلالها ،كانت الحرب الباردة على أشدها وأصبحت مناطق العالم الثالث ساحات صراع ومسارح حروب بالوكالة

[1] Pascal de Gendt , "Les sociétés Militaires Privées : une nouvelle surpuissance" ,***Analyses et Etudes*** , N°08 , Mai 2013 , p p. 9-10 sur : http://www.lesitinerrances.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=117&Itemid=134 ,(03/03/2014) à 13h20 .

عن القطبين الكبيرين (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي) . ففي إفريقيا كانت حروب القرن الإفريقي ، أنغولا والتشاد والكونغو ذات صلة وثيقة بالصراع الإستراتيجي للحرب الباردة .

وكان تغيير الحدود السياسية في أي جزء من القارة له مدلولاته على توازن القوى الإقليمي ، لهذا السبب هب الإتحاد السوفياتي لنصرة النظام الماركسي في أثيوبيا ومنع الصومال من ضم إقليم الأوغادين في 1977 م ، ولذات السبب شاركت القوات الكوبية والجنوب إفريقية في أنغولا ، ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية في دعم حسين حبري في التشاد .[1]

لقد عكس كتاب صامويل هنتغتون بعنوان " النظام السياسي لمجتمعات متغيرة " Political Order in Changing Societies ما كان يفكر به المخططون والساسة الأمريكيون لمواجهة الإتحاد السوفياتي إذ يرى هنتغتون أن المهم بالنسبة لدول العالم الثالث وإفريقيا ليس في طبيعة نظام الحكم بل في درجة الحكم[2] ، فليس مهماً أن يكون نظام الحكم ديمقراطياً أو شمولياً أو فاشياً، وإنما الأهم يكمن في قدرة هذا النظام على تحقيق السيطرة والضبط والتحكم . فانطلاقاً من هذه الفكرة يتأكد الدور الأساسي الذي قد يلعبه عامل قدرة الدولة على ضمان أمنها والسيطرة على ترابها وحسن سير مؤسساتها في مسألة اللجوء إلى التعاقد مع فواعل خارجية خاصة للقيام بمهام سيادية متعلقة بمسائل عسكرية أمنية .

أما من جهة العوامل ذات الطابع الإقتصادي السياسي فكان للتطورات الإقتصادية التي صاحبت التغييرات السياسية أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية ، فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الإقتصادي المركزي، وتدني أسعار المواد الخام وسوء الإدارة تراكمت الديون وتدهورت الأوضاع الإقتصادية لعدد من الدول الإفريقية مما انعكس سلباً على المستوى الإجتماعي ، كل هذا أدى بالدول الإفريقية إلى الإستدانة والدخول في إصلاحات إقتصادية مرفوقة بضغوط متمثلة في خصخصة المؤسسات العامة

[1] حسن الحاج علي أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 22 .
[2] حسن الحاج علي أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 22 .

المملوكة للدول ورفع الدعم عن السلع والخدمات وكان هذا يعني إنهاء سيطرة الدولة على الإقتصاد المحلي ودخول شركات أجنبية لتسيطر عليه .

نجم عن هذه الأوضاع ظهور حركات متمردة تسيطر على إقتصاد غير رسمي في الأرياف ولكن له مردودية كبيرة جداً كتجارة المجوهرات في كل من أنغولا وليبيريا وسييراليون . فبروز شبكات غير رسمية إقليمية وعالمية وتمددها في إفريقيا يشير إلى أن هذه الشبكات قد حلت محل الدولة إقتصادياً وبالموازاة مع ذلك ظهرت شركات عسكرية خاصة حلت محل الدولة أمنياً.[1]

تتعدد العوامل التي أدت إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا ويمكن إجمالها فيما يلي :

- انهيار الدولة في إفريقيا وتآكل سلطتها الشرعية وضعف مؤسساتها السياسية والقانونية في التعامل مع المسائل الداخلية كوجود حركات انفصالية ، ما أدى إلى اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة للقيام بدور الدركي مكان الدولة .

- ضعف الجيوش النظامية في الدول الإفريقية مما جعلها غير قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية خاصة في ظل غياب الخبرة لدى الجنود فمثلاً سييراليون كان يقدر عدد الجنود في جيشها بـ 14 ألف جندي تم جمعهم وتحضيرهم بسرعة ومن دون تكوين حقيقي .

- كثرة الإنقلابات في الدول الإفريقية مما جعل الحكام الأفارقة يلجأون إلى شركات عسكرية خاصة لضمان أمنهم ضد أي محاولة إنقلاب .[2]

- فشل المنظمات الدولية وخاصةً منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع نزاعات حادة في إفريقيا ،و خير مثال على ذلك ما حدث في رواندا في 1994 بمقتل أكثر من 800 ألف

---

[1] ***المرجع نفسه*** .

[2] مصطفى أحمد أبو الخير ، **مرجع سابق** ، ص ص 274-275 .

شخص من التوتسي ، حيث أن مؤيدي وجود الشركات العسكرية الخاصة يطرحون سؤال : من سيستجيب لكارثة رواندية أخرى ؟ ويرون أن الإجابة هي الشركات العسكرية الخاصة.[1]

- حجم الثروات الباطنية التي تحتوي عليها القارة الإفريقية يجعلها محل نزاعات وصراعات داخلية وأطماع خارجية ، فبعد التقرير الذي أعده المبعوث الخاص للأمم المتحدة المفوض من مجلس حقوق الإنسان حول استعمال المرتزقة تبيّن أن دول الكونغو الديمقراطية ، سييراليون ، أنغولا وكونغو برازافيل هي الدول التي يتواجد فيها أكبر عدد من الشركات العسكرية الخاصة والمرتزقة .

و في هذا السياق يمكن ذكر التقرير الذي أعدته كتابة الدولة الأمريكية للداخلية Le département de l'intérieur des Etats-Unis حول المناجم بأنواعها في إفريقيا وجاء فيه : *" لطالما كانت إفريقيا مصدرا استراتيجيا للمناجم والثروات الباطنية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكذا الأسواق الدولية حيث أن إفريقيا تزود العالم بنسبةٍ تتراوح بين 11 و45 % من عدة أنواع من المناجم كالكروميت ، الكوبالت ، الألماس ، الذهب ، خام المنغنيز ، الفوسفاط واليورانيوم بالإضافة إلى الأليمنيوم"* وحسب مكتب المناجم الأمريكي U.S Mines Bureau *" 90 % من البلاتين ومشتقاته موجودة في القارة الإفريقية وخاصةً في الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا ".*[2] فهذا ما يجعلنا نستنتج أنه كلما تواجدت ثروات باطنية خاصة المناجم المختلفة ، كلما زاد تواجد الشركات العسكرية الخاصة .

[1] Zeljko Branovic , ***op.cit*** , p 11.

[2] Samia Kazi Aoul , Emilie Revil, Bruno Sarassin **,** " vers une spirale de la violence ? " les dangers de la privatisation de la gestion du risque des investissements en Afrique : les activités minières et l'emploi de compagnies privées de sécurité " , Mémorandum , Montreal , Mars 2000 ,p.06, disponible sur :
http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=evenavenir&lang=fr&recherche=vers+une+spirale+de+violence+%3F&x=13&y=14 , (06/03/2014) à 10h20 .

المبحث الثاني : الشركات العسكرية الخاصة في مناطق النزاع في إفريقيا

عرفت القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة عدة نزاعات اختلفت من حيث طبيعتها ومن حيث الأطراف المشاركة فيها ، إذ أنها عرفت مشاركة لفواعل غير الدول في مراحل أثناء النزاع وما بعد النزاع .

المطلب الأوّل : الشركات العسكرية الخاصة في مهام قتالية

تعتبر فترة التسعينيات المرحلة التي بلغت فيها الشركات العسكرية الخاصة ذروتها في القارة الإفريقية بمشاركتها في نزاعات حادة حيث كانت تتواجد في الخطوط الأولى للقتال وسنتطرق إلى الدور الذي لعبته الشركات العسكرية الخاصة في هذا المطلب في كل من أنغولا ، سييراليون والكونغو برازافيل .

❖ **أنغولا** :

بعد أن استقلت أنغولا في 1975 م وتخلصت من الإستعمار البرتغالي دخلت في حرب أهلية كان طرفاها حركة اليونيتا UNITA : Union Nacional Para la Independencia Total de Angola وحركة MPLA:Movimiento Popular Para la Liberacion de Angola اللتان كانتا متحدتين ضد المستعمر البرتغالي ،و قد أدت الحرب الأهلية إلى تدخل الإتحاد السوفياتي وكوبا لمساندة حركة UNITA والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا لمساندة MPLA ، واستمرت الحرب إلى غاية 1991م بعد التوصل إلى معاهدة صلح في لشبونة وتم تنظيم انتخابات عرفت فوز حركة MPLA إلا أن مرحلة الصلح لم تدم طويلاً لأن الصراع بدأ من جديد في 1992 م .[1]

بعد الإنسحاب السوفياتي والكوبي من أنغولا في 1988 م ظهر فراغ أمني بالإضافة إلى عامل آخر متمثل في الإنخفاض الكبير الذي شهدته جيوش مختلف دول العالم كجنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الأبرتايد إذ انخفض عدد الجنود في قواتها الخاصة بالنصف .

[1] محمد صادق صبور ، ***مناطق الصراع في إفريقيا*** ،(مصر : دار الأمين للطباعة ، 2006 م) ، ص 64 .

الخريطة (01) : موقع دولة أنغولا .[1]

فذلك الفراغ الأمني والبطالة الناتجة عن تلك التغيرات في الجيوش شجع شركة Executive Outcomes (EO) لتقدم نفسها كحل للمساعدة على الإستقرار في المنطقة خاصةً في ظل الصراع بين حكومة MPLA وحركة UNITA المعارضة ،حيث تعاقدت الحكومة مع الشركة في سبتمبر 1993 م وبلغت قيمة العقد 40 مليون دولار بمساهمة كبيرة من المجموعة الأمريكية برانش إينرجي Branch Energy التي استفادت من الوضع المتدهور لتحصل على عقود استغلال للبترول والغاز في أنغولا [2] من خلال شركة فرعية هيريتاج أويل لاند آند غاز Heritage Oil Land and Gas التي كان مديرها آنذاك **توني بوكينغهام Tony Buckingham** العضو السابق في القوات الخاصة البريطانية ، الذي توجّه إلى الجيش البريطاني بطلب للتدخل ، إلا أن هذا الأخير أوصاه بالتعاقد مع شركة EO غير المعروفة لدى الجمهور آنذاك بحكم امتلاكها لأدوات متمثلة في المعرفة الجيدة للميدان وقدرتها على تجنيد أعضاء سابقين في القوات الخاصة الجنوب إفريقية التي شاركت في حرب الحدود مع ناميبيا 1988 م .

[1] Google Earth Pictures 2014 .

[2] مصطفى أحمد أبو الخير ، ***مرجع سابق*** ، ص 271 .

يعود تعاقد شركة Heritage Land O&G مع شركة EO إلى أن حركة UNITA استولت على مستثمرات الشركة الأمريكية ولم تقبل التخلي عنها* مما جعل الشركة الأمريكية تلجأ إلى EO وقدمت هذه الأخيرة وفق العقد الموقع 550 مقاتل و30 طيار وتدريب 5000 جندي أنغولي إذ تمكنت شركة EO من مساعدة قوات MPLA على التفوق على حركة UNITA في يونيو 1994 م واسترجعت المدينة الإستراتيجية ناداتاندو Nadatando (كما توضحها في الخريطة 2) ومناطق الماس بكافرونفو Cafrunfo وحقول البترول في صويو Soyo ، كما أنها أبعدت وحدات UNITA عن العاصمة لواندا Luanda ، حيث كانت شركة EO تتقاضى 1.8مليون دولار أمريكي شهرياً وتدفع أجوراً لموظفيها (جنودها) تتراوح بين 2000 دولار أمريكي بالنسبة للجنود العادي و 13000 دولار للطيارين .[1]

الخريطة (02) : المناطق المحررة من طرف EO [2]

جعل النجاح الذي حققته شركة EO حكومة MPLA تجدد عقد الشركة مرة أخرى من 1994 م إلى 1996 م ، لكن بالرغم من نجاح الشركة إلا أنها لم تقض على التوتر نهائياً وهذا ما جعل البعض يعتقد أن ذلك يعود إلى رغبة شركة EO في إطالة مدة العقد والإبقاء

* كانت حركة UNITA تسيطر على العديد من المناجم التي كانت تستعملها للتمكن من شراء أسلحة ومعدات حربية أو حتى استقدام المرتزقة من ناميبيا وجنوب إفريقيا .

[1] Laurent Joachim , ***op.cit*** .

[2] ***http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/gif/ANGOLA-i.gif*** , (30/04/2014) à 15h30 .

على الوضع الراهن حتى يتم توقيع عقود أخرى ، حيث أنه في هذه النقطة يظهر تفوق مبدأ الربح المادي على كل المبادئ الأخرى .

كما أن حكومة MPLA تعرضت لضغوط من طرف الإدارة الأمريكية لفسخ عقد الشركة الجنوب إفريقية والتعاقد مع شركة MPRI الأمريكية في 1995م ، إلا أن ذلك لم يتم بسبب اتهام الطرف الأمريكي برغبته في حماية مصالحه فقط في منطقة كابيندا الغنية بالبترول والواقعة في شمال أنغولا .

إن ما ميز الشركات العسكرية في أنغولا هو أنها كانت تتعاقد أوّلاً مع شركات تعدينية وليس مع الحكومة الأنغولية مباشرةً مما كان يعطيها ضمانة أكبر من حيث المستحقات المالية ، حيث يطلق **سينغر Singer في كتابه Corporate Warriors: the Rise of privatized military Industry** على هذه العملية إسم "الخصخصة الإستراتيجية " التي يتم إعتمادها في حالة عدم وجود سيطرة تامة على الإقليم من طرف الحكومة وتقوم حينها بإبرام عقود كراء متوسطة المدى لشركات تعدينية كما حدث مع مجموعة برانش إينرجي Branch Energy الأمريكية وتقوم هذه الأخيرة بنفسها بتأمين المنطقة ضد الحركات الإنفصالية ، حيث يمثل هذا النموذج حسب **سنغر Singer** صورة جديدة للنموذج الذي جاء به **مايكل دويل Michael Doyle** "الإمبريالية بالدعوة" " "Imperialism by Invitation.[1]

الخريطة 03 : موقع دولة سييراليون [2]

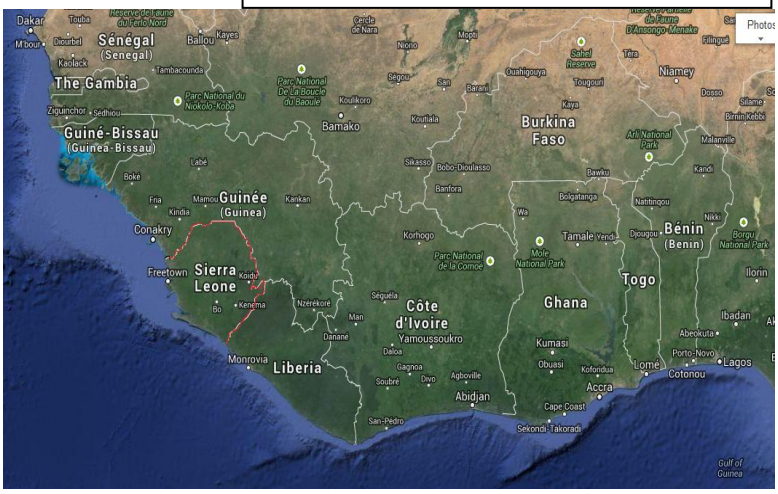

❖ **سييراليون** :

تقع دولة سييراليون في غرب القارة الإفريقية ، حيث يعتمد إقتصادها منذ ثلاثينيات القرن الماضي على الأنشطة التعدينية كاستخراج الألماس ، إذ ساهم هذا القطاع في 1968 م

[1] P.W.Singer , ***op.cit*** , p 207 .

[2] ***Google Earth pictures 2014.***

في زيادة النقد الأجنبي بنسبة 70% إلا أن الإضطرابات وحالة عدم الإستقرار أدت إلى انخفاض مساهمة الألماس في منتصف الثمانينات إلى أقل من 100 ألف دولار أمريكي سنوياً بفعل إندلاع الحرب بين الجبهة الثورية المتحدة Revolutionary United Front والحكومة بقيادة **موموه كباح Mumuh Kabbah** .

و قد أُغلقت معظم المناجم من طرف الحكومة مما أدّى إلى انخفاض حجم الإنتاج إلى 10% عام 1995 م عندما كثفت الجبهة الثورية المتحدة RUF هجماتها على القوات الحكومية قدوماً من ليبيريا ، إذ أن رئيس الجبهة آنذاك **فوادي سانكوه Fouadi Sankoh** أثناء فترة نفيه في ليبيريا تعرّف **بتشارلز تايلور Charles Taylor** الذي أصبح رئيساً لليبيريا فيما بعد وساند الجبهة الثورية المتحدة RUF لأنه كان يهدف إلى الحصول على جزء من المناجم لتمويل حربه ، وفي المقابل كان الجيش الحكومي لسييراليون يفتقد للخبرة والصرامة بحكم أن معظم الجنود تم تجنيدهم بشكلٍ قسري .[1]

زحفت قوات الجبهة الثورية المتحدة إلى العاصمة Free Town وحدث انقلاب بقيادة **فالنتين Valentine** الذي تقلد الحكم بعد هروب **موموه كباح** إلى غينيا بيساو ، فتحولت البلاد إثر هذه الأوضاع إلى إقطاعيات تسيطر عليها جماعات تنهب المناجم ، وبالتالي أصبحت مصالح الشركات التعدينية مهددة في ظل جيش نظامي ضعيف وسعي قوي من الحكومة إلى الحفاظ على هذه الثروة للدفع بعجلة التنمية .

وإزاء هذا الوضع الخطير تدفقت على سييراليون العديد من الشركات العسكرية الخاصة ، ففي 1995 تعاقد مجلس الحكم الوطني المؤقت NPRC في سييراليون مع شركة غورخاس غروب سيكيوريتي Gurkhas Group Security GSG بهدف حماية المصالح التعدينية للشركات الأمريكية الأسترالية بضغطٍ من هذه الأخيرة كما نص العقد على تكوين قوات خاصة سييراليونية إلاّ أن مهمة GSG اتسعت لتشمل المشاركة في العمليات العسكرية ضد المتمردين بسبب ازدياد حجم التهديد على الإستثمارات الأمريكية والأسترالية ، إذ قدّر

[1] "Executive Outcomes in Sierra Leone" , in : ***http://www.soldiers-of-misfortune.com/history/eo-sierra-leone.htm*** , (03/04/2014) à 11h15 .

عدد الغورخاس ب 58 فقط لتدريب القوات الخاصة وذلك ما جاء في تصريح لوزير الإعلام في جريدة ذي أوبسرفر The Observer في 1997 م : "...*جاء أعضاء شركة GSG لمرافقة وتدريب قواتنا لأنها تجد صعوبات في التأقلم مع عمليات القتال في الغابة* ..." إلا أن شركة GSG لم تتميز بالفعالية اللازمة ما جعل حكومة سييراليون تتوجه إلى شركة أخرى ألا وهي شركة EO .[1]

بعد النجاح الذي حققته شركة EO في أنغولا ، صنعت لنفسها صورة جيدة ومكانة خاصة مكنتها من الحصول على عقد في سييراليون لحماية العاصمة فري تاون Free Town وإرغام الجبهة الثورية المتحدة RUF على التراجع وكذا تأمين وصول المؤن والسلع المختلفة إلى العاصمة ، وُقّع العقد في 1995 م وبدأت الشركة بنشر 170 جندي من النخبة في العاصمة من جهة ووضع برنامج لتكوين القوات الخاصة لسييراليون من جهة أخرى .

الخريطة 04 : عمليات EO في سييراليون[2]

تميزت مهمة شركة EO في سييراليون بالنجاح لعدة اعتبارات وهي أن الشركة اعتمدت على خبرة مجموعة من الصيادين المحليين يطلق عليهم إسم Kamajors* ، فبفضل معرفتهم التامة للمنطقة تمكنت شركة EO من إعادة التوازن في المعركة لصالحها ، ويعود النجاح كذلك إلى إعتماد الشركة على أسلحة ووسائل نقل متطورة كمروحيات MI-24 والسيارات المصفحة BMP-2 ، وفي أول مواجهة بين الطرفين في العاصمة FreeTown ومدينة سييرا روتيل ماين Sierra

[1] Alex Vines , ***op.cit*** , p130 .

[2] ***http://www.soldiers-of-misfortune.com/history/eo-sierra-leone.htm***

* صيادون بارعون في التعقب وتتبع آثار العدو بحكم معرفتهم الجيدة للميدان ، حيث كانو بمثابة أعين وأذاني شركة EO .

Rutile Mine انتهت بخسارة كبيرة للجبهة الثورية المتحدة بأكثر من 100 قتيل وألف مصاب بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الذين انسحبوا .[1]

ثاني مواجهة كانت في كانغاري هيلز انتهت بفوز كبير لـ EO إلى جانب الكاماجورز والطيران النيجيري ، وإثر هذا النجاح عاد كباح إلى البلد وتم تنظيم إنتخابات رئاسية فاز فيها كباح وعمل على إنهاء الحرب الأهلية في ظل ظروف إقتصادية صعبة لكن ذلك لم يوقف الجبهة الثورية المتحدة RUF وحضرت لهجوم جديد تم إجهاضه بفضل الكاماجورز مرة أخرى الذين تعقبوا تحركات أعضاء RUF ، وتم الرد بشن هجوم عنيف على الجبهة في منطقة كينيما جنوب شرق البلاد أجبرها على عقد إتفاق السلم بالعاصمة الإيفوارية أبيجان في نهاية 1996م.[2]

انسحبت EO من سييراليون في جانفي 1997 م ولم تتلق المبلغ الإجمالي المتفق عليه مع الحكومة والمقدر ب 35 مليون دولار أمريكي إذ تلقت فقط 15.7 مليون دولار أمريكي ، إلا أنها حققت أرباح كبيرة من خلال العقد الموقع مع برانش إينارجي Branch Energy* المتواجدة في سييراليون كذلك .

بعد خروج شركة EO من سييراليون حذر ضباط سامون في الشركة الرئيس كباح من محاولة إنقلاب قد تصدر من قوات الكاماجورز بحكم الوزن الذي اكتسبوه في جيش سييراليون ، ووقع ذلك فعلاً في ماي 2004 م أي 4 أشهر فقط بعد خروج EO ، إذ تم عزل كباح ودخل الكاماجورز في تحالف مع RUF لمواجهة قوات Ecowas قوات إفريقيا الغربية سابقاً وكذلك القوات الأممية حيث كانت هذه الأخيرة ضعيفة مما جعل الكثير من الأصوات في سييراليون تطالب بعودة شركة EO ، حيث كانت تتم المقارنة بين الشركة التي كلفت الحكومة 15 مليون دولار أمريكي والقوات الأممية التي وصلت تكلفتها إلى 47 مليون دولار أمريكي إلا أن الأولى حققت نجاحاً كبيراً والثانية زادت الأمور سوءاً .

---

[1] Alex Vines , ***Loc.cit*** .

[2] Kareen Pech , "Executive Outcomes - a Corporate Conquest" , in :

http://www.issafrica.org/uploads/PEACECHAP5.PDF , (20/04/2014) à 20h30 .

* إن شركة Branch Energy هي من أوصت مجلس الحكم الوطني المؤقت بالتعاقد مع شركة EO وتعهدت بدفع جزء كبير من قيمة العقد .

❖ الكونغو برازافيل :

في بداية التسعينات ظهرت رغبة وتوجه جديدين لدى الدول الإفريقية في تنويع أطراف التعاون من خلال اللجوء إلى شركاء جدد ، إذ أن فرنسا كانت البلد الوحيد الذي تلجأ إليه معظم الدول الإفريقية كالكونغو برازافيل ، إلا أن ذلك تغير بفعل الحالة المالية الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا والدول الإفريقية وظهرت دول جديدة في الساحة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، إسرائيل ، اليابان وكندا ، فالمساعدة التي كانت تبحث عنها الدول الإفريقية كانت ذات طابع أمني عسكري بالأساس بحكم الأوضاع الأمنية التي كانت تمر بها إثر الحروب الداخلية المختلفة وخاصةً الكونغو برازافيل .

وما يميز الكونغو برازافيل (الكونغو حالياً) أنها تحتوي على ثروات باطنية هائلة ما جعلها محل صراعات داخلية وأطماع خارجية ، ففي ديسمبر 1993 م وقعت الحكومة الكونغولية بموافقة من السلطات الإسرائيلية عقد مع شركة لفدان Levdan لتدريب وتكوين الشرطة الكونغولية وكذلك فرقة خاصة لحماية الرئيس **ليسوبا Lissouba** الذي توجه قبل ذلك في 1992 م إلى باريس لمحاولة الحصول على دعم عسكري إلا أن طلبه قوبل بالرفض مما أدّى به إلى التعاقد مع شركة لفدان الإسرائيلية .

كانت الفرقة التي تحمي الرئيس **ليسوبا** تسمى " ميليشية الزولو" ""Zoulou Milicia" والتي كانت في مواجهة ميليشيا أخرى موالية ل **"دنيس ساسو نجيسو " Denis Nguesso Sassou** ، إذ أن شركة لفدان قدمت كل الدعم لفرقة **الزولو** في حرب أهلية دامية عرفت تفوق **نجيسو Nguesso** بفضل الدعم الذي حصل عليه من قوات اليونيتا UNITA الأنغولية .[1]

أما قيمة العقد فلم يتم الإعلان عنها لكن شركة لفدان Levdan تحصلت على مقابل خدماتها على 50% من حصص الإستغلال للحقول البترولية البحرية المسماة مارين III Marine III في المحيط الأطلسي كما يظهر في الخريطة 05 :

[1] Yitzhak Koula , ***La Democratie Congolaise Brulée au Pétrole*** ,(Paris : Editions l'Harmatan , 2000) , pp. 171 - 172 .

الخريطة 05 : الحقول النفطية في سواحل الكونغو برازافيل [1]

لم تكن شركة لفدان Levdan في الخطوط الأمامية في الحرب بل تمثل دورها في تقديم الدعم اللوجستي والتدريب ،مع الإشارة إلى أن الشركة كان هدفها اقتصادي قبل كل شيء بحكم نشاطاتها المعروفة في التجارة بالألماس في جنوب إفريقيا وأنغولا . [2]

و ما يمكن إستخلاصه من خلال ما سبق :

- أن العلاقة بين الشركات العسكرية الخاصة والموارد الطبيعية والنزاعات في إفريقيا هي علاقة وطيدة ، حيث أن الشركات تعتمد على وجود موارد طبيعية لضمان الحصول على مستحقاتها المالية مقابل مساندتها أحد أطراف النزاع .[3]

- كما أن الشركات العسكرية الخاصة من خلال ما رأينا تتعاقد مع الشركات العاملة في المجال الطاقوي والتعديني قبل أن تتعاقد مع الدول أو الحكومات وذلك يعود إلى أن الدول ليست قادرة دائماً على الوفاء بما تم الإتفاق عليه في العقد .

---

[1] ***http://www.cosame.fr/Portals/0/images/Cartes%20&%20drapeaux/congo_brazzaville_carte.gif*** (21/04/2014) à 15h30 .

[2] Samia Kazi Aoul , Emilie Revil, Bruno Sarassin , ***op.cit*** .p16

[3] Sabelo Gumedze ," Private Security in Africa (Manifestation , Challenges and Regulation)" , ***Institute of Security Studies Mongraph series*** , N°139 , November 2007 , P.35.

- تدخل الشركات العسكرية الخاصة عادةً في ظروف تتميز بعدم الإستقرار واللاّأمن بحمايتها للمستثمرات الأجنبية في قطاعات كالطاقة والمناجم و الأشخاص العاملين بها ، إذ أن الشركات الطاقوية ترى في الشركات العسكرية الخاصة الحل الأفضل لتأمين مستثمراتها ضد المتمردين في ظل ضعف الجيوش النظامية المحلية .

- فيما يتعلق بالعمل الميداني ، لعبت الشركات العسكرية الخاصة أدواراً قتالية من الصنف الأوّل حسب تصنيف **سينغر Singer** (شركات عسكرية خدماتية) ولم يقتصر دورها فقط على تقديم الدعم اللوجستي والإستشاري .

- أن الشركات العسكرية الخاصة تعتبر ملجأ النجدة بالنسبة للدول الإفريقية غير المستقرة في ظل عدم وجود رغبة لدى الدول العظمى في التدخل كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة .

- تواجد الشركات العسكرية الخاصة في وسط نزاعي لم يكن بدافع سياسي أو برغبة في حل النزاع بل الدافع كان إقتصادياً محضاً .

- تم استعمال مناجم الماس والذهب كوسيلة لجذب الشركات العسكرية الخاصة من طرف الحكومات أوحتى المتمردين .

المطلب الثاني : الشركات العسكرية الخاصة في مهام حفظ السلم والأمن الدوليين .

يعتب التطور الذي شهده موضوع خصخصة الأمن مبهراً ، فبالرغم من العدد الكبير للمعارضين لوجود الشركات العسكرية الخاصة بحكم تشبثهم بنظرة جد كلاسيكية للأمن أي لا يمكن لفواعل أخرى غير الدولة أن تتولى مهمة أمنية أو عسكرية إلاّ أنه تم التيقن بضرورة الإعتماد على تلك الشركات للقيام ببعض المهام التي يمكن للدول تفاديها وأن فاعلية تلك الشركات تجعلها في موقع قوة .

ساهمت الشركات العسكرية الخاصة في العشرية الأخيرة في مهام مختلفة تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة وتمثلت هذه المهام في المشاركة في عمليات حفظ السلم بالمناولة ومحاربة القرصنة البحرية .

❖ الشركات العسكرية الخاصة في مهام حفظ السلم PeaceKeeping

الكثير من المتشائمين بشأن الشركات العسكرية الخاصة يتساءلون حول ما إذا كانت هناك إمكانية لهذه الشركات أن تؤدي مهاماً إنسانية أومهاماً لحفظ السلم تحت مظلة الأمم المتحدة ، ويرى أولدريتش بورس **Oldrich Bures** أن العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية تسعى إلى الحصول على خدمات الشركات العسكرية الخاصة وذلك يعود إلى أن الفواعل الدولية الكلاسيكية والقوات الأممية لحفظ السلم لم توفّق بشكل كبير في أداء مهامها أو لم يسمح لها أصلاً بالقيام بذلك [1].

في نفس سياق ذلك تضمن تقرير **لكوفي عنان Kofi Annan** الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة قدمه لمجلس الأمن في مارس 1998 م حول آليات ترقية السلم الدائم من خلال إضفاء فعالية أكبر على عمليات السلم بمراحلها الثلاثة : صنع السلم Peac-Making ، حفظ السلم Peace-Keeping وبناء السلام Peace-Building وأشار إلى

[1] Oldrich Bures, " Private military companies: A second best option ", Paper presented at the annual meeting of the ***ISA 49th Annual Convention: Bridging Multiple Divides***, San Franciso, CA, 26–28 March 2008, in : www.humansecuritygateway.com/document/ISA_PMSC_secondbestPKoption.pdf (13/02 2014) à 13h45 .

الإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن الإعتماد على متعاقدين خواص متمثلين في شركات عسكرية خاصة ، ولقيت الفكرة ترحاب من طرف الدول العظمى نظراً لعدم رغبتها في التدخل بجيوشها وتحملها أعباء النزاعات في إفريقيا .[1]

إن عمليات حفظ السلم بتعدد مهامها تعرف مشاركة عدد كبير من الفواعل الحكومية وغير الحكومية وحتى الخاصة ،حيث أن عمليات حفظ السلم أصبحت متعددة الأبعاد ولم تعد تقتصر فقط على نشر قوات أممية والإكتفاء بالمراقبة وحراسة المدن والمؤسسات ، بل هناك مهام مختلفة وثغرات لابد من ملئها كعملية نزع الألغام ، تأمين عملية نقل القوات الأممية أو المعونات والتبرعات المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية تأمين الصحفيين الأجانب ، تأمين مخيمات اللاجئين إلى جانب العديد من الخدمات التي تعتبر سوقاً حقيقيا ومربحاً للشركات العسكرية الخاصة إذ قدر السوق بحوالي 33 مليار دولار أمريكي [2]، ويرى مؤيدو استخدام الشركات العسكرية الخاصة أن هذه الأخيرة تتميز بالعديد من النقاط التي لا تتوفر في القوات الأممية كالتنظيم المحكم ، المعدات والوسائل التكنولوجية المتطورة ، القدرة الكبيرة على التحرك السريع والإستجابة ، الجاهزية الدائمة وذلك بالإضافة إلى أن جنود هذه الشركات يتميزون بعملهم المتناغم والمتكامل بحكم استخدامهم للغة وواحدة وأنهم عملوا سوياً لمدة طويلة على عكس القوات الأممية التي عادةً ما يكون جنودها من جنسيات مختلفة مما يصعب من مأمورية التحكم فيهم وكذا إصدار وتلقي الأوامر[3] ، أما المعارضون لوجود الشركات العسكرية الخاصة فهم يرتكزون على أفكار أخرى سنراها لاحقاً .

أهم خدمة يمكن للشركات العسكرية الخاصة أن تقدمها في هذه المجال هي التكوين والتدريب للقوات الأممية على مهام حفظ السلم ومن أمثلة ذلك أن العديد من الشركات العسكرية الخاصة قادت عمليات دورات تكوينية في إفريقي الفائدة القوات الأممية والقوات

---

[1] Creg Mills , Jhon Stremlau, ***op.cit*** , p.16 .

[2] Sabelo Gumedze , " From Market for Force to Market for Peace " , ***Institute of Security Studies Monograph Series*** , N°183 , 2011 , p 26 .

[3] David Isenberg , " The PMSCs Perils Of Peacekeeping " ,February 2012 , in : ***http://www.globalpolicy.org/pmscs/51298-the-pmsc-perils-of-peacekeeping.html*** (29/04/2014) à 15h20 .

الإفريقية للرد على الأزمات ACOTA **وخليفتها** المبادرة الإفرقية للرد على الأزمات ACRI إذ تم إنشاء العديد من المكاتب في 2005 م لل ACOTA و ACRI في كل من مالي ، كينيا وغانا لتمويل برامج تكوين حول مهام حفظ السلم بمشاركة عدة شركات عسكرية خاصة (باسيفيك أنجينيرز PAE ، دينكورب Dyncorp وMPRI) .

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من البرامج والإستراتيجيات المنطوية تحت مفهوم الأمن الشامل في إفريقيا كمبادرة الأمن في إفريقيا الشرقية ، إصلاح القطاع الأمني في ليبيريا والكونغو ، برنامج إعادة الإستقرار وتأمين الحدود في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي ، التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى ، إضافة إلى تمويل برامج أخرى مثل 67 مليون دولار الممنوحة للإتحاد الإفريقي للقيام بمهام في السودان ، المراقبة الدولية لمكافحة التجارة بالمخدرات والحد من التسلح ومكافحة الإرهاب ، نزع الألغام وكذلك AFRICOM (Us.Africa Comand) فكل هذه البرامج تمثل الإستثمار الأمريكي الكبير في عمليات حفظ السلم في إفريقيا مما يمثل سوقاً كبيراً للشركات العسكرية الخاصة تقدر ب 20 مليون دولار أمريكي .[1]

تعتبر كل من السودان وليبيريا أمثلة عن مهام حفظ السلم الهجينة Hybrid أين تلعب الشركات العسكرية الخاصة دوراً هاماً إلى جانب فواعل أخرى سواء على المستوى الجهوي أو الإقليمي ، إذ مثلت شركتي PAE و Dyncorp أوّل مبادرة تكون فيها فواعل خاصة في إطار برنامج للأمم المتحدة ، حيث أن في ليبيريا تدخلت القوات الأممية في إطار مهمة منظمة الأمم المتحدة في ليبيريا UNMIL بعد التوقيع على اتفاقية السلم في 2003 م وقدر عدد الجنود الأمميين حينها ب 15 ألف وتمثلت مهمتهم في إصلاح الشرطة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتدخلت لإصلاح الجيش الليبيري عن طريق شركة Dyncorp التي وضعت برنامج خاص لذلك تمثل في تحسين المنشآت العسكرية وتكوين الضباط وشاركت PAE في UNMIL لتكوين الشرطة والأطباء والمهندسين وتم تسليم المهام

[1] Angela McIntyre ," Private Military Firms in Africa : Rogue or regulated?" , ***African Security Review*** , Vol 13 , N° 3 , 2004 . p 02 .

إلى الحكومة الليبيرية في 2010 م بعد نهاية العقد الموقّع الذي لم يتم الكشف عن قيمته بسبب الطابع السري له .

كما أن الشركتين كانت لهما أهمية بالغة في مهمة الإتحاد الإفريقي في السودان AMIS ومهمة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور ، إذ أن وزارة الخارجية الأمريكية تعاقدت مع Dyncorp وPAE لنقل الوفود السودانية إلى كينيا أثناء المفاوضات حول إتفاقية السلم ، ونفس الشركتين أمّنتا عملية نقل جنود الإتحاد الإفريقي إلى السودان ، وقامت بتوفير خدمات الإيواء والمواصلات والإطعام ، إلى جانب تأمين عمليات التكوين في مجال حقوق الإنسان من طرف PAE .[1]

تجدر الإشارة إلى أن الشركتين تحصلتا على عقود من طرف الإدارة الأمريكية وليس من طرف منظمة الأمم المتحدة بطريقة مباشرة ، إذ أن العقد وقّع في إطار مناولة من طرف الشركتين مع الإدارة الأمريكية بموافقة من منظمة الأمم المتحدة .

و بالرغم مما يمكن أن تقدمه من إيجابيات إلا أن الشركات العسكرية الخاصة تبقى محل شك وتشاؤم العديد من الباحثين والمختصين في المجال الذين يرون أن هدفها الرئيسي هو الحصول على أكبر عدد من العقود لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ما يبعدها عن المهمة الأساسية المتمثلة في بناء الأمن على المدى البعيد في المناطق النزاعية مثل إفريقيا ، ويظهر ذلك فيما قال الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان في 1994 م بشأن الشركات العسكرية الخاصة *" ... العالم ليس جاهز لرؤية متعاملين خواص يشاركون في مهام لحفظ السلم ... "*[2] وفي هذا السياق يتساءل البعض حول ما إذا كان العالم جاهز حالياً بعد مرور 20 سنة على ما قاله كوفي عنان ، كما أن البعض يربط نشاط الشركات العسكرية الخاصة بالجانب الأخلاقي ويرون أن هذه الشركات عادة ما قامت بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وأن الأصعب في ذلك هو عدم وجود إطار قانوني واضح يحكمها ما يصعّب مأمورية محاسبتها .

---

[1] Sabelo Gumedze , ***op.cit*** , p 27 .

[2] Sabelo Gumedze ," Dyncorp International : Africa's Security Reform Sector Champion? " , in : ***http://www.issafrica.org/iss-today/dyncorp-international-africas-security-sector-reform-champion*** ***(*** 23/04/2014***)*** à 10h15 .

وبالعودة إلى مهام الشركات العسكرية الخاصة لحفظ السلم في إفريقيا فهي لم تخل من النقائص والفضائح ، إذ أن شركة Dyncorp بحكم العقود الكبيرة التي تحصلت عليها من طرف الإدارة الامريكية تعاقدت مع شركات أخرى حيث أن واحدة منها اتُهمت بتدعيمها لحركة الشباب وكذا شركة BADR Airlines التي كات متهمة بنقلها للأسلحة إلى السودان في ظل وجود الحصار الدولي عليها ، فعلاقة Dyncorp مع هذه الشركات تعد مشكلة كبيرة نظراً للدور الذي لعبته في عمليات حفظ السلم في المنطقة ، أما شركة PAE حاولت تسليم عقد تدريب القوات الليبيرية إلى شركة MPRI في إطار عملية مناولة مما كلفتها خسارة العقد بحكم الإشكال الذي يطرحه ذلك خاصةً فيما يتعلق بالمحاسبة [1].

وبالرغم من التطور في المهام إلا أن الدافع لم يتغيّر والمتمثّل في الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الأرباح وهو الأمر الذي يمثّل أكبر تهديد قد يصدر عن الشركات العسكرية الخاصة بحكم إمكانية تخليها عن كل الجوانب الأخلاقية .

[1] ***Ibid*** .

❖ الشركات العسكرية الخاصة لمحاربة القرصنة البحرية *

لا يعتبر قرصنة أي هجوم على سفينة لأهداف خاصة في المياه الإقليمية ، ويجب تطبيق تشريع دولة الإقليم ، فالقراصنة يختارون التراجع والإحتماء في المياه الإقليمية لدول منهارة كالصومال دون أي محاكمة ، ولمعالجة هذا الوضع الخطير وبطلب من الحكومة الصومالية لدى مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة سُمح للدول المتعاملة مع الصومال بالدخول لمياهها الإقليمية واستعمال كل الوسائل المتاحة لمحاربة ظاهرة القرصنة وذلك طبقاً للقانون الدولي للبحار 1984 م والقانون الدولي العام .

وقد انتشرت إثر ذلك قوات الناتو والإتحاد الأوروبي ودول روسيا ، الهند ، اليابان، الصين في المنطقة لمحاربة الظاهرة إلا أنه كانت هناك فواعل أخرى غير دولاتية متمثلة في شركات عسكرية خاصة تقترح خدمات مختلفة وفعالة لمحاربة الظاهرة .[1]

[1] Catheline Remy ," Les Sociétés Militaires Privées dans la lutte contre la Piraterie " , 2012 , sur : ***http://pyramides.revues.org/793?lanq=en#tocfrom1n4*** (30/04/2014) à 19h20 .

* عرفت الإتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول قانون البحار في 1984 م القرصنة البحرية على أنها " كل أشكال العنف والإحتجاز غير الشرعي لأهداف خاصة ضد مجموعة من المسافرين أو عمال السفينة في أعالي البحار أو خارج المياه الإقليمية لدولة معينة ".

الخريطة 06 : ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية بين 2005 و2006 م[1]

في كل سنة تسجّل العديد من حالات القرصنة ضد السفن التجارية حيث يتم احتجاز طاقم السفينة والمطالبة بالفدية أو مصادرة السلع الموجودة على متن السفينة كما يظهر في الخريطة 06 .

[1] ***http://www.unitar.org/unosat/node/44/644*** , (28/04/2014) à 21h20 .

تقترح الشركات العسكرية في هذا المجال خدمات متعددة كتقييم التهديدات ميدانياً ، تقديم الإستشارات في العمليات ، تدريب حراس السواحل ، كما أن الشركات تضع تحت تصرف السفن نخبة من وحداتها لتوفير الأمن للسفن أثناء عبورها للمناطق الخطيرة ومن أمثلة هذه الشركات ، شركة Secopex الفرنسية التي وقعت عقد مع دولة الصومال في 2009 م لتكوين وتدريب وحدات من حراس السواحل إلاّ أن العقد لم يدم طويلاً بسبب عدم قدرة السلطات الصومالية على تمويله .

ففي ظل الوضع الخطير الذي وصلت إليه السواحل الصومالية يبقى التدخل العسكري لدول أخرى أمر لابد منه إلاّ أن عامل التكلفة يعرقل العملية ، ولهذا فإن الشركات العسكرية الخاصة يمكن أن تكون بمثابة حل ولو على المدى القصير بحكم الخبرة والفعالية التي تتميز بها ، إذ أنه بالرغم من العدد القليل للجنود الذي تقترحه على متن كل سفينة بين(1 -10) جنود فقط مثل شركة Aeartis Security التي تقترح 9 جنود بينهم قناصين على متن كل سفينة إلا أن العمل تميز بفاعلية كبيرة وكان ينتظر أن يرتفع هذا العدد بسبب الطلب المتزايد على خدمات الشركات بعد النجاح الذي حققته .[1]

بالرغم من النقاط الإيجابية التي ظهرت في التعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة إلا أن ذلك لم يسلم من النقائص ، حيث وقع إشكال فيما يخص تسليح أعضاء الشركات لأن ذلك قد يؤدي إلى اشتباكات عنيفة مع القراصنة مما يمثل خطراً على طاقم السفينة ، وأن ذلك يعتبر خروجاً تاما عن القانون الدولي الإنساني ، فمن الدول الأولى التي عارضت تسليح أعضاء الشركات العسكرية الخاصة الدولة الفرنسية التي كانت دائماً ضد فكرة تفويض مهام سيادية إلى فواعل أخرى غير الدولة إذ أنها اقترحت أن تكتفي الشركات العسكرية الخاصة بالإشارة فقط إلى وجودها على متن السفينة كوسيلة لردع القراصنة باستعمال الإشارة المضيئة Fusées Eclairantes ، ففي ظل هذه النقاشات حول الإعتماد على الشركات العسكرية الخاصة من عدمه تعرف ظاهرة القرصنة مستويات خطيرة ما يجعل من

[1] Michon Motzouris , " Private Contractors in Anti-Piracy Operations in the Gulf of Aden" , in : ***http://www.issafrica.org/iss-today/private-contractors-in-anti-piracy-operations-in-the-gulf-of-aden*** (01/05/2014 ***)*** à 21h20 .

الضروري وجود حل مهما كانت طبيعته ، حيث تقدر الخسائر التي تتكبدها الدول جراء القرصنة عبر العالم بالملايير الدولارات في السنة الواحدة كما يظهر في الشكل التالي :

الشكل 03 : الخسائر المترتبة عن القرصنة البحرية بين 2010 و2012م [1]

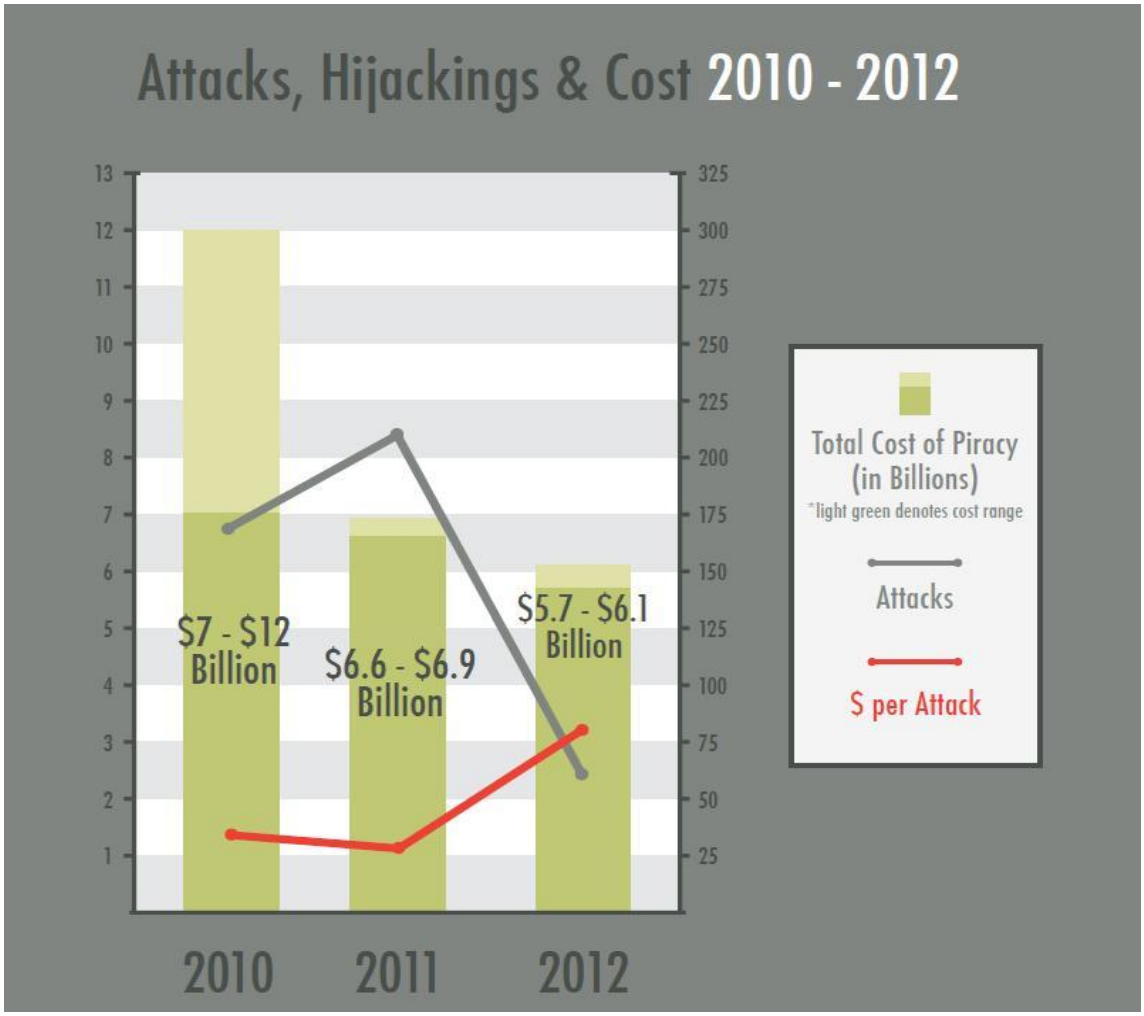

تعتبر ظاهرة القرصنة كما رأينا ظاهرة خطيرة سواء من الناحية الإقتصادية بحكم الأموال الكبيرة التي تخسرها الدول المالكة للسفن أو السلع التي تكون على متنها ، وكذلك من الناحية الأمنية في الدول الإقليم للظاهرة حيث أن كل عملية تزيد من قوة ونفوذ القراصنة بفعل الربح الكبير الذي يحققونه ، فهذا ما يجعل القرصنة البحرية سوقاً مهمةً جدًّا بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة إذ أن التعاقد يكون مع طرفين ، في أوّل مرحلة يكون مع الدول المنشأ للشركات العسكرية الخاصة والمالكة للسفن لتأمين عملية نقل السلع، وفي ثاني مرحلة

[1] ***http://www.safety4sea.com/images/media/icons/Piracy_cost_2012.JPG*** , (02/05/2014) à 14h50 .

يكون مع دول الإقليم أي مسرح الظاهرة لتكوين وحدات حراسة السواحل مثلما وقع بين حكومة الصومال وشركة Secopex الفرنسية وكل ذلك بموافقة من منظمة الأمم المتحدة .

كما أن بعض الشركات العسكرية الخاصة الناشطة في الصومال لمحاربة القرصنة البحرية تستعمل هذا النشاط كوسيلة تغطية على نشاطاتها الأخرى غير المعلن عنها ، من بينها شركة ساراسان Saracen المنشأة بعد تفكك شركة EO فهي الشكل الجديد لها في المنطقة حيث تعاقدت في الأصل مع الحكومة الفدرالية الإنتقالية للصومال لتدريب وحدات لحراسة السواحل إلا أن الشركة تعاقدت كذلك مع الحكومة المحلية لمنطقة بونتلاند Puntland ذات الحكم الذاتي غير المعترف به والمعروفة بثرواتها الباطنية تحت قيادة عبد الرحمن فارول وذلك في 2011 م .

لقد تم التعاقد بخرق للقرارين الصادرين من مجلس الأمن 1950 في 2010م و1976 2011 م لفرض حصار على الأسلحة على الصومال ، وتم تكوين جيش في منطقة بونتلاند يعد ثاني أكبر جيش من حيث العدد المقدر بحوالي 15 ألف جندي بعد قوات حفظ السلم الأممية المقدر عددها بحوالي 20 ألف ، وكانت شركة Saracenعلى علاقة مباشرة مع شركة استثمارات أسترالية Australian African Global Investments للحصول على عقد استغلال الحقول النفطية في المنطقة ، والأخطر في الأمر يكمن في أن شركة Saracen وكأنها تشارك بشكلٍ مباشر في خلق نزاع داخلي بين مختلف المناطق المطالبة بالحكم الذاتي من خلال سيطرتها على موارد طبيعية ضد إرادة السكان المحليين . [1]

كما أن حادثة Saracen تعيدنا إلى مسألة المصالح الإقتصادية التي تحرك الشركات العسكرية الخاصة للتعاقد مع أطراف أخرى وسواء كان معترف بها أم لا، فما يهمها هو تحقيق الربح المادي مهما كلّف الثمن مبتعدةً بذلك عن كل المبادئ الأخلاقية .

[1] Ivor Powel ," Private Firm Flouts UN Embrago in Somalia " , February 2012 , in : ***http://www.globalpolicy.org/pmscs/51323-private-firm-flouts-un-embargo-in-somalia.html?itemid=id#1455*** , (01/05/2014) à 17h20 .

لابد من الإشارة إلى أن عملية التعاقد تتم بين مختلف الأطراف والشركات العسكرية الخاصة ، لم تكن هذه الأخيرة طرف مستقل في عملية التعاقد ، وإنما كانت بمثابة جزء من العقد بين الشركات المتعددة الجنسيات ودول أو حكومات الإقليم مثلما يظهر في الشك التالي:

الشكل 04 : موقع الشركات العسكرية الخاصة من العقد [1]

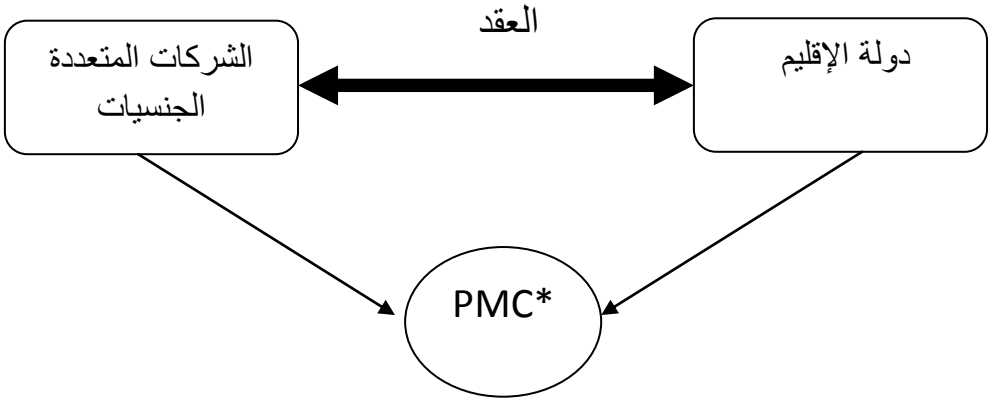

*PMC : **شركة عسكرية خاصة**

إن الشركات العسكرية الخاصة عادةً ما كانت أداة للشركات المتعددة الجنسيات الناشطة بشكلٍ خاص في استغلال الموارد الطبيعية (الطاقة ، المناجم ...) مثلما رأينا في سييراليون ،أنغولا ، الكونغو برازافيل والصومال ، فما يمكن استنتاجه أن الشركات العسكرية الخاصة بمساندتها لأحد الأطراف في النزاع كانت تنفذ بنود العقد الموقّع في المقام الأوّل بين الشركات المتعددة الجنسيات ودول الإقليم لتحقيق أهداف غير معلنة متمثلة في حماية المصالح الإقتصادية .

كما أن هذا التحليل يعود **لسينغر Singer** الذي أطلق عليه إسم " الخصخصة الإستراتيجية " [2]و التي تعني أن الشركات المتعددة الجنسيات هي من تتعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة لتأمين مستثمراتها ضد المتمردين والحركات الإنفصالية وقد تتسع مهامها إلى محاربتهم ميدانياً .

[1] من إعداد الطالب اعتماداً على : P.W.Singer , "**Corporate Wariors:** ***The rise of Privatized Military Industry"*** , London: Cornell university Press , 2003

[2] ***Ibid*** , p 207 .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما سبق نستنتج أن الشركات العسكرية الخاصة عرفت تطوراً وتحوّلاً من حيث الأطراف المتعاقدة معها إذ انتقلت من التعاقد مع أطراف في النزاع إلى التعاقد مع حكومات مثلما حدث في أنغولا وسييراليون لتصل إلى التعاقد مع منظمة الأمم المتحدة ، كما أنه تجدر الإشارة إلى الفعالية التي تتميز بها الشركات العسكرية الخاصة في مهامها المختلفة وتمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة في وقت قصير .

من جهة أخرى ، لا بد من التأكيد على العلاقة التي تربط الشركات العسكرية الخاصة بالثروات الطبيعية للدول أو الأطراف المتعاقدة ، إذ أينما تواجدت الشركات العسكرية الخاصة تواجدت ثروات طبيعية .

و فيما يخص دور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات في إفريقيا تمثل في :

- محاربة متمردين وفق عقد مع حكومة محلية
- دعم طرف ضد طرف آخر في نزاع داخلي
- حماية مستثمرات إقتصادية لشركات متعددة الجنسيات
- إصلاح القطاع الأمني وتدريب الجيوش النظامية
- حماية الرؤساء بتكوين وحدات خاصة لذلك

و بالرغم من تعدد الأدوار إلا أنها تصب كلها في حماية المصالح الإقتصادية بحكم العلاقة بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات الضخمة .

أما فيما يتعلق بمساهمة الشركات العسكرية الخاصة في مهام الأمم المتحدة ، فتميزت بعدم اقتصارها على تأدية المهام المتفق عليها في العقد ، حيث أنها وسّعت من مهامها ما أدّى بها إلى خرق قوانين المنظمة مثلما حدث في الصومال والسودان، وسمحت لنفسها حتّى أن تتعاقد مع أطراف أخرى كشكل من أشكال المناولة .

الفصل الثالث :

دور الشركات العسكرية الخاصة في غينيا الإستوائية

كانت للشركات العسكرية الخاصة أدوار مختلفة في العديد من الدول الإفريقية - كما أشرنا- إلا أننا في هذا الفصل سنسلط الضوء على حالة غينيا الاستوائية التي تعتبر أحدث حالة لنشاط الشركات العسكرية الخاصة في إفريقيا.

و يعود ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته دولة غينيا الاستوائية مما جعلها محل أطماع خارجية ونزاعات داخلية بين النظام والمعارضة، وكذا الطبيعة الجغرافية التي تجعلها منطقة حساسة جداً. وذلك ما سنبرزه في المبحث الأول بدراسة في الجغرافيا السياسية لغينيا الاستوائية، ومن ثم دراسة اقتصادية لإبراز ثروات البلاد وعوامل الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته .

أما في المبحث الثاني فسننتقل إلى الشركة العسكرية الخاصة التي نشطت هناك، ومختلف المهام التي قامت بها، لنصل إلى نتائج التعاقد مع هذه الشركة مبرزين التناقضات المختلفة في عملية التعاقد بفعل السعي إلى الربح المادي وحماية المصالح .

المبحث الأول: عوامل الاهتمام بجمهورية غينيا الاستوائية

إن الأهمية التي تتميز بها غينيا الاستوائية على المستوى الجهوي والقاري تعود إلى مجموعة من المحددات ذات العلاقة بالجغرافيا السياسية والاقتصاد، وذلك ما سنحاول إبرازه في المبحث الأول.

المطلب الأول: العوامل الجغرافية والأوضاع السياسية بغينيا الإستوائية:

تعد دولة غينيا الاستوائية دولة صغيرة من حيث المساحة (28051 كم²) تقع في منطقة إفريقيا الوسطى تحدها شمالاً دولة الكاميرون، وجنوباً وشرقاً الغابون، وغرباً المحيط الأطلسي، حيث أنها تتكون من جزء قاري يسمى بـ " ريو موني " Rio Muni، وآخر على شكل جزيرة يشكل 20 من المساحة (2000 كم ²)، ويسمى بجزيرة بيوكو Bioko التي تقع بها العاصمة مالابو Malabo . كما أن هناك جزر أخرى كجزيرة كوريسكو، إيلوبي، غراندي، إيلوبي شيكو وآنوبون، و تقع هذه الأخيرة على بعد 600 كم جنوب غرب جزيرة بيوكو Bioko [1]. كما يظهر في **الخريطة رقم 07**:

الخريطة 07 :موقع دولة غينيا الإستوائية وجزيرة بيوكو[2]

[1] Pierre Dufort , La guinée Equatoriale: Situation Geographique , disponible sur : ***http://www.france-guineeequatoriale.org/la-guinee-equatoriale/la-vie-economique/*** , (05/05/2014) à 11h30 .

2 source : ***http://www.cosmovisions.com/cartes/ek-map-3.gif*** , (10/05/2014) à 14h05 .

إنّ يميز كذلك دولة غينيا الإستوائية هو موقع جزيرة بيوكو Bioko التي تعد أقرب إلى الكاميرون 32 كم، من الجزء القاري لغينيا الإستوائية Rio Muni 300 كم، وهو الأمر الذي خلق مشاكل فيما يخص تحدي المياه الإقليمية لكل من الكاميرون والغابون وغينيا الإستوائية. حيث أن هذه الأخيرة في نزاع حدودي مع دولة الغابون، بسبب الثروة الطبيعية التي تتميز بها المياه الإقليمية خاصة البترول (Off-Shore).

والواقع أن هذه النزاعات إرث استعماري منذ أن كانت غينيا الاستوائية تسمى بغينيا الإسبانية في الخمسينيات من القرن الماضي، وفي إطار هذه النزاعات تسعى دول منطقة خليج غينيا إلى تحديد مياهها الإقليمية، وفرض سيادة تامة عليها بهدف السيطرة على الثروات المتواجدة بها، حيث أن الحقول البترولية البحرية عادةً ما كانت موضوع نزاعات بين دول المنطقة وخاصةً بين غينيا الإستوائية والغابون مما جعل البترول في المنطقة رهانا استراتيجيا بالنسبة لهذه الدول.

فإذا قارنا الغابون بغينيا الإستوائية من حيث المساحة، فالأول أكبر بعشر مرات بمساحة تقدر بـ 260 ألف كم²، وبعدد سكان يقدر بأكثر من مليون نسمة، إلا أن غينيا الاستوائية هي صاحبة أكبر مساحة من حيث المياه الإقليمية بفضل جزرها المنتشرة في كل خليج غينيا وخاصة جزيرة آنوبون Annobon المقدرة مساحتها بـ 17 كم² [1] كما هو مبين في الخريطة رقم 08 :

[1] Sidonie Boukoulou , ***Le conflit Frontalier Gabon-Guinée equatoriale : Analyse Geopolitique*** , Master non publié , Institut des Relations internationales du Cameroun , 2008 , p 18 , sur : *http://www.memoireonline.com/11/12/6510/m_Le-conflit-frontalier-Gabon-Guinee-Equatoriale-analyse-geopolitique0.html* , (08/05/2014) à 09h30 .

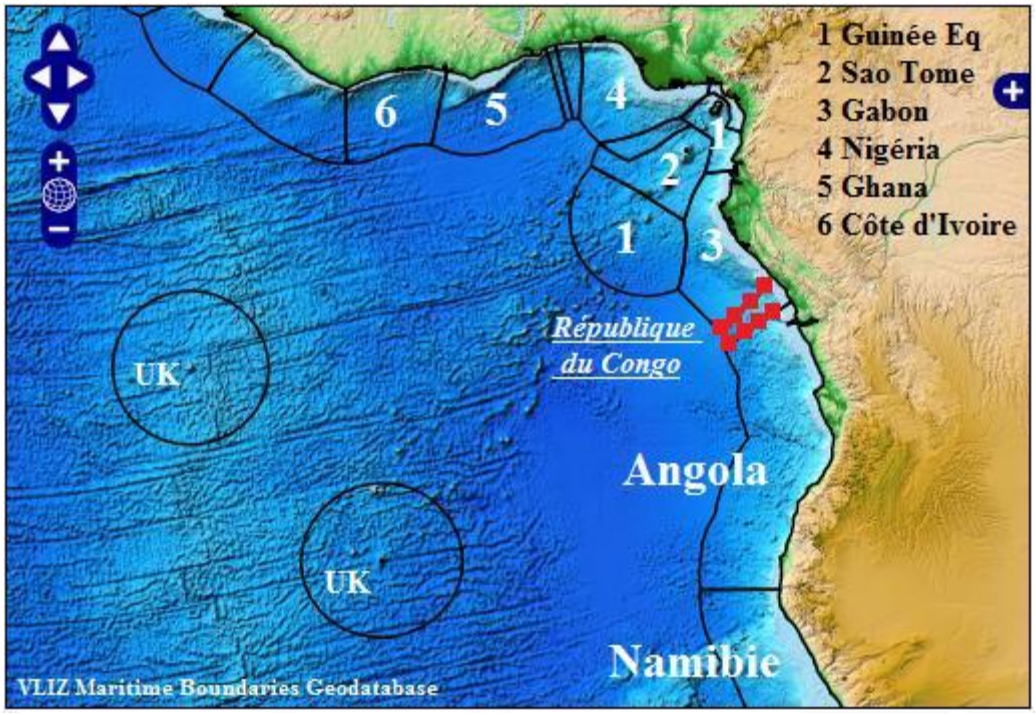

الخريطة 08: المياه الإقليمية لدول منطقة خليج غينيا [1]

نلاحظ من خلال الخريطة المياه الإقليمية لدولة غينيا الإستوائية بالرقم 1 التي تمتد بفضل موقع جزيرة آنوبون Annobon .

إنّ التنافس على المياه الإقليمية يجذب الشركات البترولية العالمية للسيطرة على الحقول، ومن بين هذه الشركات هناك شركات Total , Chevron , Shell , Exon Mobil, British Petroleum دون أن ننسى الشركات الآسيوية وخاصة الصينية منها. وتدور النزاعات الحدودية بين دول إفريقيا الوسطى والغربية، وبالخصوص بين الغابون وغينيا الإستوائية حول جنسية وأصل الشركات الناشطة في المياه الإقليمية للدولتين، حيث نجد الشركات الفرنسية في المياه الإقليمية الغابونية كشركة إيلف Elf وتوتال Total بحكم التاريخ الإستعماري والشركات الأمريكية والبريطانية في المياه الإقليمية لغينيا الإستوائية بحكم أن هذه الأخيرة كانت مستعمرة إسبانية وعرفت انفتاحاً على مختلف القوى الدولية، ولم

[1] Source : ***http://aquaculture-aquablog.blogspot.com/2010/01/afrique-de-grands-pecheurs-ruines-par.html*** , (10/05/2014) à 12h30 .

تكن تابعة لقوة واحدة مثلما هو الحال مع غالبية دول إفريقيا ومنطقة إفريقيا الوسطى خاصة التابعة لفرنسا. [1]

فالنزاع بين الغابون وغينيا الإستوائية قائم حول جزيرة مبانيي Mbanié المقدرة مساحتها بـ 30 هكتار، كما تظهره الخريطة رقم 09

الخريطة رقم 9: موقع جزيرة مبانييMbanié[2]

تعد المياه الإقليمية المحيط بجزيرة مبانيي Mbanié غنية بالبترول مما يجعلها محل أطماع ونزاعات بين الدولتين.

وتعد دولة غينيا الإستوائية مستعمرة إسبانية سابقة (المستعمرة الإسبانية الوحيدة في إفريقيا)، استقلت سنة 1968 م، وعرفت النظام الدكتاتوري تحت حكم **فرانسيس ماسياس نغيما. Francis Macias Nguema**، شهدت البلاد معه كل أشكال القمع والتعذيب، إذ راح ضحية ذلك النظام أكثر من 50 ألف قتيل، ولجوء أكثر من 150 ألف شخص إلى الدول

---

[1] ***Ibid .***

[2] Source : Omar Bongo Odinmba , "Pétrole : la Frontière de la Discorde" , disponible sur : ***http://www.jeuneafrique.com/Articles/Dossier/ARTJA20100329124831/france-congo-gabon-mbaniegabon-guinee-quatoriale.html*** , (07/05/2014) à 14h00 .

المجاورة وأوروبا. إلا أن في 1979 م قام العقيد آنذاك **تيودور أوبيانغ نغيما Teodor Obiang Nguema** بانقلاب على عمه ليصبح رئيساً على البلاد إلى يومنا هذا، أي 35 سنة من الحكم .[1]

وعرفت البلاد أربعة دساتير هي دستور 1968 م، دستور 1973م ودستور 1982 م وآخرها دستور 1991م الذي فتح المجال للتعددية السياسية وعرف تعديلين في 1995م و2011 م. ويبقى الحزب الحاكم هو حزب الرئيس المسمى بالحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية PDGE الذي فاز في الانتخابات الرئاسية لـ 2009 م ، لعهدة رئاسية تدوم سبعة سنوات وعددها مفتوح[2].

أما فيما يتعلق بالعوامل الديمغرافية، فيقدر عدد سكان غينيا الاستوائية بـ 736 ألف نسمة حسب آخر إحصائيات البنك العالمي لسنة 2012 م، ويعيش 76% منهم في الفقر، كما أن 56 % منهم فقط لهم إمكانية الحصول على التعليم .[3]

وتعرف غينيا الإستوائية عدة اضطرابات في ظل وجود حركات انفصالية أهمها الحركة من أجل الحكم الذاتي في جزيرة بيوكو MAIB Mouvement pour l'Autonomie de l'ile de Bioko، حيث أن أعضاء الحركة يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للجزيرة ولا يعترفون بحكم **أوبيانغ Obiang** ، خاصة وأن عاصمة غينيا الإستوائية تقع بالجزيرة.

لقد كانت هناك محاولة انقلاب في 1998م، وتم اعتقال عدد كبير من أعضاء الحركة، وفي 2004 م اتهمت الحركة على أنها ذات علاقة بالمرتزقة المعتقلين في زمبابوي، والذين كانوا يحضرون لإنقلاب عسكري في غينيا الإستوائية [4]، وآخر حادثة كانت في 2009م حيث قام مجموعة من الأفراد المسلحين بمهاجمة قصر الرئاسة، مما أدى بالحكومة للسعي

[1] Abdelatif habet ," Special Guinée Equatoriale" , ***Diplomatica (Diplomacy & Business)*** , N°23 , 2008 , P.43.

[2] Pierre Dufort , op.cit , ***http://www.france-guineeequatoriale.org/la-guinee-equatoriale/la-vie-economique/*** , (05/05/2014) à 16h45 .

[3] إحصائيات حول دولة غينيا الإستوائية متوفرة على موقع البنك العالمي .:***http://www.worldbank.org/en/country/equatorialguinea*** (10/05/2014) à 10h20

[4] Idriss Bongo , Guinée Equatoriale , disponible sur : ***http://www.afrique-express.com/archive/CENTRALE/guineeequato/guineequatorialepol/257amnistieindependantiste.htm*** , (11/05/2014) à 10h15 .

إلى تأمين السواحل بالاعتماد على شركة عسكرية خاصة أمريكية وذلك ما سنركزه عليه في دراستنا في المبحث الثاني .

إن طبيعة الجغرافيا والتركيبة البشرية تجعل غينيا الاستوائية دولة خاصة بالمقارنة مع باقي دول المنطقة إلا أنه إلى جانب العامل الجغرافي هناك عامل آخر لا يقل أهمية متمثل في الحالة الاقتصادية.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

تعد غينيا الإستوائية من بين الدول الإفريقية ذات نسبة النمو الاقتصادي العالية جداً وذلك يعود إلى بداية استغلالها الحديث للبترول والغاز الذي بدأ في منتصف التسعينيات، إذ يقدّر إنتاج البترول بحوالي 700 318 برميل يومياً.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التنقيب عن البترول بدأت في الثمانينيات وانتهت باكتشاف حقلين مهمين في 1996 م وهما حقل زافيرو وحقل ألبا المتواجدان بالساحل Off-Shore . وقدتم اكتشاف الحقلين من طرف الأمريكيين بعد انسحاب الإسبان الذين حاولوا لسنوات عديدة دون جدوى. وكان الأمريكيون متيقنين أنه إن كان هناك بترول في السواحل النيجيرية والأنغولية والغابونية فلابد أن يكون كذلك في السواحل الغينية الاستوائية .[1]فكان أول إكتشاف في 1992 م من طرف شركة والتر إنترناشيونال Walter International في ساحل جزيرة بيوكو في حقل آلبا Alba بسعة إنتاج تقدر ب 22 ألف برميل يوميًا.

وقد جاءت بعدها شركة إيكسون موبايل Exon Mobile واكتشف حقل زافيرو في 1996 م وبدأ في إستغلاله بسعة إنتاج تقدر بأكثر من 100 ألف برميل يوميًا ليزيد الإنتاج فيما بعد، حيث يعتبر حقل زافيرو Zafiro أكبر الحقول في غينيا الإستوائية بالإضافة إلى حقل سيبا Ceiba الذي تم اكتشافه في 2001 م وتقدر سعة إنتاجه بـ45 ألف برميل يوميا. [2]

[1] Jean Rieucau , "Bioko (Guinée Equatoriale) ; un espace insulaire stratégique au centre du golf de Guinée" **,** ***Les Cahiers d'outre Mer*** , 226-227 , Avril-Septembre 2004 , p06 , disponible sur : http://com.revues.org/548 , le (17/04/2014) à 11h25 .

[2] Ugo Rankl ," Guinée Equatoriale : Et le Pétrole Fut ... ", ***Politique Internationale*** , Revue N°97 , Automne , 2002 , P.28 .

كما أن هناك الغاز الطبيعي المميّع GNL الذي تم الاستثمار فيه بشكل كبير من طرف الحكومة، إذ يقدّر الإنتاج بـ 6 مليار متر مكعّب سنوياً وهناك استثمارات لمضاعفة الإنتاج في 2016م. إن غينيا الإستوائية تعد خامس أكبر منتج للمحروقات في القارة الإفريقية بعد نيجيريا، ليبيا، الجزائر وأنغولا، إذ انتقلت قيمة الصادرات من 190 مليون دولار أمريكي سنة 2000 م إلى 17 مليار دولار أمريكي في 2012 م بفضل زيادة الإنتاج من جهة وارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية من جهة أخرى.

وقد أدت هذه الأحوال إلى تدفّق المستثمرين الأجانب على البلاد في ميدان المحروقات وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي لتصل إلى 27 % سنوياً من 1995 م إلى 2008 م [1].كما يبينه الشكل الآتي:

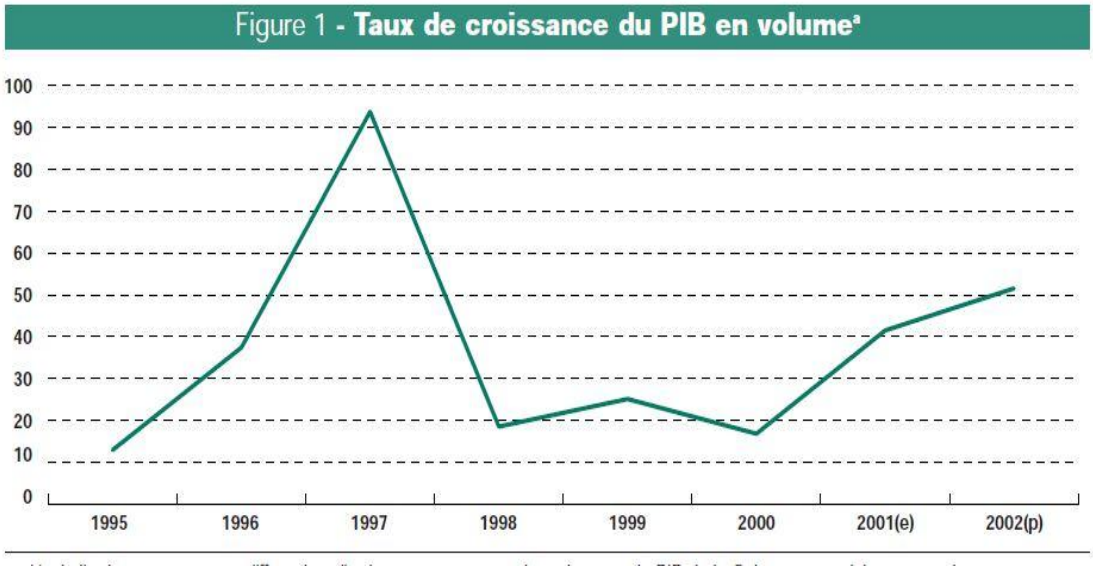

الشكل رقم 05: تطور نسبة نمو الناتج المحلي الخام لدولة غينيا الاستوائية بين 1995 و2002 [2]

نلاحظ في الشكل المستوى الذي وصل إليه نمو الناتج المحلي الخام بين 1996 و1998 م وهي المرحلة التي بدأ فيها استغلال الحقول البترولية ، إذ بلغ مستوى إنتاج

[1] François Soudan ," La Guinée Equatoriale séduit les investisseurs internationaux ***", Jeune Afrique*** , N°2774 , du 09 au 15 Mars 2014 , P.P 42-43 .

[2] ***http://www.oecd.org/fr/pays/guineeequatoriale/1824688.pdf*** (18/05/2014) à 16h20 .

المحروقات مستويات مرتفعة ليعادل الرقم القياسي الكويتي المتمثل في إنتاج برميل بترول لكل مواطن يومياً، فأصبحت تلقب بكويت إفريقيا.

فإلى جانب المحروقات تعتمد غينيا الاستوائية على تصدير الخشب بفضل ثروتها الغابية المقدرة بأكثر من مليون متر مكعّب سنوياً في 2010 م. وبالرغم من الثروات التي تتميز بها غينيا الاستوائية، إلا أنّ هناك غياب تام للعدالة الاجتماعية في البلاد وذلك ما أبرزته دراسة لصندوق النقد الدولي التي جاء فيها أن 5 % فقط من السكان يستفيدون من الثروة البترولية. كما تطرقت نفس الدراسة إلى غياب الشفافية في إبرام العقود مع الشركات البترولية الأجنبية، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى ظاهرة بيع البترول في السوق السوداء بمنطقة خليج غينيا دون أي عقود أو إطار قانوني [1] .

إن الأموال الضخمة التي تجنيها دولة غينيا الإستوائية مكنتها من صنع مكانة لنفسها على المستوى الجهوي، إذ أنها نظمت قمة المجموعة الإقتصادية والنقدية لمنطقة إفريقيا الوسطى CEMAC في 1999م وستنظم قمة الإتحاد الإفريقي القادمة في أوت 2014م .[2] وتعدّ دولة غينيا الإستوائية بالمقارنة مع دول منطقة خليج غينيا الأخرى الدولة ذات أعلى دخل فردي وأعلى نسبة فقر، وهو الأمر الذي يبيّن الغياب التام للعدالة الاجتماعية والتقسيم غير العادل للثروة . كما تعد دولة غينيا الاستوائية صاحبة أصغر ميزانية دفاع في المنطقة، كما هو في الجدول 03 :

[1] ***مقابلة مع السيد المدير العام لمديرية إفريقيا بوزارة الشؤون الخارجية*** ، " التهديدات في منطقة خليج غينيا " ، مديرية إفريقيا (وزارة الشؤون الخارجية) ، في 2014/04/28 ، على 16سا15 د.

[2] **مقابلة مع مدير مكتب الإتحاد الإفريقي بوزارة الشؤون الخارجية** ، "جمهورية غينيا الإستوائية "، بمديرية إفريقيا وزارة الشؤون الخارجية ، 22 /2014/04 ، على 10سا15د.

	Population (millions d'habitants)	Population vivant sous le seul de pauvreté (%)	PIB par Parité de Pouvoir d'Achat (PPA) (millions de dollars)	PIB par habitant (dollars)	Budget de défense (% du PIB)
Côte d'Ivoire	20,6	42%	35,82	1 700	1,6%
Ghana	23,9	28,5%	36,570	1 500	0,8%
Bénin	8,8	37,4%	13,250	1 500	1,7%
Togo	6	32%	5,202	900	1,6%
Nigeria	149	70%	357,200	2 400	1,5%
Cameroun	18,9	48%	42,760	2 300	1,3%
Guinée Equatoriale	0.736	76 %	23,2	15 670	0,1%
Gabon	1,5	X	20,99	13 900	3,4%
Sao Tomé	0,212	54%	0,292	1 700	0,8%

الجدول رقم 03: عرض للحالة الإقتصادية لدول خليج غينيا (2010 م) [1]

عرفت غينيا الإستوائية في السنوات الأخيرة خصخصة واسعة شملت العديد من القطاعات كالصحة، المالية والتعليم وحتى العدالة بسبب عجز السلطات المحلية في ضمان توفر الحاجات للمواطنين من جهة وعدم قدرتها على التعامل مع المؤسسات الدولية في قضايا النزاعات على المساه الإقليمية حيث أن السلطات الغينية الإستوائية تعتمد على وكالات قضائية خاصة [2] يتم تمويلها من طرف الشركات البترولية لتدافع عن المصالح الغينية الإستوائية، أما فيما يخص الخدمات العمومية التي تمت خصخصتها فالشركات البترولية الأجنبية لعبت دوراً مهماً في هذه العملية باستثمار أموال كبيرة بهدف ضمانها الحصول على عقود استثمار جديدة، كما أن هذه الخصخصة شملت قطاعات حساسة كالقطاع الأمني بسبب عجز الدولة في تأمين سواحل جزيرة بيوكو Bioko [3].

[1] Alexis Riols , "Piraterie et Brigandage dans le Golf de guinée" , Centre d'Etudes Supérieurs de la Marine , sur : ***http://cesm.marine.defense.gouv.fr/content/download/3929/55524/file/Piraterie%20et%20brigandage%20dans%20le%20golfe%20de%20Guin%C3%A9e.pdf*** , (18/05/2014), à 13h05 .

[2] Janet Gerrard beatrice Hubot ," La Guinée Equatoriale : Etre Off-Shore pour rester National ", ***Politique Africaine*** , N°81 , 2001 , p.124.

[3] François Soudan , ***loc.cit*** .

المبحث الثاني: مسح عام عن تواجد الشركة العسكرية الأمريكية MPRI بغينيا الاستوائية:

مثلت عملية التعاقد بين الشركة العسكرية الأمريكية أم.بي.آر.آي وحكومة غينيا الاستوائية قضية محل نقاشات عديدة سواء في الولايات المتحدة أو في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، لذا فسنبرز عوامل التعاقد والمهام التي قامت بها الشركة في غينيا الإستوائية لنصل إلى النتائج .

المطلب الأوّل: أسباب تعاقد حكومة غينيا الإستوائية مع شركة أم.بي.آر.آي MPRI

كان أوّل طلب من MPRI لتصدير الخدمات العسكرية لدولة غينيا الإستوائية في 1998 م، حيث أن الطلب وجّه إلى وزارتي الدفاع والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ونص على أن الخدمات ستشمل تكوين وحدات حراسة السواحل وتقييم القطاع الأمني في البلاد إلا أن الطلب قوبِل بالرفض بسبب الحالة المتدهورة لحقوق الإنسان هناك .[1]

وقد دفع ذلك الرفض شركة MPRI إلى تكوين لوبي قوي لإقناع الكونغرس بضرورة تغيير النظرة تجاه دولة غينيا الإستوائية، وأنه يجب مرافقة هذه الدولة من أجل التغيير عوض معاقبتها. إلا أن الطلب لقي الرفض للمرة الثانية في 2000 م مما جعل الشركات البترولية الأمريكية في السواحل الغينية إلى القلق بشأن الأمن في المنطقة، في ظل المنافسة مع الشركات البترولية الأخرى في المنطقة خاصة الفرنسية منها التي كانت مستعدة لإيجاد حل مع حكومة غينيا الإستوائية.[2]

إن الرفض من طرف وزارة الخارجية الأمريكية بشكل خاص كان آلي بحكم وجود القانون المنظم للتجارة الدولية بالأسلحة ITAR الذي يفرض رقابة صارمة على الخدمات العسكرية المقدمة من طرف الشركات العسكرية الخاصة في الخارج، خاصة فيما يتعلق

---

[1] Deborah D.Avant , ***The Market For Force : The consequences of privatising Security*** , UK: Cambridge university Press , 2005 , P.P154-155 .

[2] ***Ibid.***

بحقوق الإنسان في دول الإقليم، كما أنه ينص على أن أي عقد تفوق قيمته 50 مليون دولار أمريكي يجب أن يخضع لموافقة الكونغرس .[1]

وقد ساهمت الشركات البترولية من جهتها في الضغط على الإدارة الأمريكية لحصول MPRI على العقد في غينيا الإستوائية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى رفع إنتاجها للبترول في القارة الإفريقية ليمثل 25 % في 2015 م من الإنتاج الإجمالي عبر العالم، علماً أنه كان يمثل 15 % في 2005 م، فتواجد شركة MPRI في المنطقة كان يمثل الضمانة بالنسبة للشركات البترولية في ظل اضطرابات داخلية في غينيا الإستوائية وتهديدات مختلفة في خليج غينيا .

ولما تغيرت الأوضاع في 2005 م وأتت الضغوط بثمارها، بعد أن تم في العهدة الثانية لجورج بوش الابن إعادة فتح السفارة الأمريكية في مالابو بعد أن أغلقت في عهد الرئيس بيل كلينتون، وسُمح لشركة MPRI بالتعاقد مع رئيس غينيا الإستوائية أوبيانغ نغيما Obiang Nguema.

وكان هذا التغير في التعامل قد أحدث العديد من التساؤلات خاصةً وأن الإدارة الأمريكية أصبحت تعمل جاهدة لتحسين صورة الرئيس الغيني الإستوائي على الساحة الدولية، ومثل ذلك تعاقده مع المستشار السابق لبيل كلنتون لاني جي دافيس Lanny J.Davis بقيمة مليون دولار أمريكي سنوياً لتحسين صورة أوبيانغ على الساحة الدولية .[2]

والواقع أنّ تعاقد حكومة غينيا الإستوائية مع الشركة الأمريكية MPRI كان نتيجة لمجموعة من العوامل التي يمكن حصرها فيما يلي :

[1] أنظر المطلب الثالث من المبحث الثاني في الفصل الأول .

[2] Tyler Hicks , "U.S. Engages With an Iron Leader in Equatorial Guinea" **,** ***The New york Times*** **, 31/05/2011 ,** in **:** http://www.nytimes.com/2011/05/31/world/africa/31guinea.html?pagewanted=1&_r=0 , (25/04/2014) , at 14h30.

1 - عوامل داخلية:

تتمثل العوامل الداخلية في الظروف السياسية الأمنية لدولة غينيا الاستوائية، حيث أن ضعف القطاع الأمني المحلي مع غياب الحد الأدنى للاحترافية، وعدم القدرة على تأمين سواحل الجزيرة بيوكو Bioko أين تتواجد العاصمة مالابو، وتواجد حركات انفصالية بالجزيرة، وكذا تعرض القصر الرئاسي لاعتداءات مسلحة كان آخرها في فبراير 2007 م جعل من الضروري التعاقد مع شركة MPRI.[1]

كما أنّ هناك عامل الثقة، حيث أن الرئيس أوبيانغ نغيما Obiang Nguema لم يرغب في تطوير وتقوية الجيش بسبب عدم ثقته فيه خوفاً من حدوث انقلاب ضده، وفضل اللجوء إلى خدمات شركة عسكرية خاصة ، علماً بأنه هو كذلك وصل إلى الحكم بانقلاب على عمّه في 1979 م. ولعل أفضل دليل على ذلك هي محاولة الانقلاب في 2004 م إذ تم اعتقال 60 مرتزق في زمبابوي كانوا متجهين إلى غينيا الإستوائية بقيادة سايمون مان المرتزق البريطاني الشهير، وهي الحادثة التي عرفت أيضاً تورّط ابن الوزيرة الأولى البريطانية السابقة مارغاريت تاتشر Margaret Thatcher مارك تاتشر Mark Thatcher الذي كان مموّل العملية إلى جانب مليونير لبناني إيلي كاليل .ly Calil[2].

ويعتبر هذا العامل قاسما مشتركا بين حكام إفريقيا بسبب التجارب المختلفة للانقلابات التي عاشتها القارة. فتقديم الرئيس أوبيانغ نغيما Obiang Nguema لوعود بإصلاحات سياسية من شأنها فتح المجال السياسي ووضع نظام قائم على التعددية السياسية، لم يتم الوفاء بها إلا في 2011 م عندما قام الرئيس بمراجعة الدستور بعدما زادت المطالب الشعبية، خوفاً منه من حدوث سيناريو دول الوطن العربي.

---

[1] ***Ibid***.

[2] William Wallis & Tom Burgis , " Guinée Equatoriale : Les secrets biens gardés d'un mercenaire Anglais " , Courrier international , 13/11/2009 **,** disponible sur **:** ***http://www.courrierinternational.com/article/2009/11/13/les-secrets-bien-gardes-d-un-mercenaire-anglais*** **,** (18/05/2014) à 13h30 **.**

2 - عوامل خارجية:

تتمثل في التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة خليج غينيا والتي تمس دولة غينيا الاستوائية بصفة مباشرة، وذلك بحكم الموقع الإستراتيجي لجزيرة بيوكو Bioko. وتتمثل التهديدات في القرصنة البحرية التي تستهدف السفن الناقلة للمحروقات خاصة الأمريكية منها والتجارة بالمخدرات والأسلحة، خاصة وأن منطقة خليج غينيا تعد منطقة عبور بين أمريكا اللاتينية وأوروبا كما يظهر في الخريطة رقم 10 :

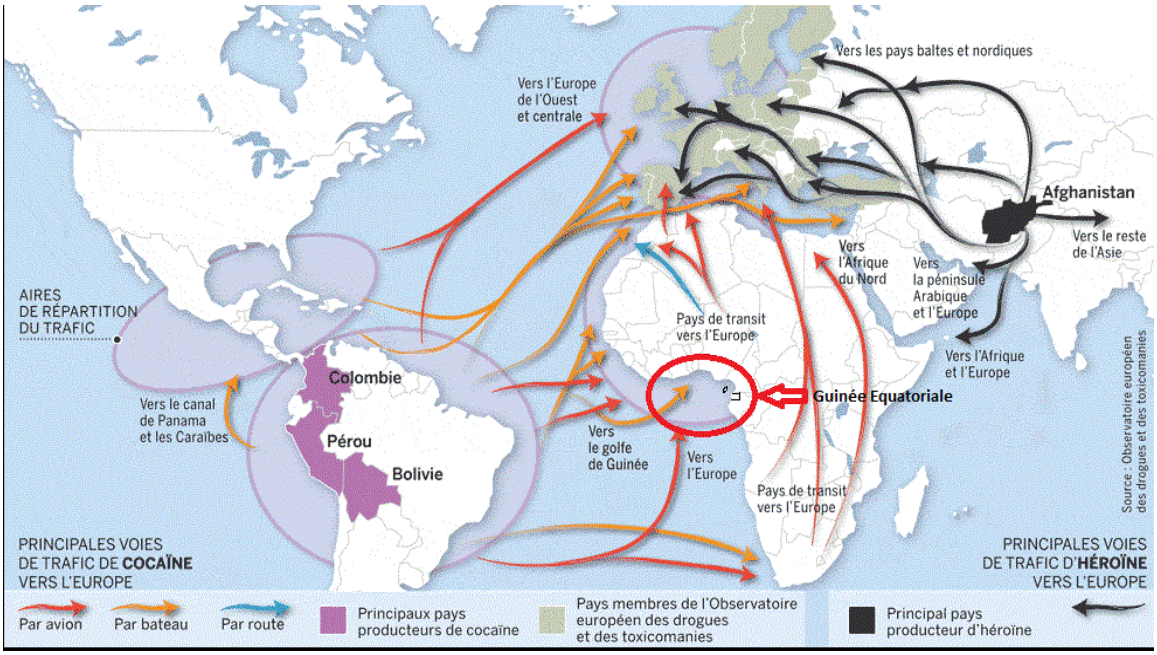

الخريطة 10: خليج غينيا كمعبر للتجارة بالمخدرات [1]

وإلى جانب التجارة بالمخدرات هناك أيضاً التجارة غير الشرعية بالخشب والبترول بوجود سوق سوداء كبيرة في المنطقة مما يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الاقتصادية في المنطقة.

فالتّموقع بجزيرة بيوكو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية عبر أداتها العسكرية

[1] ***http://www.cannabis-infos.com/2014_05_01_archive.html*** , (19/05/2014) , à 13h10 .

المتمثلة في شركة MPRI، يمثّل إمكانية لمواجهة هذه التهديدات المختلفة التي تمس مباشرة بالمصالح الأمريكية.

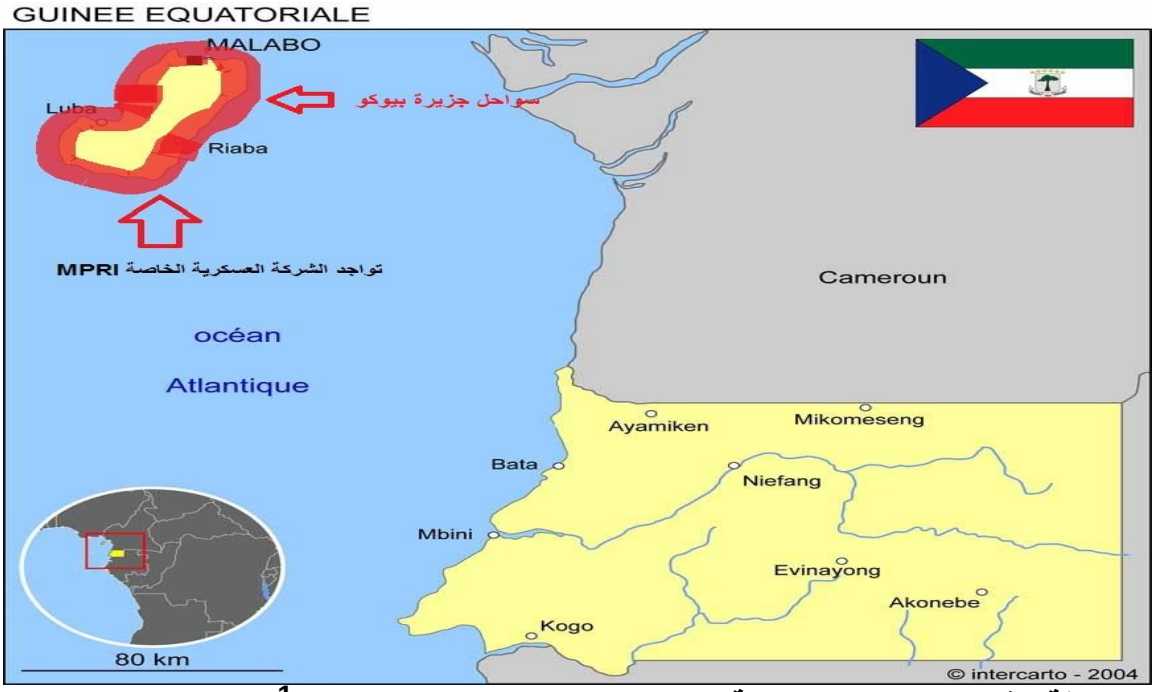

الخريطة رقم 11 : تواجد شركة MPRI بسواحل جزيرة بيوكو. [1]

لقد مثلت تواجد الشركة العامل الرئيسي في التحول في النظرة إلى دولة غينيا الاستوائية وطريقة التعامل مع الرئيس أوبيانغ. وقد ظهر ذلك في تصريح السفير الأمريكي بغينيا الإستوائية ألبرتو فرنانديز Alberto Fernandez لمّا دافع عن الرئيس أوبيانغ ضد إحصائيات البنك العالمي حول الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان حيث قال:

"*كل الإحصائيات التي صدرت من البنك العالمي هي محل نقاش* "[2].

ومن جهة أخرى طلب الرئيس أوباما في 2009 م بإعداد دراسة حول دولة غينيا الإستوائية المجهولة حسبه من قبل المسؤولين الأمريكيين، بعد تمكن شركة MPRI من إبرام العقد مع حكومة غينيا الإستوائية قامت بمجموعة من المهام.

[1] ***http://www.canalmonde.fr/r-annuaire-tourisme/monde/guides/cartes.php?p=gq*** , (18/05/2014) à 14h30.
[2] Le "New-York Times" dénonce l'engagement des USA en Guinée équatoriale , sur : ***http://www.france-guineeequatoriale.org/Archives/201105.html*** , (02/05/2014) à 12h15.

المطلب الثاني: دور شركة أم.بي.آر.آي MPRI في غينيا الإستوائية

انتقدت العديد من المنظمات غير الحكومية حالة حقوق الإنسان في غينيا الإستوائية على غرار منظمة العفو الدولية أمنستي إنترناشيونال Amnesty International التي انتقدت الاعتقالات لأعضاء المعارضة، وكذلك منظمة فريدوم هاوز Freedom House التي صنفت البلاد في 2004 م من بين أسوأ الأنظمة من حيث حقوق الإنسان إلى جانب ليبيا، برمانيا وتركمنستان. كما اعتبرت منظمة الأمم المتحدة أن سنوات القمع والتعذيب التي عاشتها البلاد خلقت ثقافة الخوف لدى السكان .[1]

هذه الحالة دفعت الرئيس **أوبيانغ نغيما Obiang Nguema** إلى البحث عن وسيلة لإصلاح صورة البلاد بالتعاقد مع شركة MPRI في 2005م بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات حيث أن الرئيس صرّح في 2005م بأن:

" *المنظمات الدولية اتهمت المصالح الأمنية لدينا بسوء معاملة السجناء لذلك تعاقدنا مع شركة MPRI لتحسن عمل تلك المصالح وحسن معاملة السجناء* " .

إن الأدوار التي لعبتها شركة MPRI في غينيا الإستوائية تعدّدت واختلفت من حيث الطبيعة والأبعاد فيمكن تصنيفها إلى أدوار معلنة وأدوار غير معلنة .

1. الأدوار المعلنة :

- تكوين وحدات حراسة السواحل وجعل القوات البحرية لغينيا الإستوائية أكثر احترافية وجاهزية، حيث قامت شركة MPRI في أول مرحلة بتقييم القطاع الأمني ولاحظ مسئولوها وعلى رأسهم **بانتز كرادوك Bantz M. Craddok** أنه يجب إعادة تكوين القوات البحرية وإنشاء وحدات حراسة السواحل التي لم تكن متواجدة أصلاً .

- تأمين سواحل جزيرة بيوكو ضد أي هجوم قادم من الساحل، خاصة وان القصر الرئاسي بمالابو قد تعرض لهجوم مسلّح سنة 2007م وكان المعتدون قد دخلوا الجزيرة بحراً[2].

---

[1] Tyler Hicks , ***loc.cit*** .
[2] ***Ibid***.

- تكوين كل الفاعلين في القطاع الأمني بغينيا الاستوائية على احترام حقوق الإنسان، إذ أن هذه المهمة جاءت كطريقة لإسكات كل الأصوات المنادية بضرورة احترام حقوق الإنسان في البلاد، وعملت شركة MPRI في هذه المهمة بموجب التوصيات التي جاءت بها وثيقة مونترو في 2008م، والتي أكدت على ضرورة أخذ مسألة حقوق الإنسان بعين الإعتبار في المهام التي تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة عبر العالم .[1]

2. الأدوار غير المعلنة :

- حماية الشركات البترولية الأمريكية ومنشآتها في سواحل غينيا الإستوائية وكل خليج غينيا، خاصة في ظل وجود تهديدات متمثلة في القرصنة البحرية والتجارة بالمخدرات، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة التجارة بالمخدراتـ سيما وأن الجماعات الناشطة في هذا المجال ذات الأصول الكولومبية تستعمل ميناء مالابو كنقطة عبور للقارة الإفريقية وأوروبا [2]. وفي هذا السياق لقيت الشركات البترولية الأمريكية الناشطة في خليج غينيا انتقادات من طرف معارضي استعمال الشركات العسكرية الخاصة وعلى رأسها فرنسا، التي ترى أنه من الأجدر العمل مع الجيوش النظامية لدول الإقليم . [3]

- فرض الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية على المستويات الاقتصادية والأمنية، فالاعتماد على شركة عسكرية خاصة يعتبر وسيلة فعالة للتواجد ميدانياً وتجنّب التدخل بالجيش النظامي لتجنّب كذلك المحاسبة في حالة حدوث انزلاقات، وذلك باستغلال عامل مهم متمثل في غياب إطار قانوني واضح وملزم لتنظيم نشاط الشركات العسكرية الخاصة .

- دعم الرئيس أوبيانغ نغيما Obiang Nguema في سعيه إلى جعل غينيا الاستوائية قوة ذات نفوذ في المنطقة و ذات وزن في المنظمات الجهوية كالمجموعة الإقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى، اعتمادا على الموارد المالية الضخمة لهذا البلد الصغير. فتوفّر الرئيس

---

[2] ***http://www.canalmonde.fr/r-annuaire-tourisme/monde/guides/cartes.php?p=gq*** , (18/05/2014) à 13h05 .

[1] Le "New-York Times" dénonce l'engagement des USA en Guinée équatoriale , sur : ***http://www.france-guineeequatoriale.org/Archives/201105.html*** , (02/05/2014) à 12h15.

[2] Ugo Rankl , ***op.cit*** , p.31 .

[3] Juan Carlos Blanco , " El benevolente autoritarismo del régimen de Obiang ", El Pais , 10/02/2011 , in : ***http://internacional.elpais.com/internacional/2011/02/10/actualidad/1297292415_850215.html*** , (13/04/2014) à 14h30 .

أوبيانغ على أداة عسكرية من حجم شركة MPRI الأمريكية يساعده بشكل كبير على تحقيق هدفه .[1]

إن تواجد شركة MPRI في غينيا الإستوائية أحدث العديد من النقاشات وردود الفعل خاصة في الولايات المتحدة، مما يجعلنا نتطرّق إلى نتائج هذا التواجد .

المطلب الثالث: نتائج تعاقد حكومة غينيا الإستوائية مع شركة MPRI

أدّى تواجد شركة MPRI في غينيا الإستوائية إلى ظهور العديد من المنتقدين والمعارضين، حيث أن معظمهم تساءل حول طبيعة وتوجه السياسة الخارجية الأمريكية التي عادةً ما تنادي بالسلام واحترام حقوق الإنسان خاصة بعد مجيء **باراك أوباما** للحكم ، وازداد ذلك بعد تجديد عقد الشركة الأمريكية في 2009م* لمدة غير محددة بقيمة 58مليون دولار [2].

كما أن التنديد بتواجد الشركة العسكرية الخاصة MPRI بغينيا الإستوائية ومختلف مهامها جاء من طرف منظمات حقوق الإنسان، التي رأت أنه لا يجب تقديم مساعدة أياً كانت لنظام دكتاتوري ومتسلّط كنظام أوبيانغ نغيما، وأن هذه المساعدة ما هي إلا تشجيع للمواصلة على نفس النحو من طرف النظام.

وفي هذا السياق قامت منظمة المطالبون الدوليون بحقوق الإنسان International Human Rights Advocates (IHRA) بمراسلة كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية السابقة **هيلاري كلينتون Hillary Clinton** في 2011 م ، حول تواجد الشركة الأمريكية في غينيا الإستوائية، وحثت المنظمة وزيرة الخارجية على اللجوء إلى الصلاحيات المتوفرة لديها الممتثلة في قوانين ITAR للرقابة على نشاط الشركة وكذلك قانون FAA Foreign Assistance Act، لتنظيم أي عملية مرافقة لدولة أجنبية في بناء أو إعادة هيكلة قطاعها الأمني.

والحقيقة أنّ هذه المراسلة جاءت بعد تجديد عقد MPRI من طرف حكومة غينيا الاستوائية لمدة غير محددة، وكذلك باستغلال مختلف خطابات **هيلاري كلينتون Hillary**

---

[1] ***Ibid***.

* أصبحت شركة MPRI في 2009 م تحمل إسم L-3MPRI بعدما تم شراء أغلبية الأسهم فيها من طرف شركة التكنولوجيا الحربية L-3 .

[2] L-3 Awarded Maritime Security Work in Equatorial Guinea , in: ***http://www.l-3com.com/media-center/press-releases.html?pr_id=1394863&year=2010*** , (15/05/2014) à 12h30 .

Clinton التي أكدت فيها على المبادئ التي تعمل بها السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على إحترام حقوق الإنسان والحريات عبر العالم [1]. وتعد هذه المراسلة نموذجا عن العديد من الأصوات التي تعالت للتنديد بالسياسة الأمريكية ذات الوجهين .

كما أن حالات القمع والتعذيب لم تتوقف بمجيء MPRI مما أدّى بالمعارضة في البلاد إلى انتقاد عمل الشركة، باعتبارها أداة لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في غينيا الاستوائية فقط، ولم تعمل على تحسين الأوضاع الأمنية، إذ أن ذلك يظهر في تصريحات أعضاء المعارضة المختلفة التي تؤكد أن ما يهم الأمريكيين في غينيا الإستوائية هو البترول. وقد سجل مقرر منظمة الأمم المتحدة حول التعذيب في العالم العديد من الانتهاكات في سجن بلاك بيتش في مالابو أثناء فترة إعداده للتقرير حول غينيا الإستوائية من 09 إلى 18 نوفمبر 2008 م، علمًا أن هذه السنة هي آخر سنة في العقد الأوّل للـ MPRI، مضيفاً أنه ليست بحوزته معلومات حول ما إذا كانت الشركة الأمريكية قد ندّدت بتلك الأفعال أو شاركت فيها وقد قال:

" *إن كنت في مكان MPRI لتركت البلد لأنني سأشعر وكأنني طرف في الإنتهاكات الواقعة* " [2] .

إنّ دور الشركة العسكرية الخاصة الأمريكية MPRI المتمثل في حماية المصالح الإقتصادية الأمريكية بالدرجة الأولى أدّى إلى بقاء الأوضاع على حالها، ولم يكن هناك أي دور للشركة الأمريكية في توفير الأمن بالمعنى الإيجابي وذلك ما أدّى بدوره إلى اتساع دائرة المعارضين لفكرة الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة لاسيما إذا تعلق الأمر بمسائل حقوق الإنسان .

---

[1] Thomas M. Kellenberg , "a letter From International Human Rights Advocates (“IHRA”) to The Secretary of State Hillary Rodham Clinton" ***, L-3 MPRI contract with Equatorial Guinea*** , 27 /06/2011 , in : http://ihradvocates.org/2011/06/l-3-mpri-contract-with-equatorial-guinea , (14/03/2014) à 14h15 .

[2] Nations unies : haut commissariat aux droits de l’homme , ***Rapport de Manfred Nowak sur la Guinée Equatoriale*** , Le Rapporteur Spécial des Nations Unies Sur la torture , Disponible sur : http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=8674&LangID=F , (18/05/2014) à 14h15 .

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما سبق يظهر لنا أن تواجد الشركة العسكرية الخاصة MPRI في غينيا الاستوائية كان لأسباب مختلفة. إلا أنه لابد من التركيز على جانب معيّن منها وهو الموقع الجغرافي الإستراتيجي لجزيرة بيوكو الكائنة وسط خليج غينيا، مما جعل الأمريكيين يسعون إلى السيطرة عليها باستخدام الأداة المتمثلة في شركة MPRI.

كما أن تواجد هذه الأخيرة في خليج غينيا يعبّر عن السياسة الخارجية الأمريكية التي تضع المصالح الاقتصادية خاصةً الطاقوية منها فوق كل اعتبار حتّى ولو كان ذلك على حساب حقوق الإنسان .

فبالرغم من أنه كانت هناك محاولات لإضفاء بعض الشرعية على مهام الشركة كتكوين الشرطة والجيش لدولة غينيا الاستوائية على احترام حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يكن كافياً بحكم بقاء الأوضاع على حالها باستمرار القمع والتعذيب الممارسَين ضد شعب غينيا الإستوائية. مما أدل إلى استنكار واسع من مختلف المنظمات الناشطة في حقوق الإنسان ضد نظام غينيا الاستوائية من جهة، والشركة العسكرية الخاصة MPRI من جهة أخرى .

الخاتمـــــة

نستنتج مما سبق أنّ الشركات العسكرية الخاصة هي امتداد طبيعي لظاهرة المرتزقة في زي جديد و بإمكانيات متطوّرة، مع تسجيل اختلاف كبير بين المفكرين و المختصين على وضع تعريف واحد وواضح لها ، إلى جانب غياب إطار قانوني ملزم لها زاد من صعوبة المأمورية في اعتماد تعريف .

كانت للشركات العسكرية مهام قتالية وأخرى لحفظ السلم والأمن الدوليين تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة حيث أن ذلك يعد تناقضاً في النظرة إلى الشركات العسكرية الخاصة بحكم عدم وجود إطار قانوني ملزم لها- كما أشرنا- والاعتماد عليها في مهام أممية .

ويتمثّل دورها الأساسي في حماية المصالح الاقتصادية لدول عظمى ممثلة في شركات متعددة الجنسيات، حيث أنها كانت بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية لحكومات دول الإقليم من جهة والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، مما جعلها الوسيط المثالي الذي يمكنه اللعب على جبهتين، بحمايتها المستثمرات في ميدان الطاقة والتعدين، إلى جانب محاربتها لخصوم الطرف المتعاقد معها .

إن الشركات العسكرية الخاصة بقدر ما تمثله من تهديد للحكومات والدول الضعيفة أو حتى الفاشلة غير القادرة على ضمان أمنها و أمن مواطنيها ، هي بمثابة مساعدة ثمينة لمرافقة هذه الحكومات لاستعادة القدرة على احتكار العنف الشرعي من وجهة نظر فيبيرية، وكذا بناء مؤسساتها.

و فيما يتعلّق بدولة غينيا الإستوائية ، فهي تعد أحدث مثال على تواجد الشركات العسكرية الخاصة الهادف إلى حماية المصالح الإقتصادية لدول أخرى في المنطقة ، كما أن العديد من العوامل ساعدت على نمو ظاهرة الخصخصة الأمنية في البلاد خاصة تلك المتعلّقة بالجانب الإقتصادي ، إذ أن البلاد عرفت إنتعاشاً إقتصادياً في العشرية الأخيرة ما جعلها محل توترات داخلية بفعل غياب العدالة الإجتماعية و كذلك محل أطماع خارجية بفعل الثروات الطبيعية .

فعلى الرغم من مسألة الاختلاف بين مؤيدي ومعارضي وجود الشركات العسكرية الخاصة التي يرتكز كل طرف فيها على مجموعة من الحجج، إلا أنه يمكن تجاوز ذلك بوضع إطار قانوني واضح و ملزم، يحدد مهام الشركات العسكرية الخاصة ويحد من سلطتها ويجعلها قابلة للمحاسبة ومسؤولة عن أفعالها.

كما أنه لابد من الاعتراف أن وجود الشركات العسكرية الخاصة أصبح ضرورياً بحكم كثرة بؤر التوتر عبر العالم، وكون التدخل لحلّها من طرف فواعل دولاتية لم يعد الخيار الأوّل مما يجعل تلك الشركات بديلا مثاليا حتى وإن اقتصر دورها على تقديم الدعم اللوجستي أو الاستشاري، فالإنخفاض في تعداد الجيوش بعد نهاية الحرب الباردة أدّى إلى إعادة تحديد الأولويات بالنسبة للقوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القوة الوحيدة

فمن خلال ما سبق يظهر لنا بشكلٍ واضح دور الشركات العسكرية الخاصة في مختلف المناطق بإفريقيا خاصة النزاعية منها ، إذ تمثل في حماية المصالح الإقتصادية قبل كلّ شيء مثلما حدث في مختلف الدول الإفريقية التي تطرقنا إليها و في غينيا الإستوائية بشكلٍ خاص ، كما أن دورها كان محدّداً لإتجاه النزاع في صالح الطرف المتعاقد على حساب الطرف الآخر و بذلك تتضح لنا معادلة أكتب صكّاً و انهي حرباً "*Write a Cheque and end a War* " التي جاء بها **بروك دوغس Brook Dougs** القاضية بأن الفائز في الحرب هو من يدفع أكثر ، و لابد من التأكيد من جهة أخرى على العلاقة بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات التي توضّح بشكل أكبر دور الأولى لحماية الثانية ، حيث أن كل العقود الموقّعة مع الحكومات الإفريقية في العشريتين الأخيرتين كانت بطلب من الشركات المتعددة الجنسيات ، فنشاط الشركات العسكرية الخاصة تميز كذلك بحرية تامة بفعل غياب تام لإطار قانوني ملزم كما سبق وأشرنا ، حيث سجلت العديد من التجاوزات كحالة الصومال و ليبيريا إلا أن ذلك لم يخضع لأي محاسبة .

إن الإعتماد على الشركات العسكرية الخاصة في تطوّر مستمر مما يجعل تنظيم نشاطها و تقنينه أكثر من ضروري بهدف إضفاء الشرعية عليه وجعل دورها يميل إلى اعتماد تصوّر إيجابي للأمن يقوم على الوقاية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

I. المصادر :

أوّلاً : القرآن الكريم

1. سورة قريش (الآية 3 - 4)

ثانياً : الكتب

2. ميكيافيلي نيكولاي ، ***الأمير***. ت: أكرم مؤمن، مصر : ابن سينا للطبع والنشر. 2004.

ثالثاً : التقارير و الوثائق الرسمية

1- باللغة العربية :

3. ***معاهدة لاهاي حول حقوق و واجبات القوى و الأفراد المحايدين في الحروب 18 أكتوبر 1907*** ، المادة 4. متوفرة على الموقع :

http://www.icrc.org/applic/ihl/dih.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=A31DF5B79ADB863CC12563140043A39F

4. منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها.** رقم الوثيقة A/HRC/15/25 متوفر على الموقع (http://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/):

5. منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها.** رقم الوثيقة A/HRC/15/25 ، أنظر موقع :

http://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/

6. منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، ***تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة لإنتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير*** ، 22 أوت 2011 ، A/66/317 ، في : http://www.un.org/News/fr-press/docs/2011/AGSHC4023.doc.htm

7. منظمة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، **وثيقة مونترو بشأن الإلتزامات القانونية الدولية و الممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح** ، 17سبتمبر 2008 ، رقم الوثيقة A/63/467-S/2008/636 متوفر على الموقع :
(http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/montreux-document-170908.htm)

8. ميثاق الأمم المتحدة ، متوفر على الموقع :
https://www.un.org/ar/documents/charter.htm

2- باللغة الفرنسية :

9. Assemblée nationale , "Rapport d'information sur les sociétés militaires privées ", 14 Fevrier 2012 , P 47 , disponible sur ***: http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4350.asp#P443_112734***

10. Convention de l'OUA pour l'elimination du mercenariat de 1977" , disponible sur: ***http://www.cetim.ch/fr/documents/conv-africaine-fra.pdf*** .

11. Nations unies : haut commissariat aux droits de l'homme , "Rapport de Manfred Nowak sur la Guinée Equatoriale" , ***Le Rapporteur Spécial des Nations Unies Sur la torture*** , Disponible sur : http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=8674&LangID=F .

12. Organisation de l'unité Africaine , ***Convention de l'OUA sur l'élimination du Mercenariat*** , Libreville , 3 juillet 1977 disponible sur :

http://www.icrc.org/applic/ihl/dih.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=CC64A017366FEE80C12563140043AD44

13. ***Organisation des Nations Unies , Convention International contre le recrutement , l'utilisation , le financement et l'instruction des Mercenaires*** , le 4 Décembre 1989 , Disponible sur : http://www.icrc.org/applic/ihl/dih.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=91A356EF1753D942C12563140043AEFC
14. **Rapport de l'expert de l'ONU sur l'utilisation des mercenaires en visite au Salvador et Panama ,** disponible sur **:** http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=3542&Cr=Mercenaires&Cr1=

3- باللغة الإنجليزية :

15. House of Commons: Foreign Affairs Commitee (UK) ,Green Paper , **Report on the Private military Companies : Options for Regulation** , 10 february 2002 . available on : http://www.privatemilitary.org/regulation/unitedkingdom.html
16. Thomas M. Kellenberg , "a letter From International Human Rights Advocates (“IHRA”) to The Secretary of State Hillary Rodham Clinton" **,** ***L-3 MPRI contract with Equatorial Guinea*** , 27 /06/2011 , in : http://ihradvocates.org/2011/06/l-3-mpri-contract-with-equatorial-guinea

II. المراجع :

أولاً : الكتب

1 - باللغة العربية :

17. أبو الخير مصطفى. ***مستقبل الحروب: الشركات العسكرية و الأمنية الدولية الخاصة.*** القاهرة: إيتراك للنشر و التوزيع ، ط1، 2008 .

18. بن عنتر عبد النور. ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.*** الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005 .
19. عبد الناصر جندلي. **التنظير في العلاقات الدولية : بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** . الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، السنة .
20. علي محمد حسن الحاج. ***خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة*** . أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2007 .
21. ماكنامارا روبيرت. ***جوهر الأمن*** ، تر: يوسف شاهين . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، 1970 .
22. محمد صادق صبور. ***مناطق الصراع في إفريقيا*** . مصر : دار الأمين للطباعة، 2006 م
23. نصر مهنا محمد. ***العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة*** . الإسكندرية : منشأة المعرف ، 2002 م.

2- باللغة الفرنسية:

24. Boniface Pascal. ***La Geopilitique : Les relations internationales*** ,IRIS. Paris : Eyroles , p186.
25. Roche Jean-Jacques. ***Insécurités publiques, sécurité privée ? essais sur les nouveaux mercenaires .*** Paris : Ed. Economica, 2005 .

3- باللغة الإنجليزية :

26. Deborah D.Avant. ***The Market For Force : The consequences of privatising Security*** . UK: Cambridge university Press , 2005.
27. Karen M.Hess. ***Introduction to Private Security*** .Canada : Wards Worth Cengage Learning , 5th edition , 2009.

28. Malis Christian, Didier Danet, Hew Strachan . **La Guerre irrégulière** . Paris: Economica , 2011.
29. Ortiz Carlos **.** ***Private Armed Forces and global Security (a guide to the issues)*** . California : ABC-CLIOB-LLC , 2010.
30. Paul D.Williams . ***Security studies : An Introduction*** . London: Routledge , 2008.
31. Singer P.W.. ***Corporate warriors : The rise of Privatized Military Industry*** . London: Cornell university Press , 2003.
32. Tonkin Hannah. ***State control over Private Military and Security companies in Armed conflicts*** . UK : Cambridge university Press , 2011.
33. Yitzhak Koula. ***La Democratie Congolaise Brulée au Petrole*** . Paris : Editions l'Harmatan , 2000.

ثانياً: المجلات و الدوريات:

1- باللغة العربية :

34. حسن الحاج علي أحمد.."الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية" ، السياسة الدولية ، م. 40 ، ع. 160 ، أبريل 2005

2- باللغة الفرنسية :

35. Abdelatif habet ." Special Guinée Equatoriale" , Diplomatica (Diplomacy & Business) , N°23 , 2008.
36. Alex Mcleod , Isabelle Masson et David Morin ." Identité nationale , identité et la théorie des relations internationales ", Etudes Internationales , vol.35 , N°01, 2004
37. Collin Armand . " Groupe Armés Non Etatique , Violences Privées &Securité Privée" , CAIRN , N°49 , 2009 .
38. De Gendt Pascal **.** "Les sociétés Militaires Privées : une nouvelle surpuissance" ,Analyses et Etudes , N°08 , Mai 2013

39. François Soudan ." La Guinée Equatoriale séduit les investisseurs internationaux ", Jeune Afrique , N°2774 , du 09 au 15 Mars 2014 ,
40. Janet Gerrard beatrice Hubot ." La Guinée Equatoriale : Etre Off-Shore pour rester National ", Politique Africaine , N°81 , 2001.
41. Jean Rieucau ."Bioko (Guinée Equatoriale) ; un espace insulaire stratégique au centre du golf de Guinée" **,** Les Cahiers d'outre Mer , 226-227 , Avril-Septembre 2004.
42. Maertens Lucile . "La securité environmentale et le processus de securisation : Definition et enjeux théeoriques" , IRSEM , N° 17 , juin 2012 .
43. Michel Klen **.** " La Privatisation de la Guerre" ,CAIRN , Etudes 2004/9 , Tome401.
44. Ugo Rankl ." Guinée Equatoriale : Et le Pétrole Fut ... ", Politique Internationale , Revue N°97 , Automne , 2002 , P.28 .

3- باللغة الإنجليزية :

45. Angela McIntyre ." Private Military Firms in Africa : Rogue or regulated?" , African Security Review , Vol 13 , N° 3 , 2004 .
46. John Galtung . " A structural Theory of imperialism" **,** Journal of Peace research , Vol 8 , N°2 , 1971 .
47. Sabelo Gumedze . " From Market for Force to Market for Peace " , Institute of Security Studies Monograph Series , N°183 , 2011.
48. Sabelo Gumedze ." Private Security in Africa (Manifestation , Challenges and Regulation)" , Institute of Security Studies Mongraph series , N°139 , November 2007 .
49. Shantanu Chakrabarti ." Privatization of security in the Post clod War Period :an Overview of its Nature and Implications ", Institute for Defence Studies and Analyses , Monograph Series N°02 , December 2009.

50. Shreier Freid and Caparini Marine . "Privatising security : Law , Practice and Governance of private military and security companies" , Geneva center for Democratic control of Armed forces , occasional paper n°6 , 2005

رابعًا : المذكرات و الرسائل الجامعية

1- باللغة العربية :

51. بشكيط خالد . ***دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي*** ، مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2011

2- باللغة الفرنسية:

52. Choukri Ben Doued . ***Les perspectives de reglementations des activités des sociétés transnationales en l'absence d'un consensus sur la question de leur personalités juridique internationale : exemple des compagnies de sécurité privées*** , Thèse de Doctorat .université du Quebec à Montreal , juillet 2008. diponible sur : http://www.archipel.uqam.ca/1424/1/M10487.pdf

53. Mohamed Youssef Laarissa . ***Les implications de la prolifération des sociétés militaires privées sur les droits de l'homme ,*** Master. Université Cadi Ayyad (Marrakech) Faculté des sciences economiques juridiques et sociales 2010/2011 . disponible sur : http://www.memoireonline.com .

54. Sidonie Boukoulou . ***Le conflit Frontalier Gabon-Guinée equatoriale : Analyse Geopolitique*** , Master . Institut des Relations internationales du Cameroun , 2008. disponible sur : http://www.memoireonline.com .

خامساً : المقابلات

55. ***مقابلة مع السيد المدير العام لمديرية إفريقيا بوزارة الشؤون الخارجية*** ، " التهديدات في منطقة خليج غينيا " ، مديرية إفريقيا (وزارة الشؤون الخارجية) ، في 2014/04/28

56. **مقابلة مع السيد مدير مكتب الإتحاد الإفريقي بوزارة الشؤون الخارجية** ، "جمهورية غينيا الإستوائية "، بمديرية إفريقيا (وزارة الشؤون الخارجية) ، 22 /2014/04

سادساً : المراجع الإلكترونية :

1- باللغة العربية :

57. شولتز صابرينا. يونغ كريستينا " النوع الإجتماعي وأثره في دور الشركات العسكرية الأمنية الخاصة" . مركز جنيف للرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة. 2008 ، في :

http://www.dcaf.ch/Publications/Private-Military-and-Security-Companies-and-Gender-Tool-10

58. فلاح كاترين ، "الشركات الفاعلة : الوضع القانوني للمرتزقة في النزاعات المسلحة"،في:

http://www.icrc.org/ara/resources/documents/article/review/review-863-p599.htm

59. محمد الكردوسي عادل عبد الجواد ،" خصخصة بعض الخدمات الأمنية " ، (البحرين: مركز الإعلام الأمني)، في: ***http://www.policemc.gov.bh/researches.aspx***

2- باللغة الفرنسية :

60. Alain chapeau ," Dossier MPRI " **,** Ecole de guerre economique , Mars 2003 , p 03 , sur :**http://*www.infoquerre.com***

61. Alexis Riols , "Piraterie et Brigandage dans le Golf de guinée" , Centre d'Etudes Supérieurs de la Marine , sur :

http://cesm.marine.defense.gouv.fr/content/download/3929/55524/file/Pirat

erie%20et%20brigandage%20dans%20le%20golfe%20de%20Guin%C3%A9e.pdf

62. Catheline Remy ," Les Sociétés Militaires Privées dans la lutte contre la Piraterie " , 2012 , sur : ***http://pyramides.revues.org/793?lang=en#tocfrom1n4***
63. Centre Suisse de compétence pour les droits humains ," Entreprises militaires et de sécurité privées : Vue d'ensemble sur les principes de réglementation internationaux ", 01 Fevrier 2012 , sur **:** ***http://www.skmr.ch/frz/domaines/economie/nouvelles/emsp.html***.
64. Chapaux Vincent ," Reussite , Fragilité , Faillite : Les etats de l'etat dansles discours politiques et les discours experts " , p.13 , sur : ***http://www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf***
65. Hornus David , "Eclairage sur les sociétés militaires privées" , sur ***http://www.infoquerre.fr/matrices-strategiques/eclairage-sur-les-societes-militaires-privees/***
66. Idriss Bongo , Guinée Equatoriale , disponible sur : ***http://www.afrique-express.com/archive/CENTRALE/guineeequato/guineequatorialepol/257amnistieindependantiste.htm***
67. Jean Rieucau , "Bioko (Guinée Equatoriale) ; un espace insulaire stratégique au centre du golf de Guinée" **,** Les Cahiers d'outre Mer , 226-227 , Avril-Septembre 2004 , p06 , disponible sur : ***http://com.revues.org/548***
68. Joachim Laurent , " Securtiy Business : Les nouveaux mercenaires" , Politique Internationale , 2011, sur : ***http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=131&id=1015&content=texte***
69. Mampaey Luc et Mekdoud Mahdi , "La guerre en sous-traitance : l'urgence d'un cadre régulateur pour les sociétés militaires et de sécurité privée" , les Rapports du GRID , 2010 , sur : ***http://www.grip.org/fr/node/552***

70. Pierre Dufort , La guinée Equatoriale: Situation Geographique , disponible sur : ***http://www.france-guineeequatoriale.org/la-guinee-equatoriale/la-vie-economique/***
71. Romer Jean Christophe et Heninger Laurent, " Armées Privées , Armées d'Etat : Mercenaires et auxiliaires d'hier et d'aujourdhui " sur : ***http://www.defense.gouv.fr/irsem/publications***
72. Rousseau Thierry, Le Ray bruno, Pacorel Patrick **,** ***""***Les nouveaux Mercenaires en France : La fin des Tabous ", sur : ***http://www.afri-ct.org/Les-nouveaux-mercenaires-en-France***
73. Samia Kazi Aoul , Emilie Revil, Bruno Sarassin **,** " vers une spirale de la violence ? " les dangers de la privatisation de la gestion du risque des investissements en Afrique : les activités minières et l'emploi de compagnies privées de sécurité " , Mémorandum , Montreal , Mars 2000 ,p.06, disponible sur : ***http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=evenavenir&lang=fr&recherche=vers+une+spirale+de+violence+%3F&x=13&y=14***
74. Source : Omar Bongo Odinmba , "Pétrole : la Frontière de la Discorde" , disponible sur : ***http://www.jeuneafrique.com/Articles/Dossier/ARTJA20100329124831/france-congo-gabon-mbaniegabon-guinee-quatoriale.html***
75. Le "New-York Times" dénonce l'engagement des USA en Guinée équatoriale , sur : ***http://www.france-guineeequatoriale.org/Archives/201105.html***
76. William Wallis & Tom Burgis , " Guinée Equatoriale : Les secrets biens gardés d'un mercenaire Anglais " , Courrier international , 13/11/2009 **,** disponible sur ***:*** ***http://www.courrierinternational.com/article/2009/11/13/les-secrets-bien-gardes-d-un-mercenaire-anglais***

3- باللغة الإنجليزية :

77. Alex Vines , " Gurkhas and the Private Security business in Afrcia " , African Institute of Security Studies, p 125 , in : ***http://www.issafrica.org/pubs/Books/PeaceProfitPlunder/Chap7.pdf***
78. Andrew Kahil , " Execuive Outcomes " , in : ***http://www.globalsecurity.org/military/world/para/executive_outcomes.htm***
79. Brian Vincent IKEJIAKU, "The Relationship between Poverty, Conflict and Development", **Journal of Sustainable Development**. March, 2009 , disponible sur : http://ccsenet.org/journal/index.php/jsd/article/viewFile/231/191
80. Corporate Mercenaries" , War on Want , october 2006 , in : ***http://www.waronwant.org/about-us/publications?start=80***
81. David Isenberg , " The PMSCs Perils Of Peacekeeping " ,February 2012 , in : ***http://www.globalpolicy.org/pmscs/51298-the-pmsc-perils-of-peacekeeping.html***
82. Dyncorp International website : ***http://www.dyn-intl.com***
83. Executive Outcomes in Sierra Leone" , in : ***http://www.soldiers-of-misfortune.com/history/eo-sierra-leone.htm***
84. Ivor Powel ," Private Firm Flouts UN Embrago in Somalia " , February 2012 , in : ***http://www.globalpolicy.org/pmscs/51323-private-firm-flouts-un-embargo-in-somalia.html?itemid=id#1455***
85. Kareen Pech , "Executive Outcomes - a Corporate Conquest" , in : ***http://www.issafrica.org/uploads/PEACECHAP5.PDF***
86. Khareen Pech , "Executive Outcomes - A Corporate Conquest " , Institute of Security Studies , in : ***http://www.issafrica.org/uploads/PEACECHAP5.PDF***
87. L-3 MPRI website : ***http://www.l-3com.com***
88. Michon Motzouris **,"** Private Contractors in Anti-Piracy Operations in the Gulf of Aden" , in : ***http://www.issafrica.org/iss-today/private-contractors-in-anti-piracy-operations-in-the-gulf-of-aden***

89. Oldrich Bures, " Private military companies: A second best option ", Paper presented at theannual meeting of the ***ISA 49th Annual Convention: Bridging Multiple Divides***, San Franciso, CA, 26–28 March 2008, in : www.humansecuritygateway.com/document/ISA_PMSC_secondbestPKoption.pdf
90. Olen Sharop , "Soldiers Of fortune : Sandline International" , in : ***http://www.mercenary-wars.net/recruitment/sandline.html***
91. Pacific Architects and Engeneers website : ***https://www.pae.com/about-pae***
92. Sabelo Gumedze ," Dyncorp International : Africa's Security Reform Sector Champion? " , in : ***http://www.issafrica.org/iss-today/dyncorp-international-africas-security-sector-reform-champion***
93. Sandline international Website : ***http://www.sandline.com***
94. Tyler Hicks , "U.S. Engages With an Iron Leader in Equatorial Guinea" **,** ***The New york Times*** **, 31/05/2011 ,** in **:** http://www.nytimes.com/2011/05/31/world/africa/31guinea.html?pagewanted=1&_r=0

4- باللغة الإسبانية :

95. Juan Carlos Blanco , " El benevolente autoritarismo del régimen de Obiang ", El Pais , 10/02/2011 , in : ***http://internacional.elpais.com/internacional/2011/02/10/actualidad/1297292415_850215.html***